د. محمد مورو

المسلمون والأقباط

الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية

البشير
للنشر والتوزيع
القاهرة

المسلمون والأقباط

الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية

دار البشير ـ القاهـرة
للطباعة والنشر والتوزيع

١٤٥ طريق المعادى الزراعى ص . ب ١٦٩ المعادى . ت : ٣١٨٧٣٦٨

د. محمد مورو

المسلمون والأقباط

الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية

دار البشير
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ (٤١) ﴾.

(الآية ٤١ من سورة إبراهيم)

﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا (٢٨) ﴾.

(الآية ٢٨ من سورة نوح)

مقدمة

قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر – قضية واضحة لا شبهة فيها يعرفها بالضرورة كل مسلم وكل قبطى ، وهى علاقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية . المسلم ينتمى إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن ، والقبطى ينتمى أيضاً إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

وهذه الأرضية الصحيحة للالتقاء – حقيقة تاريخية – تؤكدها العقائد والمصالح ، وليس غريبا أن يعبر رجل مثل مكرم عبيد عن هذا المعنى بقوله « إننى مسلم وطناً مسيحى ديناً » .

ومكرم عبيد هنا لا يطلق تعبيراً عاطفياً ، بل هو يؤكد ويعكس وجدان كل قبطى عاش ويعيش وسيعيش بإذن الله تعالى على أرض مصر الطاهرة . نعم مكرم عبيد هنا يعكس التراث القبطى والالتزام القبطى والموقف القبطى الصحيح .

والحقيقة أن قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر – علاقة محسومة ، ويؤكدها – وتعكس وحدة النسيج الوطنى الذى يشكله المسلم والقبطى معاً ، وليس هناك الآن – ولم يكن هناك بالأمس . ولن يكون هناك فى الغد بإذن الله تعالى مشكلة بين المسلمين والأقباط .

ولكن الحقيقة أن المشكلة هى بالتحديد بين من يتمسكون بالانتماء إلى الوطن والحضارة والثقافة الوطنية . ويرفضون علاقات التبعية للغرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وبين هؤلاء الذين يريدون لأمتنا أن تخضع أو تذوب أو تلحق بذيل الحضارة الغربية .

هؤلاء بالتحديد هم الذين يثيرون من وقت لآخر قضايا الفتنة الطائفية ، أو يحاولون زراعة الفتنة – أو يستخدمون قضية الأقباط كقفاز يلقونه فى وجه الأمة بهدف تمزيق وحدتها أو قطع صلاتها بأصولها التاريخية . وهؤلاء مرفوضون من المسلمين والأقباط على حد سواء .

نعم المشكلة ليست بين المسلمين والأقباط – فهؤلاء نسيج وطنى واحد ينتمى جملة وتفصيلاً إلى الحضارة الإسلامية – ويشدون عليها بالنواجذ – ويؤمنون إيماناً راسخاً بأن بناء المستقبل لن يكون إلا من خلال قيم تلك الحضارة – ولكنها بين المسلمين والأقباط من ناحية وبين دعاة التقريب والثقافة الغربية من ناحية أخرى .

وهكذا ليس عجيباً أن تجد أن المطالبين مثلاً بالشريعة الإسلامية هم من المسلمين والأقباط على السواء . أما أعداء الشريعة الإسلامية فهم الخارجون على الإسلام والقبطية أيضاً على حد سواء .

وهذا الكلام ليس كلاماً عاطفياً ، بل هو ترجمة أمينة لبحث أجراه المركز القومى للأبحاث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب – وظهرت نتائجه لتؤكد أن أكثر من ٧٢ ٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل وبعضهم شديد الحماس لها .

والحقيقة أن عقائد الإسلام . وتراث الحركة الإسلامية ومواقفها – وكذلك عقائد الكنيسة القبطية وتراثها ومواقفها تؤكد حقيقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية .

وأن هؤلاء الذين يحاولون استغلال موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر ما هم إلا صنائع الاستعمار ، ومن المعروفين بصلاتهم المشبوهة بدوائر

الصهيونية وأمريكا وغيرها .

وهؤلاء يعادون كل ما هو وطنى سواء كان إسلامياً أو قبطياً – وليس اهتمامهم بما يسمى بحقوق الأقليات إلا محاولة خبيثة للعب بقضية خطيرة مثل هذه – بهدف إثارة الشقاق أو دفع الأقباط إلى العزلة ، أو وضع الحركة الإسلامية المناهضة للاستعمار والصهيونية فى خندق الدفاع وإثارة الشبهات حولها .

وما دام الأمر كذلك – فإن المسلمين والأقباط معاً مدعوون إلى مزيد من التحالف والتلاحم لدرء هذه الفتنة ، وعزل تلك العناصر المغتربة والمشبوهة الارتباطات . والطرفان أيضاً مدعوان للحوار وعدم الاستماع إلى أراجيف تلك الزمرة المشبوهة . ومدعوان إلى فهم بعضهم بعضاً حتى يظل النسيج الوطنى سليماً غير قابل للاختراق .

انظر مثلا إلى هؤلاء الذين يرفعون راية الدفاع عن حقوق الأقباط . لا تجد منهم أحداً إلا متهم فى وطنيته أو دينه أو حوله عشرات علامات الاستفهام حول ارتباطاته .

انظر إلى لويس عوض – فرج على فودة – نوال السعداوى – أليسوا هم أنفسهم الذين يروجون للتطبيع مع الكيان الصهيونى ؟ أليسوا هم أنفسهم المدافعين والمروجين لقيم الحضارة الغربية ؟ أليسوا هم أنفسهم المعادين لكفاح الشعب المصرى بمسلميه وأقباطه ؟

فلويس عوض مثلاً يرى أن الحملة الاستعمارية الفرنسية سنة ١٧٩٨ هى حملة تنوير وهى فجر اليقظة القومية . فهل ينتظر من رجل يقول هذا عن حملة استعمارية أن يقول إلا كل ما هو خادم لمخطط الاستعمار والتغريب ؟

وفرج على فودة . هو الزبون الدائم على مائدة السفير الإسرائيلى فى مصر ، وهو الذى لا يخفى إعجابه بأمريكا والغرب .

ونوال السعداوى أليست هى ذاتها التى تدعو صباحاً ومساءً إلى الانحلال بدعوى حرية المرأة – بل وتمولها مؤسسة فورد كونديشن الأمريكية لعقد

المؤتمرات التى تطالب باغتراب المرأة وتخليها عن قيم الحضارة الإسلامية .

أليس هؤلاء أنفسهم هم الذين يذهبون إلى أمريكا ، ويكتبون فى صحفها عن المذابح الطائفية فى مصر - ويدعون الأمريكان للتدخل لإنقاذ المسيحيين المصريين من المسلمين المصريين .

انظر وتأمل - لتعرف أى شر وأى خطر يراد بوطننا العظيم الذى يصر أبناؤه الشرفاء من مسلمين وأقباط على استقلاله وحريته وتمسكه بقيمه الحضارية الثابتة .

وإذا حاولت أن تمعن النظر فى تكتيكات وأطروحات هؤلاء - لاكتشفت أن المخطط يركز على نقاط معينة يظنونها أضعف الحلقات فى النسيج الوطنى . وهى قضايا المرأة والأقليات وإثارة الشبهات حول الكفاح الشعبى .. فنوال السعداوى تركز هى وزمرتها على قضايا المرأة ، ظناً منها أنه يمكن خداعها تحت شعار حرية المرأة وتخلصها من التخلف والحجاب وغيرها .

وفرج فودة يركز على إثارة الشبهات على الإسلام عموماً وعلى الحكم الإسلامى خصوصاً ، ولويس عوض يحاول أن يشوه كل حلقات الكفاح الشعبى ويثير حولها الشكوك . وهم جميعاً يلعبون على وتر الحقوق القبطية وغيرها .

وسيخيب فأل هؤلاء إن شاء الله ، لأن الأقباط لن يبتلعوا الطُّعْم - لأن لهم رصيداً تراثياً ولهم وعياً حاضراً يجعلهم فى مأمن من هذا الخطر . ويجعلهم ينحازون إلى حضارة الأمة وثقافتها .

وكذلك المرأة المصرية المسلمة والقبطية - تؤكد فى كل يوم تمسكها بقيم الإسلام واستلهامه فى خوض المعارك ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف والتبعية جنباً إلى جنب مع الرجل .

وأيضاً فإن المصرى المسلم والقبطى يعتز بكفاحه الإسلامى ضد الاستعمار ورموزه وأعوانه - المسلم والقبطى كل منهم يعتز بسليمان الحلبى - وعمر مكرم - الأفغانى والنديم - مصطفى كامل - محمد فريد - حسن البنا - بل ويعتز كل منهم بإبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى .

دعوة للحوار

يقدم الأستاذ نبيل مرقص[1] رؤية ودعوة للحوار فى غاية الأهمية والخصوبة تحت عنوان « حول ملامح الأزمة وإمكانيات التجاوز » يعالج فيها أزمة الانفصال المصطنع بين الروحى والمادى ، وأزمة الانقسام فى الوعى والبنية بين الموروث والوافد ، أزمة الفجوة الأخلاقية بين الوعى المعلن والوعى المعاش ، وشجاعة الحوار وشركة المعرفة من أجل خلق المركب الثقافى الحضارى الجديد .

وفى الحقيقة فإن الرجل - وهو قبطى مصرى - عمل فى المعهد القومى للتخطيط سابقاً - ويعمل الآن فى مجال التنمية الاجتماعية فى إحدى المؤسسات المسيحية ، فإن الرجل قد أثار انتباهنا - أولاً بشجاعته وثانياً بأطروحته العميقة - وإذا كانت الأطروحة تحمل الكثير من القضايا والآراء التى ليست محل بحثنا هنا - فإننا نؤكد على أن دعوته للحوار دعوة صحيحة ، وأن على الجميع أن يستجيب لتلك الدعوة .

ونؤكد أن الكثير من الآراء التى أوردها نراها صحيحة ، وأننا أيضاً نختلف معه فى بعضها الآخر ، وهذا أمر بديهى وهو نفسه يريده ويتوقعه ، لأن الحوار بداية يعنى القبول والرد .

(١) نبيل مرقص - حول ملامح الأزمة وإمكانات التجاوز - وثيقة - نقلاً عن د . رفيق حبيب - المسيحية السياسية فى مصر - دار يافا للدراسات والنشر - ١٩٩٠ - القاهرة .

ونؤكد أيضاً أن الآراء التى أوردها فى إطار انتقاده للحركة الإسلامية هى آراء عميقة وتحمل عناصر الصحة فى بعضها ، وتخطيء فى البعض الآخر ، ولكن أهم ما فى الموضوع أننا نتقبل هذه الآراء وندرسها ونستفيد منها ، لأن الحقيقة ضالة المؤمن .

المهم فى الموضوع أن الرجل طرح قضايا للحوار - وهو قبطى - وأنه كان شجاعاً وعميقاً ، وأننا بدورنا ندعو لدراسة هذه الأطروحة والتعليق عليها من كل التيارات والاتفاق والاختلاف حولها ، وأننا نرى أنها أطروحة تحمل مضمون الانتماء إلى الحضارة الإسلامية التى ينتمى إليها المسلم والقبطى معاً .

على كل حال . فإننا سنركز على أطروحته فيما يخص العلاقة بين المسلمين والأقباط ، لأن هذا موضوع البحث الذى نحن بصدده .

يقول نبيل مرقص « إننا نحتاج جميعاً إلى أن تتسع رؤانا وتصفو نفوسنا وصدورنا وتتطور أدواتنا الفكرية والمنهجية الجامدة ، ليمكننا أن نخلق معاً الأرضية المفتوحة للحوار الحقيقى الشجاع والإمكانية العملية لإدارة الجدل الفكرى الحى والخلاق بين كافة الأطراف »[١] .

ونحن بدرونا نقول له أننا نوافق على ذلك . وندعو معك إلى الحوار - وهذا البحث هو خطوة فى طريق هذا الحوار .

يقول نبيل مرقص « المسيحى يحتاج إلى المسلم ليفهم منه القيم الحقيقية للحضارة الإسلامية ، وتركيبتها الفكرية والفلسفية المتميزة بكل امتداداتها وتشعباتها فى أعماق التاريخ الإسلامى ، وأيضا ليمارس فى صحبته بشكل عملى قيم المحبة المسيحية القادرة على تجاوز الذات لتلتقى بكل أعماق الآخر .. بينما المسلم يحتاج إلى المسيحي ليكتشف فى رفقته كيف يُنمّى قيمه ومفاهيمه ويطور أدواته ورؤاه الفكرية والأيديولوجية لتقبل الآخر فى إطار صدق وواقعية وسماحة الإسلام ، ولتعمل على توظيفه بكفاءة وفاعلية فى خدمة المشروع الحضارى الواحد »[٢] .

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

والأستاذ نبيل مرقص – هنا – عَبَّر كأروع ما يكون التعبير – فى إطار أنه قبطى متدين عن أن المسلم والقبطى مدعوان للتعاون فى عمل المشروع الحضارى الواحد – الذى هو المشروع الحضارى الإسلامى ، بل هو يؤكد انتماءه إلى التاريخ الإسلامى .

وإذا كنت كمسلم لا أوافق على الصياغة – فإننى لا أرفض جوهر الرأى والدعوة ، بل أرانى أدعو إليها – فبالتأكيد المسلم والقبطى ينتميان لنفس المشروع الحضارى ، ومدعوان لتعميقه وترسيخه والعمل معاً من أجل هذا المشروع الحضارى الواحد .

وقد أصوغ أنا كمسلم المسألة كالتالى « أن المسيحى القبطى بالتحديد – جزء لا يتجزأ من الانتماء الحضارى الإسلامى . وأنه ينتمى إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن ، وأن المسلم ينتمى أيضاً إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن . وأن الإسلام يحمل ضمناً كل المبادىء الصحيحة فى المسيحية ، والإسلام يفرض عليه الإيمان والعمل بما جاء به عيسى بن مريم . بل وتجربة عيسى ابن مريم عليه السلام كرسول هى إحدى التجارب التى يدرسها المسلم ويستفيد بها ويعمل بما فيها من قيم .

وهو هنا يحقق الإيمان الإسلامى الصحيح الذى يدعو إلى الإيمان بكل الأنبياء والرسل من لدن آدم إلى محمد عليه الصلاة والسلام ، والقرآن الكريم أعطى مساحة كبيرة لتجارب الرسل السابقين وبخاصة عيسى بن مريم عليه السلام .

وقد أضيف إلى ذلك أن القبطى المصرى مطالب بالدفاع عن الحضارة الإسلامية والانتماء الإسلامى لمصر ، حتى ولو تخلى المسلمون عن ذلك ، وأن المسلم مطالب أيضاً بذلك حتى ولو رفض المسيحيون ذلك .

والمسلم هنا لن يكون متعصباً أو طائفياً ، والمسيحى أيضا هنا لن يكون متجاوزاً لدينه ، بل مؤكداً لهذا الدين ، ومؤكداً لتراثه ، ومؤكداً لانتمائه الوطنى .

الإسلام دين غير طائفي

يحلو للمثقفين المغتربين دائماً - أن يتحدثوا عن الطائفية - والحكم الديني - والثيوقراطية وغيرها من المصطلحات ، كلما ظهر الحديث عن المشروع الإسلامي لبناء المجتمع أو استلهام الإسلام في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويصل الفجور بهؤلاء المغتربين أن يتحدثوا عن الطائفية - كلما ظهرت الدعوة إلى قيام حزب إسلامي . ويملأون الدنيا ضجيجاً مطالبين بعدم قيام أحزاب على أسس دينية .

وهؤلاء يتعمدون الخطأ مرتين :

أولاً أنهم ينظرون إلى الإسلام بمنظور غربي ووفقاً للتراث الفكري للغرب - ويريدون أن يطبقوا تلك المفاهيم على الإسلام والمسلمين ، مع أن الفارق التاريخي والموضوعي والاجتماعي مختلف تماماً بمقدار الاختلاف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية .

وثاني الخطأين : أن الغرب ذاته يترك حرية قيام الأحزاب على أسس دينية ولا يمنعها - وهناك الكثير من الأحزاب المسيحية في دول أوروبا وأمريكا بل وفي دول آسيوية كالهند .

ولا ندري لماذا يؤمن هؤلاء بكل قيم الغرب حتى إذا جاءوا إلى مسألة الأحزاب الدينية تخلوا عن قيمهم تلك فجأة في هذا الصدد وحده .

ولو أنهم تخلوا عن قيم الغرب كلها مع هذه المسألة لحمدنا لهم هذا المسلك وإذاً لأراحوا واستراحوا . ولكنه العداء للحضارة الإسلامية ونمط الحكم الإسلامى لا أكثر ولا أقل .

والحقيقة أن قيام أحزاب على أسس إسلامية أمر مطلوب ومشروع على كل مستوى ، فكما رأينا فحتى بمقياس هؤلاء ووفقاً لقيمهم المستمدة من الحضارة الغربية فإن قيام تلك الأحزاب أمر وارد .

وحتى على مستوى فهمهم المتناقض . فإنه أيضاً لا حجة لديهم فى هذا المنع . فلو كان الخوف من قيام أحزاب إسلامية هو خوف من الطائفية . لكان هذا أمراً عجيباً يدل على مدى جهلهم بالإسلام ، فمن قال لكم أن الإسلام دين طائفى – ومن قال لكم أن الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامى حزب طائفى .

ولو كان خوفهم من هذا الأمر هو الخوف من إثارة حساسية المسيحيين أو غيرهم فى مصر لكان هذا أمراً أعجب . فالواقع أن الأقباط بالتحديد ينتمون إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية . وبالتالى فالحزب الإسلامى هو حزب للمسلمين والمسيحيين وغيرهم على السواء .

بل أكثر من هذا فمن الممكن قيام حزب يدافع عن انتماء مصر الإسلامى ويدافع عن الشريعة الإسلامية ويدعو إلى الحضارة الإسلامية ويكون كل أعضائه من الأقباط .

على أى حال ، فلنتكلم فى البديهيات ولا حول ولا قوة إلا بالله . ومن تلك البديهيات أن الإسلام دين غير طائفى . بل هو دين عالمى . جاء لكل البشر وليس خاصاً بقوم أو مجموعة تاريخية أو جغرافية أو قومية أو جنسية أو عِرْقِية . بل هو يدعو إلى إلغاء الفروق بين البشر – ﴿ **إنَّ أكْرمكُمْ عند اللهِ أتقاكُمْ** ﴾[1] ، وهو يرفض التمييز العنصرى والقومى والجنسى ويحرم ذلك تحريماً .

---

(١) سورة الحجرات : ١٣ .

والإسلام أساساً دعوة لحرية الاختيار ﴿ لَا إكراهَ فى الدِّينِ قَدْ تبيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ ﴾[1] . وهو يرفض إكراه الناس حتى على الإسلام . بل ولا يقبل الله تعالى إيماناً قائماً على الإكراه .

والأمة الإسلامية ليست ملزمة بإكراه الآخرين على الحق . بل هى منهية عن ذلك .

الإسلام – هو الدين الحق الذى نزل به آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد عليهم السلام – بل ونزل به كل الرسل والأنبياء .

والإسلام يضع للإنسان تصوراً لا طائفياً بالمرة ، فالإنسان مستخلف على هذا الكون – وهذا الكون مسخر للإنسان .

والله تعالى قد أخذ على الإنسان ميثاقاً قبل أن يبعثه فى الأرض ، وهو ميثاق الذرارى ﴿ وَإِذْ أخذَ رَبُّكَ مِنْ بنى آدمَ مِنْ ظهورهِمْ ذُريتهُمْ وأشهدهُمْ عَلَى أنفُسهم . ألَسْتُ بربكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا . أنْ تقولُوا يَوْمَ القِيامةِ إنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾[2] .

إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان به مركوزة فى فطرة الإنسان وفى وعيه قبل أن ينزل إلى الأرض .

والله تعالى قد خلق الكون وصممه وبث فيه من الآيات والحكمة ما يقود الإنسان إلى معرفة الله والتسليم بقدرته وجلاله .

وأعطى الله تعالى للإنسان عقلاً وجعله سميعاً بصيراً . ليستطيع بهذا العقل أن يهتدى إلى وجود الله ويؤمن بقدرته وجلاله .

إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان بوجوده وقدرته وجلاله أمر سهل وميسور وبديهى ولا يحتاج إلى عناء – فالفطرة تقود إليه . والكون والعقل أيضاً .

---

(١) سورة البقرة : ٢٥٦ .

(٢) سورة الأعراف : ١٧٢ .

ولكن الشيطان وأتباعه يفعلون كل شيء لمنع هذا الإيمان . وليس أمامهم إلا وسائل القمع والظلم والتحريف لأداء تلك المهمة .

القوى الشيطانية تدرك أن الفطرة والكون والعقل يقودون إلى معرفة الله والإيمان به وبقدرته وجلاله . أى يقودون إلى الإسلام . عن طريق مجرد التفكير البسيط أو الوجدان البسيط .

إذن فلا بد من منع حرية التفكير والشوشرة على الفطرة والوجدان ، إذاً لا بد من استبداد سياسى ، لا بد من منع حرية التفكير والتدبر . وحرية المناقشة والحوار . ولا بد من استخدام وسائل الإعلام لتلقين الناس قيماً وحقائق مزيفة ، ومن يجرؤ على الخروج عن هذا فالسجن أو الشنق بانتظاره .

إذاً فمهمة الرسل عليهم السلام – والعلماء والدعاة . وكل مسلم ليس إقناع الناس بالإسلام أو إكراههم عليه . ولكن مهمتهم هى رفع الحَجْر الفكرى والقمع والاستبداد وتحقيق الحرية – فإذا ما تحققت الحرية – فإن الناس يصلون إلى الإسلام بمنتهى البساطة عن طريق الفطرة والكون والعقل .

الإسلام إذن فى جوهره ثورة من أجل الحرية ، ثورة على الاستبداد السياسى والفكرى .

فرعون وأبو جهل وغيرهما يقولون ﴿ **مَا أُرِيكُمْ إِلَّا ما أرى وَمَا أهديكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ** ﴾[1] ، ومحمد عليه السلام وغيره من الرسل يقولون ﴿ **أفلا تَعْقِلُونَ** ﴾[2] ﴿ **أفَلا تتدبرُونَ** ﴾[3] ﴿ **أفَلا تتفكَّرُونَ** ﴾[4] – ﴿ **إنَّ فى خلق السمواتِ والأرْضِ واختلافِ الليلِ والنهارِ لآياتٍ لِأُولِى الألبابِ** ﴾[5] .

فرعون يقمع الناس على رأيه وفكره . ومحمد ﷺ يدعو إلى التدبر والتعقل والتفكير .

* * *

---

(١) سورة غافر : ٢٩ .

(٢) ، (٣) ، (٤) كثير من الآيات القرآنية تنتهى بهذه المقاطع .

(٥) آل عمران : ١٩٠ .

مهمة القوى الشيطانية أن تخلق أوضاعاً اقتصادية وطبقية لا تدع للناس حرية أو وقتاً للتفكير ، فهناك مستكبرون ومستضعفون - هناك مترفون ومحرومون لتظل الثروة والسلطة فى يد القوى الشيطانية .

ويظل المحرومون والمستضعفون أسرى الحرمان والجرى وراء لقمة العيش واستجدائها من المستكبرين - بما يترتب على ذلك من تبعية فكرية لهم - وبما يترتب عليه من حرمان من الصحة والتعليم وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة للتفكير السليم وللجسم السليم وللعقل السليم .

ومهمة الرسل والعلماء وكل مسلم أن يتصدى لرفع الظلم الاقتصادى والاجتماعى والطبقى ، ويعطى لكل إنسان حقه فى حياة كريمة تحقق له الأمان والصحة الجسدية والعقلية والنفسية .

فإذا ما تحقق مجتمع العدالة . ووجد الناس حاجاتهم الطبيعية - اهتدوا إلى الإسلام ببساطة لأنه دين الفطرة والعقل ، فالإسلام هنا ثورة على الظلم الطبقى والاجتماعى والاقتصادى .

* * *

القوى الشيطانية تعمل على نشر الجهل والخرافات والأفكار المنحرفة مثل الدعوات القومية والعرقية والجنسية والتعصب للقبيلة أو للوطن أو للقومية أو تفوق جنس على جنس أو عرق على عرق أو لون على لون .

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم - فهو يدعو إلى عالمية رحبة . وأخوة شاملة ، ويرفض كل هذه الأفكار الضيقة والظالمة . والإسلام يدعو إلى العلم والنور : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾[1] ، « لا فضل لعربى على عجمى ولا أسود على أبيض »[2] ، « كلكم لآدم وآدم من تراب »[3] .

---

(١) سورة الحجرات : ١٣ .

(٢) أكثر من حديث شريف يؤكد هذا المعنى .

(٣) حديث شريف .

والقوى الشيطانية تستغل بعض رجال الدين المرتزقة فى تزييف وتحريف النصوص المقدسة ، أو تحريف وتزييف معانيها . وتدعو إلى التمسك بهذه الأشياء المحرفة بدعوى التمسك بتراث الأجداد « **إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا** »[1] .

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم فهو يرفض التقليد الأعمى . ﴿ **أَوَ لَوْ كَانَ آباؤُهُم لَا يَعْقِلُونَ شيئاً وَلَا يَهْتَدُونَ** ﴾[2] .

* * *

إذن فالإسلام فى جوهره ثورة ضد الاستبداد والقمع – ثورة ضد الظلم الاقتصادى ، ثورة ضد الأفكار الضيقة والمنحرفة ، ثورة ضد حكم رجال الدين أو تحالف رجال الدين مع السلطة الغاشمة ، ثورة ضد التقليد الأعمى .

وهذا الإطار يجعل من الطبيعى واللازم – أن ينخرط كل مستضعف وكل مظلوم وكل مقهور فى النضال مع الإسلاميين بصرف النظر عن انتمائه الدينى – ويجعل من الطبيعى أن ينخرط فى هذا النضال كل من يؤمن بالحرية والعدالة ويرفض الاستبداد والظلم والتمييز العنصرى أو الجنسى – كل من يدعو إلى العلم ويرفض الجهل والخرافات .

إذن ففى الإسلام متسع كبير جداً لغير المسلمين أن ينخرطوا فى النضال من خلال الأمة الإسلامية أو الحزب الإسلامى . والإسلام ذاته يفرض على المسلمين أن ينحازوا ويتحالفوا مع كل دعوة للعدل أو كل فئة مظلومة أو كل جماعة محرومة أو مضطهدة . إذن أين الطائفية هنا !

إن هؤلاء الذين يتكلمون عن الطائفية لم يفهموا الإسلام ، أو قل لا يريدون

---

(١) كثير من الآيات القرآنية تتضمن هذا المعنى .

(٢) البقرة : ١٧٠ . وأكثر من آية قرآنية تتضمن هذا المعنى .

أن يعترفوا بالحقيقة . فما بالك إذا كان الأقباط فى مصر ينتمون إلى الحضارة الإسلامية ؟ إذن فهم لا يجدون غضاضة فى الانخراط فى جهاد وحركة الأمة الإسلامية أو الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامى .

وقد حدث هذا دائماً أثناء الحكم الإسلامى ، وبعد سقوط الخلافة أيضاً وبالتحديد مع الأفغانى وعرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد حسين ، بل وفى إطار تحالف العمل مع الإخوان المسلمين وجدنا الأقباط على رؤوس قوائم هذا التحالف ، وسوف نفصل كل هذا فى أجزاء تالية بإذن الله تعالى .

* * *

التراث الإسلامى فيما يخص الأقليات عموماً والأقباط خصوصاً تراث عظيم ورائع .

قال رسول الله ﷺ « أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فى الدنيا والآخرة – ليس بيني وبينه نبى – والأنبياء أولاد علات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد »[1] .

وقد بشر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بفتح مصر وأوصى بقبطها خيراً حيث قال : « إنكم ستفتحون مصر وهى أرض يسمى فيها القيراط فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحماً »[2] .

والوثيقة التاريخية الهامة التى كتبها الرسول ﷺ لأهالى نجران تشهد على عدل الإسلام ورحمته ، وقد جاء فيها « ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة رسوله على دمائهم وأموالهم وملتهم وبِيَعِهِمْ ورهبانهم وأساقفهم وشاهدهم وغائبهم ، وكل ما تملك أيديهم من قليل أو كثير ، وعلى أن لا يغيروا أسقفاً من سقيفاه ، ولا واقها من واقيهاه ، ولا راهباً من رهبانيته ، وعلى ألا يحشروا ولا يعشروا ولا يطأ

---

(١) حديث شريف رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم .

(٢) حديث شريف – رواه مسلم .

أرضهم جيش – ومن سأل منهم حقاً فالنصف بينهم بنجران على ألا يأكلوا الربا ، فمن أكل الربا من ذى قبل فذمتى منه بريئة وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير مظلومين ولا معنون عليهم شهد بذلك عثمان بن عفان ومعيقب » .

وبعد وفاة الرسول ﷺ – سار أبو بكر الصديق رضى الله عنه على نفس المنهج – فكتب لأهل نجران كتاباً حذا فيه حذو الرسول ﷺ .

وفى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطى عمر لأهل إيلياء فى بيت المقدس كتاباً جاء فيه :

« هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن إيلياء معهم أحد من اليهود ، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن ، وأن يخرجوا منها الروم واللصوص – فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيَعِهِمْ وصليهم حتى يبلغوا مأمنهم » .

بل إن الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه – قام وصلى خارج الكنيسة على الدرجة التى على بابها عندما حانت الصلاة ، وقال للبطريرك – لو صليت داخل الكنيسة لأخذها المسلمون من بعدى .

ويقول ساويرس بن المقفع[١] « أن عمرو بن العاص عندما دخل مصر فاتحاً كان بطريرك الأقباط مختفياً من وطأة الاستبداد البيزنطى ، فكتب عمرو بن العاص إلى عمال مصر كتاباً يقول فيه « الموضع الذى فيه بنيامين بطريرك النصارى له

(١) نقلاً عن د . وليم سليمان – الإسلام والمسيحية على أرض مصر .

العهد والأمان والسلامة من الله ، فليحضر آمناً مطمئناً ويدبر حال بيعته وسياسة طائفته » .

وتحكى المصادر التاريخية أنه فى عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قام الوليد عبد الملك بهدم جزء من كنيسة يوحنا ليضيفه إلى المسجد الأموى بدمشق ، فشكا إليه النصارى ذلك ، وعرض المسلمون أن يدفعوا تعويضاً للكنيسة ، فأصدر عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قراراً بهدم جزء من هذا المسجد ورده إلى الكنيسة ، وعندما تباطأ والى دمشق فى التنفيذ أصدر عمر بن عبد العزيز قراراً جديداً حدد فيه اليوم والساعة التى يجب أن تتم فيها عملية الهدم والتسليم .

* * *

ولم يكن كل هذا إلا ترجمة أمينة لروح الإسلام ووصايا الرسول ﷺ الذى يقول « من ظلم معاهداً أو ذمياً فقد آذانى » .

* * *

الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية

منذ أن ظهر نجم الحضارة الإسلامية – كحضارة عظيمة تحمل قيماً كريمة – وتسعى لإسعاد البشر وتحقيق مجتمع العدل والحرية والانحياز إلى المستضعفين – منذ أن ظهرت تلك الحضارة وهى فى حالة صراع دائم ومستمر ضد القوى الشيطانية المتربصة بها . وعلى رأس تلك القوى الشيطانية كانت الحضارة الأوروبية التى لم تترك جريمة إلا وارتكبتها فى حق البشرية . بدءاً من قهر الإنسان وقمعه ، وانتهاء بنهبه وسلب ثرواته .

الحضارة الأوروبية حضارة إغريقية وثنية ذات قشرة مسيحية[1] ، وقد أنتجت هذه الخلطة العجيبة بين الوثنية الإغريقية وبين القشرة المسيحية – أنتجت الروح الصليبية التى تتسم بها الحضارة الأوروبية فى مواجهة الأمة الإسلامية .

الحضارة الإسلامية بما تتسم به من عدل وتسامح وحرية – هى التى أنتجت أمثال عمر بن عبد العزيز الذى أمر بهدم جزء من المسجد ورده إلى الكنيسة . وحتى فى لحظات ضعف الحضارة الإسلامية – نجد أن رجلاً مثل الأمير عبد القادر الجزائرى ، وهو الذى عانى شخصياً ، وعانت معه بلاده الجزائر من المذابح والمجازر والنهب والقمع الاستعمارى الصليبى الفرنسى – نجده هو نفسه يحمى نصارى لبنان أثناء نفيه فى دمشق سنة ١٨٦٠ فيما عرف بطوشة النصارى[2] .

---

(١) من الأمور المثيرة للتأمل أن مراسم تنصيب بابا روما هى نفسها مراسم تنصيب كهنة المعابد الوثنية الإغريقية القديمة .

(٢) بسام العسيلى – عبد القادر الجزائرى – دار النفائس – بيروت .

وهى الحضارة التى أنتجت أمثال الشيخ الباجورى شيخ الأزهر فى عهد عباس باشا الأول – ذلك الشيخ الذى رفض الإفتاء بنفى بعض النصارى إلى السودان عندما طلب عباس الأول ذلك ، وقد قال الشيخ الشجاع « أنه لم يطرأ على ذمة الإسلام طارىء ، ولم يستولِ عليها خَلَلٌ ، وهم فى ذمته إلى اليوم الآخر »[1] .

أما الحضارة الأوروبية الصليبية فهى حضارة مجرمة . أليست هى التى أبادت الهنود الحمر فى أمريكا ؟ أليست هى التى مارست عمليات الخطف والاستعباد والاسترقاق لأهالى أفريقيا ، وقتلت منهم ٤٥ مليوناً يوم أن كان سكان إنجلترا مثلاً ثلاثة ملايين ؟ .

أليست هى الحضارة التى ذبحت خمسة ملايين جزائرى فى فترة الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٨٣٠ – ١٩٦٢[2] ؟ . أليست هى الحضارة التى زرعت الكيان الصهيونى فى فلسطين ؟ .

الحضارة الأوروبية حضارة مجرمة بكل إفرازاتها السياسية والفكرية . الرأسمالية والاشتراكية . الملكية والجمهورية . الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية .

فعلى سبيل المثال عانى شعب الجزائر معاناة شديدة على يد الملكيين والجمهوريين على السواء ، على يد المحافظين والليبراليين الفرنسيين على السواء ، بل كانت معاناته تصل إلى ذروتها فى فترات الحكم الاشتراكى فى فرنسا .

ففى سنة ١٩٤٠ مثلاً نفذت السلطات الفرنسية مذبحة كبيرة فى أهالى الجزائر ، وقتلت منهم فى يوم واحد أكثر من ٤٥ ألفاً – بل وقام الطيران الفرنسى بحرق قرى جزائرية كاملة . وكان يحكم فرنسا فى ذلك الوقت الاشتراكيون الديموقراطيون . بل إن وزير الطيران الذى أمر بدك القرى الجزائرية وإحراقها كان وزيراً شيوعياً .

---

(١) ميخائيل شاروبيم – الكافى .

(٢) محمد خليفة – أحمد بن بلا – حوار معرفى شامل .

وهكذا فإن الحضارة الغربية الأوروبية الصليبية لم تفرز إلا كل ما هو حقير ومجرم . ألم تفرز الشيوعية والفاشية والنازية ؟ بل إن كل هذه الإفرازات السياسية والمدارس الفكرية المختلفة تتناسى خلافاتها الأيديولوجية والسياسية والفكرية وتظهر على حقيقتها - تظهر روحها الصليبية عندما يكون الأمر خاصاً بالعالم الإسلامى أو أحد شعوبه .

وإذا كانت الرأسمالية والشيوعية قد أصيبتا بالإفلاس وأصبحت سمعتهما سيئة للغاية - فإن المثقفين المغتربين فى بلادنا يحاولون الآن تحسين سمعة الحضارة الغربية وترويج بضاعتها لدينا عن طريق التبشير بإحدى إفرازاتها وهى الاشتراكية الديموقراطية .

ووصل الأمر إلى عقد أحد مؤتمرات هذه الاشتراكية الديموقراطية فى مصر ١٩٩٠ - ويتناسى هؤلاء أن الأفعى لا تلد إلا ثعباناً . بل إن حقائق التاريخ القريب تؤكد أن بلادنا عانت أكثر المعاناة على يد هذه الاشتراكية الديموقراطية بالتحديد .

ألم تقم حكومة فرنسا الاشتراكية الديموقراطية بأبشع المذابح فى الجزائر ؟ ، بل ومارس هؤلاء المنتمون إلى الاشتراكية الديموقراطية الفرنسية أبشع أشكال التعذيب والاستنطاق فى السجون الجزائرية - بل وابتكروا أساليب شديدة الهمجية سُجِّلَتْ براءة اختراعها باسمهم مثل الإقعاد على قارورة زجاجية مكسورة ، وغيرها من وسائل التعذيب الوحشية .

ألم تَتَلَقَّ إسرائيل الدعم دائماً وأبداً من الاشتراكية الديموقراطية الدولية ، بل إن حكومة إسرائيل فى معظم الفترات تنتمى إلى حزب العمل الإسرائيلى ، وهو العضو النشط فى الاشتراكية الديموقراطية .

ألم تتعرض مصر سنة ١٩٥٦ إلى عدوان ثلاثى شاركت فيه ثلاث حكومات اشتراكية هى حكومة العمال البريطانية ، وحكومة الحزب الاشتراكى الفرنسى ، وحكومة حزب العمل الإسرائيلى .

يخطىء من يظن أن الحروب الصليبية هى تلك الحروب التى شهدها الشرق العربى منذ ١٠٩٨ م وحتى ١٢٩٥ م ، بل الحقيقة أن الصراع مع أوروبا الصليبية امتد فى الزمان والمكان قبل ذلك وبعد ذلك .

ففى بلاد المغرب العربى امتد الصراع قبل ذلك واستمر أكثر من ألف عام ، ومازال مستمراً ، بل إن الجزائريين يطلقون عليها حرب الألف عام . وهى حرب استمرت بين أوروبا الصليبية - البرتغال - أسبانيا - إنجلترا - فرنسا - ألمانيا وبين بلاد المغرب العربى وخاصة الجزائر بين كرٍّ وفرٍّ إلى أن انتهت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ .

وفى الشرق كانت تركيا تخوض حروب الإسلام ضد أوروبا الصليبية وفى قلب أوروبا ذاتها ، واستطاعت أن تخضع معظم القارة الأوروبية للنفوذ الإسلامى التركى - إلى أن عادت أوروبا فاستطاعت أن تحيك المؤامرات ضد الخلافة العثمانية ونجحت فى إسقاطها سنة ١٩٢٤ .

وقد استخدمت أوروبا الصليبية فى صراعها مع الحضارة الإسلامية فى المرحلة الأخيرة عدداً من التكتيكات والأساليب الشيطانية فى سبيل السيطرة على الأمة الإسلامية وتدمير الحضارة الإسلامية ، منها التطويق البحرى عن طريق الكشوف الجغرافية ، ومنها إرساليات التبشير المسيحية الأوروبية .

ومنها زرع مدارس الفكر الأوروبى والغربى فى بلادنا عن طريق مؤسسات وأحزاب وصحف ومراكز إعلامية ، ومنها الاحتلال العسكرى وهى ذات الخطة التى رسمها لويس التاسع أثناء سجنه فى المنصورة إبان الحملات الصليبية[1] .

وفى الحقيقة فإن الهدف الأوروبى الصليبى فى القضاء على الحضارة الإسلامية يتضمن أيضاً القضاء على كنائس الشرق باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية ، وخاصة القضاء على الكنيسة القبطية المصرية باعتبارها جزءاً أصيلاً

---

(١) أسامة حميد - موجز تاريخ مصر فى الحقبة العلمانية .

من التراث الحضارى والثقافى الإسلامى ، وباعتبارها كنيسة متميزة ومستقلة عن الكنائس الأوروبية .

إذاً فالحديث هنا – عندما تقول أن هناك تعصباً أوروبياً صليبياً ضد الحضارة الإسلامية وضد الثقافة الإسلامية وضد الأمة الإسلامية ، فإننا لا نتجاوز الحقيقة . بل الواقع أن ذلك أمر بديهى يؤكده اتفاق كافة الاتجاهات السياسية الأوروبية من ملكية وجمهورية ، رأسمالية واشتراكية . محافظة وليبرالية – فاشية ونازية وديموقراطية . اتفاقها على التعصب الصليبى والحقد على الإسلام وحضارته وثقافته .

إذن عندما يتحدث الزعماء والمفكرون الوطنيون فى مصر أو غيرها عن التعصب الأوروبى الصليبى . فإن هؤلاء لا يعكسون تعصباً إسلامياً – بل هم يقررون واقعاً مرئياً لكل ذى عينين . بل هؤلاء الذين يتجاهلون الحقائق هم الذين يخفون تعصبهم – ولكن هؤلاء الذين يصفون الواقع كما هو ليسوا متعصبين – إذ لو كانوا متعصبين لحاولوا إخفاء تعصبهم .

نعم – عندما يتحدث الأفغانى أو النديم أو عرابى – أو مصطفى كامل أو محمد فريد أو حسن البنا أو أى زعيم وطنى عن التعصب الأوروبى الصليبى .

وعندما يدعون إلى التمسك بالثقافة والحضارة الإسلامية ، وعندما يحشدون الجماهير لمواجهة الغزوة الأوربية على بلادنا – فإنهم فى الحقيقة يدافعون عن الكنيسة القبطية أيضاً – وعن التراث القبطى أيضاً ، لأن الكنيسة القبطية تنتمى إلى الحضارة الإسلامية – ولأن التراث القبطى جزء لا يتجزأ من الثقافة الإسلامية .

* * *

---

(١) طارق البشرى – المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية .

وإذا كانت إرساليات التبشير تستهدف تنصير المسلمين . أو زرع أنماط التفكير الغربى فى بلادنا - أو العمل كطابور خامس لصالح الاستعمار ، وإذا كانت إرساليات التبشير قد ارتبطت بالاستعمار أيما ارتباط . فهى إما تكون طلائع له ، أو تأتى فى ركابه لتدعيم موقفه ونشر أهدافه والعمل على تهيئة الأجواء لصالح المشروع الاستعمارى . فإنها أيضاً استهدفت تذويب الكنيسة القبطية فى مصر وتبشير أبنائها ومحاولة تحويلهم إلى الكنائس الأوروبية البروتستاتنية والكاثوليكية ، ومحاولة اختراق المجتمع عن طريق التلويح بالمشروع الحضارى الغربى للأقباط .

إلا أن تلك المحاولات وجدت من يتصدى لها من الأقباط وخاصة البابا كيرلس الخامس الذى أنشأ مطبعة خصيصاً للرد على شبهات ومحاولات إرساليات التبشير بين الأقباط ، بل ودعا إلى مقاطعة المدارس التابعة لإرساليات التبشير ، واعتبر كل من يدعم تلك المدارس خارجاً على الكنيسة القبطية[1] .

* * *

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية .

الحركة الإسلامية حركة غير طائفية

الحركة الإسلامية المعاصرة فى مصر هى تلك الحركة التى تبنت خط الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى والنفوذ الأجنبى . والدفاع عن الثقافة والحضارة الإسلامية فى مواجهة الغزو الفكرى والسياسى والعسكرى الأوروبى الصليبى .

وترى الحركة الإسلامية المعاصرة أن أوروبا بكل قواها السياسية ومذاهبها الاجتماعية تعكس روحاً صليبية حاقدة على الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ، وأن تلك الروح الصليبية تمتد لتشمل فى حقدها وأهدافها القضاء على الكنائس الشرقية عامة والكنيسة القبطية خاصة .

وبالتالى فإن الكفاح ضد الاستعمار يتضمن أساساً الدفاع عن الكنائس الشرقية وعن الكنيسة القبطية بالذات . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الإسلام يحتم الدفاع عن المستضعفين . وأن الجهاد الإسلامى فيه متسع لانخراط غير المسلمين للكفاح ضد الاستبداد والقهر والاستعمار ، أى ضد ما تمثله الحضارة الأوروبية .

وهكذا لم يكن عجيباً أن تكون الحركة الإسلامية حركة غير طائفية . وأن تشمل تلك الحركة العديد من غير المسلمين فى بلادنا . وتكون هذه الحركة الإسلامية المعاصرة هى الإطار الطبيعى لنضال الأقباط من داخلها فى مواجهة الحضارة الأوروبية الصليبية ودفاعاً عن الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية على

أساس انتماء مسيحيى الشرق عموماً والأقباط خصوصاً إلى تلك الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

وإذا كانت الحركة الإسلامية المعاصرة هى الأفغانى – النديم – الثورة العرابية – الحزب الوطنى « مصطفى كامل – محمد فريد – عبد العزيز جاويش – إبراهيم الوردانى » والإخوان المسلمين . ومصر الفتاة . فإننا سنتابع مواقف هذه الحركات من مسألة الأقباط وموقف الأقباط أيضا منها : لتعرف إلى أى مدى كان الأقباط يدركون أن هذه الحركات غير طائفية . وذلك لكونها إسلامية .

وكيف أن الأقباط كانوا يرون أن الحركة الإسلامية هى القناة الطبيعية والإطار الطبيعى لنضالهم على اعتبار أن الإسلام هو دين المسلمين ، وهو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم ، وأنه بالنسبة للأقباط هو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم .

فالأفغانى مثلاً هو رائد الحركة الإسلامية المعاصرة ومفجرها ، وقد نفخ فى البلاد روح الثورة والكفاح ضد النفوذ الأجنبى – وهاجم الاستبداد بكافة صوره – ودعا إلى الجامعة الإسلامية . ونهضة شعوب العالم الإسلامى ووحدتها والأخذ بأسباب القوة والعلم .

وإذا كان الأفغانى والنديم هما زعيما حركة الثورة الإسلامية فى مصر فى عهد الخديوى عباس ، وفى مواجهة النفوذ الأجنبى والاختراق الأوربى لمصر – وإذا كان جميع المؤرخين يصفون الزعيمين . بأنهما كانا إسلاميين فى غاياتهما ووسائلهما[1] .

فإن ذلك لم يمنع هذين الزعيمين من دعوة غير المسلمين إلى الانخراط فى حركة الثورة الإسلامية والمقاومة الإسلامية للنفوذ الأجنبى على أساس انتماء المسلمين وغير المسلمين فى بلادنا إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

---

(١) يجمع على ذلك المؤرخون والكُتّاب من الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة مثل : شفيق غربال . فؤاد شكرى . طارق البشرى . محمد صبيح . وأيضاً كل من رفعت السعيد وصلاح عيسى وبلنت أيضاً . وكذلك رؤوف عباس وعصام ضياء الدين .

ولم تمنع إسلامية هذه الحركة من أن ينخرط فيها المسلم والمسيحى واليهودى المصرى فى ذلك الوقت ، بل انخرط هؤلاء فى أتون الحركة لأنها إسلامية ، وبالتالى فهى غير طائفية .

ولم يكن عجيباً أن نجد أن الكثير من الجمعيات السرية التى أنشأها كل من الأفغانى والنديم كانت تضم المسلم والقبطى واليهودى[1] على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن - بل ونجد أن الأفغانى قد اعتمد فى إصدار الصحف وتحريرها على الكثير من العناصر غير المسلمة - وهى ذات الصحف التى هاجمت النفوذ الأجنبى واتهمت أوروبا بالتعصب الصليبى ضد الإسلام[2] .

إذاً فقد كانت تلك الحركة الإسلامية لا تخجل من اتهام أوروبا بالتعصب الصليبى ، بل إن غير المسلمين فى داخل تلك الحركة هم أنفسهم الذين كانوا يتهمون أوروبا بذلك ، لأنهم يفهمون أن التعصب الأوروبى الصليبى حقيقة ثابتة . وهو موجه إلى الحضارة الإسلامية التى ينتمون إليها ، وهو خطر أيضاً على كنائسهم الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية .

* * *

والثورة العرابية التى كانت ثورة إسلامية فى الوسائل والغايات . والتى كانت تستهدف التخلص من النفوذ الأجنبى الأوروبى والاستبداد الخديوى . والتى استخدمت أسلوب التحريض الدينى وحده فى تعبئة الجماهير . لدرجة أن صلاح عيسى ينتقد النديم فى هذا الصدد قائلاً « أنه أخطأ لأنه اعتمد فى خطابه السياسى على الخطاب الدينى وحده »[3] .

---

(١) مائة عام على الثورة العرابية - مجموعة دراسات وأبحاث - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . ١٩٨١ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) صلاح عيسى - الثورة العرابية - دار المستقبل العربى .

وليس هنا بالطبع مجال مناقشة خطأ صلاح عيسى فى هذا الرأى - ما يعنينا منه هو اعترافه باقتصار دعاية الثورة على الخطاب الدينى .

تلك الثورة التى كانت أوروبا تخشى من نتائجها - لأنها يمكن أن تؤدى إلى ظهور قوة إسلامية شابة وصاعدة فى المنطقة ، وأنها ربما تؤدى إلى إعادة المجد الإسلامى أو على الأقل تكون خطراً على المشروع الاستعمارى الأوروبى فى المنطقة ، لدرجة أن أوروبا تناست تناقضاتها الثانوية ومصالحها فى مصر وتركت مصر تقع فى قبضة الانجليز لينفردوا بالكعكة كلها - فهذا أفضل من وجهة نظرهم من ظهور قوة إسلامية شابة فى مصر .

بل فرنسا ذاتها ذات المصالح الواسعة فى مصر فى ذلك الوقت . والتى كانت فى حالة سباق مع إنجلترا للسيطرة على مصر . نجدها تشجع إنجلترا على غزو مصر لذبح الثورة الإسلامية العرابية ، مضحية بمصالحها فى مصر لصالح إنجلترا - فهذا طبعا أفضل من ظهور قوة إسلامية صاعدة .

بل نجد أن وزير خارجية فرنسا يهنىء السفير الإنجليزى فى باريس على نجاح الغزو قائلاً « إن انتصار الإنجليز فى التل الكبير هو انتصار لأوروبا المسيحية على التعصب الإسلامى »[1] .

والسفير الفرنسى فى إنجلترا يؤكد الأمر ذاته مهنئاً إنجلترا بنجاح الغزو قائلاً « إن نجاح العرابيين كان يعنى خطراً على المستعمرات الفرنسية فى المغرب العربى »[2] .

نعم برغم إسلامية الثورة وخطرها على النفوذ الصليبى الأوروبى . أو قل بسبب ذلك قام الأقباط بتأييد الثورة . والانحياز إلى العرابيين . بل إن بطريرك الأقباط قد وقَّع على قرار المجلس العرفى بخلع الخديوى توفيق وتثبيت عرابى

---

(١) الرافعى - الثورة العرابية - دار المعارف .

(٢) نفس المرجع السابق .

واستمرار القتال ضد الإنجليز[1] بل وأعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء .[2] .

وإذا أمعنا النظر فى تلك المواقف – وجدنا أن الحركة الإسلامية المتمثلة فى الأفغانى والنديم وعرابى ، كانت ترى أن الأقباط جزء لا يتجزأ من النضال الإسلامى ضد الغرب الصليبى – وأن الأقباط كانوا يرون أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

* * *

وبعد الاحتلال الإنجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ – قامت الحركة الإسلامية الوطنية فى مصر ممثلة فى الحزب الوطنى بالكفاح من أجل تحقيق الجلاء والدستور ، فنادت الحركة بالجامعة الإسلامية ، بل واعتبرت الجامعة الإسلامية أى الدعوة إلى توحيد المسلمين من أهم مبادىء الحركة بل ومن أهدافها الجوهرية .

وألّف مصطفى كامل كتاباً فى المسألة الشرقية أكد فيه أن أوروبا متعصبة ضد الخلافة العثمانية الإسلامية ، وأنها تسعى لهدمها ودعا المسلمين إلى الوحدة والتضامن والدفاع عن الخلافة العثمانية[3] . ودعا مصطفى كامل إلى صبغ التعليم بالصبغة الدينية – كما دعا إلى تأييد تركيا فى صراعها مع إنجلترا فى مسألة طابا – وأسس مصطفى كامل صحيفة العالم الإسلامى للاهتمام بقضايا العالم الإسلامى عموماً[4] .

---

(١) مائة عام على الثورة العرابية – مرجع سابق .

(٢) د . وليم سليمان قلادة – الإسلام والمسيحية على أرض مصر .

(٣) مصطفى كامل – المسألة الشرقية .

(٤) الرافعى – مصطفى كامل – دار المعارف .

كما دافع مصطفى كامل وصحافة الحزب الوطنى عموماً عن الأخلاق الإسلامية والسلوك الإسلامى ، وخاض المعارك دفاعاً عن الحجاب ضد السفور ، كما خاضت صحافة الحزب المعارك لفضح ممارسات وأساليب وأهداف بعثات التبشير[١] .

واعتبر مصطفى كامل دائماً أن أوروبا تنظر إلى قضايا العالم الإسلامى بغير العين التى تنظر بها إلى قضايا الشعوب الأوروبية الصغيرة[٢] .

وعلى نفس الخط سار محمد فريد – الذى ألف كتاباً عن الدولة العلية العثمانية ، واعتبر بقاءها ضرورة للجنس البشرى[٣] ، ودعا دائماً بالحرص على أن تكون صلات مصر بالدولة العثمانية حسنة دائماً ، وأكد دائماً على عدم السماح بالإيقاع بينهما[٤] .

وقام محمد فريد فى المنفى بتشكيل جمعية « ترقى الإسلام » ، وأصدر مجلة « ترقى الإسلام » للاهتمام بأحوال العالم الإسلامى[٥] ، كما اهتم الحزب الوطنى بالاحتفال بالمناسبات الإسلامية مثل عيد الهجرة وميلاد الرسول وغيرها .

وكانت هذه الإسلامية الواضحة فى حركة الحزب الوطنى ومبادئه مدعاة لانخراط الأقباط فى نضاله ضد الاستعمار والاستبداد ، وفى سبيل الجامعة الإسلامية ، لأن الأقباط ينتمون إلى نفس القاعدة الحضارية والثقافية التى ينتمى إليها الحزب الوطنى ، وهكذا وجدنا عدداً من الأقباط فى اللجنة الإدراية العليا للحزب الوطنى مثل الأستاذ ويصا واصف وسينوت حنا .

ولم ينجح الاستعمار فى زرع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، بسبب إيمان

---

(١) نفس المرجع .

(٢) محمد محمد حسين – اتجاهات وطنية فى الأدب المعاصر .

(٣) محمد فريد – تاريخ الدولة العلية العثمانية .

(٤) محمد فريد – مذكرات .

(٥) الرافعى – محمد فريد – دار المعارف .

الطرفين بالانتماء إلى الثقافة والحضارة الإسلامية ورفضهما للاستعمار وللحضارة الأوروبية . بل ونجح الحزب الوطنى بفضل وعيه الإسلامى الفذ فى إفشال المخطط الطائفى الاستعمارى فى سنة ١٩١١ .

وكان عبد العزيز جاويش وإبراهيم الوردانى من كبار شخصيات الحزب الوطنى وقياداته والمضطلعين بأعباء العمل السرى والجماعات السرية للحزب الوطنى ، وقد دخل عبد العزيز جاويش السجن عدة مرات ، وفى كل مرة كان المسلمون والأقباط يتبارون فى التضامن معه والدفاع عنه .

وعبد العزيز جاويش ذاته الذى كان يعمل رئيساً لتحرير صحيفة « اللواء » هو الذى قاد الحملة الصحفية الضخمة ضد بعض الأقباط الذين استخدمهم الاستعمار لزرع الفتنة الطائفية فى سنة ١٩١٠ ، ١٩١١ ، وهو الذى أكد دائماً على إسلامية حركة الكفاح الوطنى المصرى .

هو ذاته الذى يقول « إن الحركة الوطنية الإسلامية فى مصر بقيادة محمد فريد قد ألفت بين الرجال والنساء والمسيحيين والمسلمين - والهلال والصليب »[1] .

أما إبراهيم الوردانى . وهو أحد قيادات الحزب الوطنى - وكان على علاقة قوية بمحمد فريد ، حيث كان مسئولاً عن جمعية التضامن الأخوى - فهو الذى دبر ونفذ عملية اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء عقاباً له على توقيع اتفاقية السودان ١٨٩٩ التى أطلقت يد إنجلترا فى السودان على حساب مصر .

وكذلك إعادته قانون المطبوعات ، والتضييق على الصحافة الوطنية - ومشاركته فى المؤامرة على أهالى دنشواى وإصدار الحكم بالإعدام والحبس والجلد عليهم خدمة لأسياده الإنجليز ، وأخيراً محاولته تمرير مشروع لمدّ امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى ، وكلها جرائم تستحق الإعدام ولا شك .

وإذا كان الاستعمار قد وجد فى الحادثة مادة خصبة لزرع الفتنة الطائفية

---

(١) خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش فى رثاء محمد فريد ١٥ نوفمبر ١٩١٩ .

والإيقاع بين المسلمين والأقباط ، عن طريق بعض صنائعه من الأقباط ، فإن الوعى القبطى والإسلامى التقليدى قد طوق هذه الأمور وأحبط مخطط الإنجليز .

بل ووجدنا من الأقباط من يدافع عن إبراهيم الوردانى مثل نصيف جندى المنقبادى الذى يقول : « إننى أعرف الوردانى شخصياً ، وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف ، ملأ صدره الوطنية وليس رجلاً متعصباً ، وأن تهمة التعصب الإسلامى ضد الأقباط ما هى إلا من إشاعات الإنجليز »(١) .

وهكذا فإن مدرسة الحزب الوطنى الإسلامية اتسعت لنضال الأقباط من خلالها على قاعدة الجامعة الإسلامية والجلاء والدستور وانطلاقاً من انتماء المسلمين والأقباط على حد سواء إلى الإسلام كحضارة وثقافة ووطن .

بل ولم تجد الحركة الإسلامية ممثلة فى الحزب الوطنى ومنظماته السرية غضاضة فى اغتيال بطرس غالى وهو القبطى على يد مسلم وهو إبراهيم الوردانى ، بتكليف من قيادة الحزب ممثلة فى محمد فريد وذلك للقضاء على مشروع مد امتياز قناة السويس .

نعم لم يجد الحزب الوطنى غضاضة فى التخلص من خائن للوطن مثل بطرس غالى حتى ولو كان قبطياً — لأنها لو استثنته من العقاب الذى يستحقه لمجرد أنه قبطى لكان هذا سلوكاً طائفياً .

* * *

وبعد إصابة الحزب الوطنى بالضعف فى نهاية العشرينات بسبب عوامل كثيرة حمل راية الكفاح الإسلامى جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الإمام الشهيد حسن البنا ..

---

(١) طارق البشرى — المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية — دار الشروق .

وأكدت تلك الحركة بسبب إسلاميتها موقفاً لا طائفياً تقليدياً ، وعبرت عن نفس المضمون الذى حملته الحركة الإسلامية دائماً ، وهو أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ، وأنهم شركاء مع المسلمين فى الكفاح ضد الحضارة الأوروبية والثقافة الأوروبية ، وضد التدخل السياسى والعسكرى والاقتصادى الأوروبى .

ولم يجد أيضاً الأقباط غضاضة فى تأييد تلك الحركة أو الدفاع عنها .

يقول الإمام الشهيد حسن البنا « هذا الشعب - شعب وادى النيل كله فى الشمال والجنوب يدين بهذا الدين الحنيف - والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه وأحكامه - ويعتبرون الإسلام معنى من معانى قوميتهم »(١) .

والإمام الشهيد هنا عبر بطريقة مباشرة كيف أنه وجماعة الإخوان يرون أن الإسلام معنى من معانى قومية الأقباط ، أى أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

وفى رسالة الإمام الشهيد إلى الشباب يقول : « يخطىء من يظن أن الإخوان المسلمين دعاة تفريق عنصرى بين طبقات الأمة ، فنحن نعلم أن الإسلام عنى أدق العناية باحترام الرابطة الإنسانية العامة بين بنى الإنسان - كما أنه جاء لخير الناس جميعاً ورحمة من الله للعالمين .. ودين هذه مهمته أبعد الأديان عن تفريق القلوب وإيغار الصدور ، وقد حرم الإسلام الاعتداء حتى فى حالات الغضب والخصومة ، وأوصى بالبر والإحسان بين المواطنين وإن اختلفت عقائدهم وأديانهم ، وفى إنصاف الذميين وحسن معاملتهم ، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا ، نعلم كل هذا فلا ندعو إلى تفرقة عنصرية ولا إلى عصبة طائفية »(٢) .

---

(١) صحيفة الإخوان المسلمين ٨ ديسمبر ١٩٣٦ .

(٢) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا .

وفى رسالة « دعوتنا » قال الإمام الشهيد « إن الإسلام لا يمزق الوحدة الوطنية بل يؤكدها ، لأنه أكسب هذه الوحدة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدنى فقط »[1] .

وهكذا فقد عبر الإمام الشهيد عن فهمه العميق للإسلام ، فهو يرى أن الإسلام دين غير طائفى – وأن الحركة الإسلامية ليست حركة طائفية وأن الإسلام والحركة الإسلامية يؤكدان على الوحدة ويضفيان عليها القداسة الدينية .

ويقول الدكتور زكريا سليمان بيومى : « أن موقف الإخوان من الأقباط اتسم بالاعتدال ، وأن البنا كان يرى أن الفتنة الطائفية تفيد المحتل ، وأن البنا حرص على نفى تهمتى التعصب الدينى وإشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة »[2] .

بل إن البنا كان يدرك « أن تطرف بعض الأقباط فى مهاجمة الفكر الإسلامى لا يعبر عن رأى مجموع الأقباط فى مصر »[3] .

بل إن الأقباط من جهتهم كانوا يشجعون جماعة الإخوان ويدافعون عنها ، اللهم إلا هؤلاء المرتبطين بالاستعمار الغربى أو العلمانيين ، وهؤلاء كانوا يضمون المسلمين والأقباط أيضاً .

وكان مجمل الأقباط يؤيدون حركة الإخوان على أساس كفاحها ضد الاستعمار وفى سبيل الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والوطن الإسلامى ، وهى الحضارة والثقافة والوطن الذى ينتمى الأقباط إليها .

ويحكى الإمام الشهيد حسن البنا أن أحد المسيحيين قدم عريضة فيه تتهمه بالتعصب ، إلا أن وفداً مسيحياً برئاسة راعى الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهمة وأعلن إستنكاره لما حدث »[4] .

---

(١) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا .

(٢) زكريا سليمان بيومى – الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية : ١٩٢٨ – ١٩٤٨ – مكتبة وهبة .

(٣) حسن البنا – مذكرات الدعوة والداعية .

(٤) حسن البنا – مذكرات الدعوة والداعية .

وعلى مستوى مصر الفتاة – وهى أحد روافد الحركة الإسلامية المعاصرة–فى مواجهة المشروع الغربى والاستعمار والاستبداد . نجد أن مصر الفتاة التى دعت إلى الخلافة الإسلامية ونادت بتعديل كافة التشريعات على مقتضى الشريعة الإسلامية[1] نجد أنها ضمت فى صفوفها فى هذا الإطار الكثير من الأقباط مثل الدكتور « فخرى أسعد » وكان من قيادات الحزب ، ومثل « بسكالس ويصا » فى لجنة الحزب التنفيذية – ومثل « سامى جورجى » سكرتير شعبة الحزب فى أسوان . ومثل « بشرى بياوى » و « لبيب خليل » و « حنا معوض غطاس » و « حنا خميسة » و « لبيب دانيال » و « موريس شهاد » فى لجان الحزب ومستوياته المختلفة »[2] .

يقول « أحمد حسين » زعيم الحزب : « نحن لا نعرف تعصباً ضد إخواننا الأقباط . ونحن فى مصر الفتاة بصفة خاصة نكره التعصب وإن لى من زملائى الأقباط فى مصر الفتاة معونة ثمينة »[3] .

وعلق « سامى جورجى » على ذلك « نحن فى مصر الفتاة نتمتع فى أحضان مصر الفتاة برعاية الأم الرؤوم »[4] ، وكتب الدكتور « فخرى أسعد » قائلا « إذا كان ما ورد فى برنامج مصر الفتاة من زعامة مصر للإسلام ما يثير قلق بعض الأقباط – فإننى أرى أن ذلك لا يضيرهم بل ينفعهم »[5] .

ويقول فتحى رضوان « إن حزب مصر الفتاة مفتوح للمسلم والقبطى واليهودى – ولكن هذا لا يتعارض مع إيماننا بالحاجة إلى قوة روحية تزيد من قوتنا ، ونحن مؤمنون أن الروح الإسلامية هى هذه القوة »[6] .

---

(١) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .
(٢) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .
(٣) من خطاب لأحمد حسين – ٢٤ يناير ١٩٣٨ .
(٤) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .
(٥) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .
(٦) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .

وهكذا نرى أن مصر الفتاة وهى أحد روافد الحركة الإسلامية قد مارست السلوك التقليدى للحركة الإسلامية ، وهو اشتراك المسلم والقبطى فى الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ، والنضال من أجل هذا الوطن وتلك الحضارة والثقافة فى مواجهة الاستعمار والحضارة الأوروبية .

* * *

على أن البعض قد يقول أن ذلك الموقف الناضج والصحيح كان أيام الحركة الإسلامية الناضجة ، وأن الجمود والتعصب قد أصابا الحركة الإسلامية فيما بعد ، وفى الحقيقة فإن هؤلاء يبحثون عن أى شبهة ليرددوها . وما دام الأمر كذلك فلندحض هذه الشبهة عن طريق تقييم المواقف والبرامج المعلنة للتحالف الإسلامى « الإخوان – العمل » .

ففى إطار برنامج النقاط العشر للتحالف والمنشور فى صحيفة « الشعب »[1] الناطقة بلسان التحالف نجد التأكيد على الوحدة الوطنية واعتبار الأقباط جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية .

وفى إطار قوائم الترشيح للانتخابات نجد أن عدداً من الأقباط قد تصدر قوائم انتخابات ١٩٨٧ على قوائم التحالف الإسلامى . بل كانوا على رأس هذه القوائم مثل الأستاذ « جمال أسعد »مثلاً .

وفى إطار المواقف والتصريحات والآراء المعلنة للإخوان والعمل . نجد أن الإخوان عبَّروا عن الرأى التقليدى للحركة الإسلامية فى أن الأقباط يشاركون المسلمين فى الانتماء للحضارة الإسلامية والوطن الإسلامى والثقافة الإسلامية ، وأن الإخوان يدعمون ويؤكدون ويحرصون على هذا الانتماء .

---

(١) نشر هذا البرنامج فى جريدة « الشعب » فى أعداد متوالية قبل وبعد انتخابات ما بعد سنة ١٩٨٧ – وكذلك فى جريدة « الأحرار » فى نفس التوقيت ، وقد أصرت جريدة الشعب على تكرار نشره لمدة طويلة .

ففى افتتاحية مجلة « لواء الإسلام » عدد رمضان الموافق إبريل ١٩٩٠ كتب « حامد أبو النصر » المرشد العام للإخوان المسلمين قائلا :

« على مدى قرون تعرضت مصر لأكثر من محنة وأكثر من فتنة ، ووقف أبناؤها قبط ومسلمون جميعاً صفاً واحداً ، وفى خندق واحد يواجهون الأعداء . فخلال الزحف الصليبى والزحف التترى والزحف الفرنسى والحملة الانجليزية والاحتلال البريطانى كان المسلمون والأقباط يكافحون كل ذلك ، ويؤكدون على دورهم الحضارى الأصيل » .

ويضيف الأستاذ حامد أبو النصر « إنه طوال انشغالنا بالعمل الإسلامى من خلال الإخوان المسلمين – وجدنا أن جماعة الإخوان من خلال فهمها الدقيق للإسلام تجمع ولا تفرق ، وتؤكد على الود والحب بين الأقباط والمسلمين » .

وفى تعليق المجلة على أحداث الفتنة الطائفية أشارت إلى الأصابع الصهيونية التى تريد زرع الفتنة الطائفية ، وأن مسلسل الأحداث يؤكد أن مصر فى ظل التطبيع مع اليهود تتعرض لأساليب جديدة وأساليب دنيئة فى الهدم والتخريب »[١] .

وفى إبان أحداث المنيا وأبى قرقاص أصدر الإخوان المسلمون بياناً ندد فيه بالفتنة الطائفية واتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها – وأهاب بأبناء الأمة أن يعضوا بالنواجذ على وحدتهم الوطنية ، وأن يتحد المسلمون والأقباط فى خندق واحد فى وجه أعداء الوطن »[٢] .

وفى إطار حزب العمل ، نجد أن الأستاذ « عادل حسين » رئيس تحرير جريدة الشعب وأحد مفكرى حزب العمل ، قد دعا إلى الالتقاء بين المسلمين والأقباط على أرضية الانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية – وحذر من هؤلاء الذين يريدون جر الأقباط إلى خندق التغريب والتبعية ومعاداة المشروع الحضارى للأمة[٣] .

---

(١) لواء الإسلام – عدد رمضان – إبريل ١٩٩٠ .
(٢) لواء الإسلام – عدد رمضان – إبريل ١٩٩٠ .
(٣) جريدة « الشعب » – ١٨ إبريل ١٩٩٠ .

وفى مقال للأستاذ « صلاح عبد المتعال » فى جريدة « الشعب » - يؤكد على هذا المعنى - ويدعو إلى الوحدة ، ويرى أن الفتنة من صنع الاستعمار أو الصهيونية ، وأن هناك أيادى خبيثة من ورائها ، وأن مصر الإسلامية لم تر المنازعات الطائفية إلا منذ ظهور الاستعمار . والمقال كله تحت عنوان « المسلمون والأقباط شعب واحد » .

وهكذا نجد أن الرؤية التقليدية للحركة الإسلامية فى كونها حركة غير طائفية وأنها تؤمن بوحدة الانتماء بين المسلمين والأقباط على أرضية الحضارة الإسلامية . هى رؤية ثابتة عكستها الحركة الإسلامية أمس واليوم وستعكسها غداً بإذن الله .

* * *

تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطى أيضا

من الطبيعى أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين على أساس أن هذا جزء من واجبهم الدينى – وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية – وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز فى الهوية والانتماء .

ومن الطبيعى أيضاً أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبطياً أيضاً – على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار ، وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التى ينتمى إليها الأقباط فى مصر .

وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسى من شروط الاستقلال الوطنى الذى يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون . وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضاً شكل من أشكال التميز فى الهوية والانتماء عن المشروع الحضارى الغربى ، وهو الأمر الذى يحرص عليه الأقباط أيضاً مثل المسلمين .

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ، فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقاً من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء .

وهذا الكلام الذى قلناه ليس كلاماً عاطفياً – بل هو كلام علمى – تؤكده

الإحصائيات الرسمية . ففي بحث أجراه المعهد القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة – سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور « أحمد المجذوب » . كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨ ٪ ومن المسيحيين ٧٢ ٪ .

وعلى كل حال – فإن نسبة ٧٢ ٪ من المسيحيين هى نسبة طيبة ولا بأس بها ، وهى تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطى ومسيحى ، أو هى مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين – إذاً فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر بسبب وجود الأقليات لا يستندون على أى حقائق موضوعية .

فمن البديهى أن الأقلية لا تتحكم فى إرادة الأغلبية . فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها تطالب ٧٢ ٪ منها بتطبيق الشريعة الإسلامية ، على أن الأمر يحمل من الدلالات ما هو أكثر .

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية . بل ويصوم احتجاجاً على التفكير فى هذا الأمر . وبديهى أن للبطريرك القبطى نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسي – ومع ذلك فإن ٧٢ ٪ من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك . أى أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطى التقليدى فى الانتماء إلى الحضارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث .

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢ ٪ هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطية مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم . وهؤلاء ليسوا داخلين فى المشروع الحضارى الإسلامى بالطبع . ولم نطالبهم بذلك بل كل ما فى الأمر أننا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضارى .

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط فى مصر فإن النسبة تقل . ولو اقتصر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢ ٪ .

وأياً كان الأمر – فإن نسبة الـ ٧٢ ٪ تكفى جداً . خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التى قامت بإجراء الإحصاء ليست متهمة بالانحياز للمشروع الإسلامى – فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة .

* * *

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

لم تعرف بلادنا طوال الحكم الإسلامي أى شكل من أشكال النزاع الطائفى ، بل إنه فى لحظات وفترات الحكم الاستبدادى كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء . أى أن التجاوزات التى مارسها بعض الحكام المستبدين لم تكن ذات طابع طائفى – ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى فى هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون .

ولم تشهد بلادنا ما يُعرف بالنزاع الطائفى إلا مع ظهور الاستعمار فى المنطقة ، بل وبتحريض وتخطيط استعمارى مباشر .

بل إن بلداً مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها – ظلت تعيش فى وئام طوال الحكم الإسلامى – ولم تبدأ تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار .

ففى إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ فى لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التى أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى .

والعجيب هنا أن الذى قام بحماية النصارى فى لبنان هو الأمير عبد القادر الجزائرى وذلك أثناء تواجده بالمنفى فى دمشق . وذلك انطلاقاً من مسئوليته الإسلامية . برغم أنه شخصياً قد عانى وشعبه الجزائرى من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين .

ولأن الأمير عبد القادر الجزائرى كان إسلامياً ، فإنه تجاوز ذلك كله وتصرف بمنطق الإسلام الذى يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخرى ﴾[1] ﴿ وَلَا يَجْرِمنكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ على أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَقْوى ﴾[2] .

وفى مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط فى إطار التعاون والتآخى بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة ، وهى أن الأقباط جزء من النسيج الحضارى والثقافى للأمة الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادىء الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ فى علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال[3] .

ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفى والفكر الطائفى والنزاع الطائفى ، لتحقيق عدة أهداف :

أولاً : التشويش على حركة الكفاح الوطنى الإسلامى ضد الاستعمار والتى من المفروض أنها تضم الأقباط فى إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

وبذلك يحقق الاستعمار هدفه فى اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب ، ويجعلها فى حالة دفاع عن النفس وفى نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط .

وثانيا : هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحى بينهما ، وبالتالى يقوم الأقباط بخدمة مشروعه الاستعمارى ثقافياً وعسكرياً وسياسياً .

---

(١) سورة الأنعام : ١٦٤ .

(٢) سورة المائدة : ٨ .

(٣) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

وفى الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعى بالكامل لصالح المشروع الحضارى الاستعمارى الغربى كان ولا يزال هدفاً استعمارياً ثانياً .

وصحيح أن الاستعمار يستهدف استقطاب مجموعات من الشعب ، ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضارى ، ولكن يظل هذا الأمر محصوراً فى نطاق معين ضاق أم اتسع .

أما محاولة استقطاب كيان اجتماعى كامل مثل الأقباط فهنا مكمن الخطر ، لأن معنى هذا تمزيق النسيج الوطنى تماماً ، وإلحاق أكبر الأذى بالمشروع الحضارى الوطنى .

والاستعمار يحاول نفس الشىء مثلاً فى قطاع المرأة . أى أن الاستعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة ، ولعل هذا ما يجعل قضيتى المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضارى الوطنى .

ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجاً حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاستعمار فى إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها ، ويلتقطون من أحداث التاريخ القريب والبعيد ما يظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم .

وفى الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التى يوردونها تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحداث دبرتها أصابع الاستعمار .

ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط فى إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسى ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، أو أحداث العنف التى وجهت ضد الأقباط فى إطار الثورة العرابية ، أو عملية اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ ، أو أحداث الاحتكاك فى الزاوية الحمراء ١٩٨١ ، أو أحداث أبو قرقاص والمنيا الأخيرة .

وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبى : إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسى سواء كان مسلماً

أو قبطياً تركياً أو مملوكياً مصرياً أو غير مصرى . وأنه لو استثنى الثوارُ الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكاً طائفياً . بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار .

وفى إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثورى ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع . ولكن هذا العنف كان موجهاً لجهاز النهب والنفوذ الأجنبى – سواء كان يمارسه مسلم أو قبطى .

بل إن كثيراً من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم الموالى للخديوى توفيق وبعض أمراء البيت الخديوى تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثورى . وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون فى الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطين بالأجانب أو يعملون معهم فى الربا – ولو استثنى الثوارُ هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكاً طائفياً ..

أما حادثة اغتيال بطرس غالى فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالى كان من كبار عملاء الاحتلال . بل إنه كان يعمل جاسوساً فى الثورة العرابية لصالح الإنجليز[1] وهو الذى رأس محكمة دنشواى . كما أنه هو الذى أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية . وهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ التى أطلقت يد الإنجليز فى السودان . وهو أخيراً الذى يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاماً أخرى .

وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالى فنفذ إبراهيم الوردانى أحد العناصر النشيطة فى الحزب الوطنى ، هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى وقد أوضح الوردانى بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح . وكانت أسباباً يكفى منها سبب واحد لإعدام بطرس غالى .

---

(١) د . عصام ضياء الدين – الحزب الوطنى والكفاح السرى – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الوردانى وأقر بأن العمل عمل سياسى محض . وقد ذكرنا ذلك فى جزء سابق .

إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة ، بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أو الخوف من الاتهام بالتعصب الدينى والطائفية ، وهو الخوف الذى لو كان موجوداً لعكس بالضرورة تفكيراً طائفياً .

أما حوادث مثل مذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢ ، فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابى وبلنت والرافعى وغيرهم أنها مذبحة دبرها القنصل الانجليزى مستر كوكسن فى الأسكندرية للتمهيد للغزو العسكرى الإنجليزى . إذاً فهى صناعة استعمارية .

وكذلك أحداث ١٩١١ . حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حادثة اغتيال بطرس غالى فى الترويج للسلوك الطائفى والفكر الطائفى – وقام بعض عملاء الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطى ، وهو المؤتمر الذى رفضه البطريرك القبطى وهاجمه عموم الأقباط .

وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر ، لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكاً ، وأن الكفاح الشعبى المصرى لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية .

وكان لابد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطنى وكان من أخطر هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية .

أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث أبو قرقاص والمنيا ١٩٩٠ ، فإن د . وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها[1] وجريدة « الشعب » مثلا أشارت إلى وجود مخطط أجنبى لزرع الفتنة الطائفية فى

---

(١) د . وليم سليمان – الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية .

مصر[1] ، وذلك فى إطار تعليقها على أحداث أبو قرقاص والمنيا ١٩٩٠ .

أما البابا شنودة وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية[2] .

أما السادات وجهازه الحكومى فقد اتهم الباب شنوده بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها فى زيارته لأمريكا ، وكذلك تحريض أقباط المهجر للتظاهر ضد السادات ونشر الإعلانات التى تحرجه فى أمريكا فى إبان زيارته لها[3] وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطى بتلك الحوادث المريبة .

* * *

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتى تثبت المخطط الاستعمارى فى مسألة الفتنة الطائفية . أنه فى عام ١٩٧٢ . سرت شائعة قوية جداً بأن البابا شنوده قد عقد مؤتمراً سرياً فى مارس ١٩٧٢ بالأسكندرية ، وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين . وتعقيم الرجال . ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير ، وأنه نبه على الأطباء المسيحيين بذلك ، وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين ، وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية فى الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة .

وبالطبع أنكر البابا شنوده هذا المنشور فى حواره مع الأستاذ أنور محمد فى كتاب « السادات والبابا » . وبالطبع نحن نصدق البابا شنوده فى هذا التكذيب . ولكن الخطير فى المسألة أن البابا شنوده حكى للأستاذ أنور محمد فى هذا الصدد . أن السيد « ممدوح سالم » وزير الداخلية ، وأن الدكتور « عبد القادر حاتم » وزير الاعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور ، وأن البابا لم يَنْفِ ذلك أو يستبعده .

---

(١) جريدة « الشعب » – محمود بكرى – ١٨ أبريل سنة ١٩٩٠ .

(٢) السادات والبابا – أنور محمد .

(٣) خطاب السادات فى مايو ١٩٨٠ .

وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين فى مصر بالدوائر الصهيونية والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتى أكدها وكشفها كل من د . « رؤوف عباس » فى كتابه « أوراق هنرى كورييل » دار سينا للنشر ١٩٨٩ ، وكذلك الأستاذ طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » دار الشروق .

ولم يجرؤ شيوعى واحد على إنكار هذه الصلات التى كشفها أستاذ جامعى مثل د . « رؤوف عباس » ومستشار قانونى فى مجلس الدولة مثل الأستاذ « طارق البشرى » .

إذا وضعنا هذين الأمرين جنباً إلى جنب - لأدركنا أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية ، فهذا المنشور الذى روج له الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية فى مصر ، ولا شك أنه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظراً لما تضمنه من استفزاز كبير وأمور خطيرة .

وإذا لاحظنا أن جريدة « الأهالى » دأبت فى الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبى قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء - أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق السكن وشققهم إلى مناطق أخرى . والتفكير فى إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرها من الأكاذيب - لكان كل هذا دليلاً واضحاً على أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك الطائفى فى مصر .

كل هذا طبيعى ومفهوم ولكن فى الحقيقة فإن غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنوده والشيوعيين !! والذى أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة فى الأوساط السياسية والصحفية ، بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله .

* * *

انتماء تراث الكنيسة القبطية
إلى المشروع الحضاري الإسلامي

دخلت المسيحية إلى مصر مبكراً جداً – على يد القديس مرقص – أحد حوارى المسيح عليه السلام .

وقد واجه المسيحيون فى مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الرومانى خصوصاً فى فترة حكم « ديسيوسى » و « خاليريان » و « ديو كليتان » فى القرن الثالث الميلادى وبداية القرن الرابع ، وذلك بسبب اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الامبراطورية الرومانية « الوثنية » .

وحينما دخلت الامبراطورية الرومانية فى المسيحية على يد الامبراطور قسطنطين ، فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى ، ذلك أن الامبراطورية الرومانية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية وإخضاعها لأوامر الامبراطور .

إلا أن الأنبا أثناسيوس رفض ذلك وحدد موقف الكنيسة المصرية فى عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الامبراطور الرومانى قسطانطيوس قائلاً « لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية ، ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل ، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسى » .

وكانت النتيجة أن تعرض الأب أثناسيوس إلى المطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التى وضعت جائزة لمن يأتى برأس أثناسيوس ، واستمر البطريرك القبطى أثناسيوس مطارداً لمدة عشرين عاماً كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون .

وعلى هذا الأساس وبناء على ذلك الموقف - أصبحت الكنيسة المصرية عملياً ورسمياً مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم أثناسيوس علماً على القبطية الأرثوذكسية .

وكان من الطبيعى أن تستمر عمليات الاضطهاد للأقباط فى مصر على يد الرومان .

وفى عام ٤٥١ م أكدت الكنيسة المصرية مرة أخرى استقلالها على المستوى العقائدى ، حيث رفض الأنبا المصرى « ديوسكورس » مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ، ووقف الشعب القبطى مع الأنبا « ديوسكورس » ، ورفضوا معه مقررات مجمع كالدونيا .

وقام الرومان بخلع « ديوسكورس » ومحاولة فرض بطريركاً جديداً مصنوعاً فى روما ، إلا أن الشعب القبطى رفض ذلك ومنع البطريرك الجديد من دخول الكنيسة فى الأسكندرية إلا أن جنود الامبراطورية أحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة حتى يتمكنوا من إدخال البطريرك الجديد .

وشهدت تلك الفترة أسوأ عمليات الاضطهاد الرومانى ضد الأقباط فى مصر ، وعرفت تلك الفترة عشرات الشهداء بل عُرِفَ العصر كله بعصر الشهداء ، وعاش الرهبان الأرثوذكس فى سراديب تحت الأرض واستمروا فى معارضتهم للكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة .

وفى عهد الامبراطور الرومانى هرقل . حاول هذا الامبراطور أن يستثمر النفوذ الذى حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس وأن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة لم تفلح رغم دمويتها ووحشيتها .

وهكذا فإن الكنيسة المصرية قد تميزت باستقلالها عن الكنيسة الرومانية على مستوى العقائد حول طبيعة المسيح كما أنها تمسكت بالفصل بين السلطتين الزمنية والروحية وأنها عانت من الاضطهاد والقهر بسبب ذلك .

وفى عهد البطريرك القبطى بنيامين جاء الفتح الإسلامى إلى مصر ورحب الأقباط فى مصر بهذا الفتح للخلاص من الاضطهاد الرومانى من ناحية ولثقتهم فى عدل وسماحة الإسلام من ناحية أخرى .

وانطلاقاً من روح الإسلام ومبادئه السمحة والعادلة فإن الفاتحين المسلمين قد أعطوا الأمان والسلامة للبطريرك القبطى بنيامين الذى كان مختفياً من الاضطهاد الرومانى واستقبل عمرو بن العاص البطريرك القبطى بنيامين وأكرمه وقال له « جميع بيعك ورجالك أضبطهم ودبر أحوالهم » . واحترم الفاتحون المسلمون حرية العقائد والكنائس ولم يتدخلوا قط فى شأن من شئون الكنيسة .

ودخل الكثير من الأقباط المصريين الإسلام طواعية وظل البعض الآخر متمسكاً بمسيحيته دون خوف أو اضطهاد ، ولكن الجميع انخرط فى الإبداع الحضارى والثقافى الإسلامى ، وأصبحت الثقافة الإسلامية واللغة العربية هى ثقافة المسلم المصرى والمسيحى المصرى على السواء .

ومما يلفت النظر هنا أن الشعب المصرى الذى لم يتأثر بالحضارة الرومانية والهيلينية لأكثر من ألف عام – انخرط فى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية فى بضعة أعوام ، ومن يومها أصبح الشعب المصرى بمسلميه وأقباطه جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والمشروع الحضارى الإسلامى .

بل ووجدنا من الأقباط من ينبغ فى علوم اللغة العربية وعلوم الفقه الإسلامى ، بل وعندما تم إنشاء الأزهر كان للأقباط رواق خاص بهم فى هذه الجامعة العلمية الإسلامية كان يسمى رواق الأقباط .

وحينما ظهر الصليبيون فى المنطقة بعد خمسمائة عام من دخول الإسلام إلى مصر فإن أقباط مصر لم يظهروا أى قدر من التعاون أو التعاطف معهم ويرجع

ذلك إلى إدراك الأقباط أنهم أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية ، وأن الإسلام قد أعطاهم الحرية والعدل والاندماج وأن الحضارة الأوروبية الصليبية تعتبرهم كفاراً ، لأن عقائدهم الكنسية تختلف عن عقائد الكنائس الأوروبية وخاصة حول طبيعة المسيح .

ولم يكن عجيباً أن يصدر الصليبيون قراراً بمنع الأقباط من الحج إلى القدس بدعوى أنهم ملحدون[١] ، وكان من الطبيعى أيضاً أن يحزن الأقباط مثل المسلمين على سقوط القدس بيد الصليبيين[٢] .

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠ طفل قبطى سنة ١٢١٩ أثناء الحملة الصليبية الخامسة ، وتم تعميدهم وفقاً للعقائد الكاثوليكية[٣] .

كما أن الملك لويس التاسع ملك فرنسا قام بفرض بطريرك كاثوليكى على مدينة دمياط عندما احتلها[٤] .

ولما انهزم الصليبيون فى دمياط ابتهج الأقباط ولما رأى الملك الكامل منهم ذلك ركن إليهم وقربهم وعمل على ما فيه راحتهم[٥] .

إذاً فقد حاول الصليبيون تذويب الكنيسة المصرية أو تطويعها لصالح المشروع الصليبى ، إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك دائماً .

ولم تتوقف تلك المحاولة بعد رحيل الصليبيين . ففى ١٧٦٩ تولى البطريرك يوانس الثامن عشر رئاسة الكنيسة المصرية . وكانت كنيسة روما تبذل قصارى جهدها لضم الكنائس الشرقية إليها ، وعلى الأخص الكنيسة المصرية .

وبعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك القبطى للاتحاد معه . وطلب إلى البطريرك المصرى أن يوافق على الرسالة ويرسل إليه

---

(١) د . وليم سليمان قلادة – الإسلام والمسيحية على أرض مصر :

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) نفس المرجع السابق .

موافقته على الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك القبطى رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين من الأقباط بالرد عليها ، فجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف والسخرية والتهكم من العرض الرومى .

وجاء فى هذا الرد « وإنى لأعجب من كثرة ذكائكم ودقة فهمكم الرفيع الذى لم نره من أحد قط من مدة كبيرة وما ينيف على ألف ومائتى سنة ، وما سمعنا بأحد من المرسلين من قبل البابا الرومانى كتب من عنده صورة رسالة إلى آبائى البطاركة الذين سلفوا قبلنا ، ويعرفه فيها أن يكتبها للبابا الرومانى ويخضع له ويصير تحت اعتقاده كما صنعتم أنتم »[1] .

* * *

خط رئيسى وخط هامشى :

مع بداية صعود الحضارة الغربية الأوروبية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استهدفت أوروبا الصليبية القضاء على الحضارة الإسلامية والسيطرة على بلادنا ودخل فى ضمن ذلك المخطط محاولة تذويب الكنائس الشرقية عموماً والكنيسة القبطية خصوصاً .

وكانت إرساليات التبشير هى المحاولة الأولى لتحقيق استطلاع مبكر لبلادنا ، ومحاولة زرع قيم الحضارة الغربية فينا وتذويب الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية .

وبالطبع كان الخط الرئيسى للأمة هو الخط المعادى للمشروع الاستعمارى والثقافة الاستعمارية والمكافح ضد النفوذ الأجنبى ، وكان هناك أيضاً خط هامشى ارتبط بالمشروع الاستعمارى وبثقافة الاستعمار .

---

(١) كامل صالح نخلة – سلسلة تاريخ الباباوات .

وما حدث بالنسبة للأمة عموما حدث أيضاً للأقباط ، فكان هناك خط رئيسى منحاز إلى المشروع الحضارى الإسلامى لأمتنا ، ومُعَادٍ للمشروع الحضارى الأوروبى ، وكان هناك أيضاً خط هامشى انحاز أو ارتبط بالمشروع الاستعمارى وبثقافة الاستعمار .

ولم يكن الخط الهامشى يسىء إلى الخط الرئيسى ، لأن الخط الهامشى خط لقيط وعميل ولا يسىء إلا إلى نفسه ، وكذلك كان الخط الهامشى فى الأقباط خط لا يسىء إلى مجمل الكيان القبطى بل يسىء إلى نفسه فقط ، لأنه خط أيضاً عميل ولقيط .

الخط الرئيسى للكيان القبطى . كان خطاً متمسكاً بالتراث القبطى التقليدى ، وهو التراث المنحاز والمندمج فى الكيان الإسلامى والمشروع الحضارى الإسلامى ، وهو الخط الذى يحافظ على تقاليد الكنيسة القبطية فى الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية .

وهو الخط الذى يدرك أن الكنيسة القبطية متميزة ومختلفة عقائدياً عن الكنائس الأوروبية ، وأنها مستهدفة دائماً للضرب والتذويب والاضطهاد من جانب الكنائس الأوروبية .

وهو الخط الذى رفض دائماً الاتحاد مع كنائس أوروبا ، أو الانحياز إلى المشروع الحضارى الغربى .

* * *

بدأت المحاولة الأوروبية لزرع التغريب فى واقعنا مبكراً قبل الحملات العسكرية لاحتلال بلادنا ، وذلك عن طريق إرساليات التبشير ، ففى نهاية القرن السابع عشر وفدت جماعة من الرهبان الكاثوليك لبث المذهب الكاثوليكى بين الأقباط .

وفى أوائل القرن الثامن عشر زاد عددهم ، واستوطن بعضهم مدن الصعيد

ونشطوا فى جذب الأقباط وتبعهم عدد قليل من الأقباط نشأ به انقسام مذهبى بين الأسر القبطية .

ونشط الكاثوليك فى استغلال هذا الانقسام للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطى فى مسائل الأحوال الشخصية ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر ، ولجأت إلى الحكومة فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى فى مصر سنة ١٨٣٧ حكم بأن تكون سلطة الفصل فى هذه المسائل للبطريرك القبطى .

كما حشدت الكنيسة المصرية جهودها للتصدى لهذه الحملة التى شنتها الإرساليات الكاثوليكية ، وسجل التاريخ ليو ساب الابح أسقف جرجا وأخميم نشاطاً كبيراً فى وقف النشاط الكاثوليكى ، وبذل جهداً جباراً فى سبيل لَمّ شعبه وضمه إلى أحضان الكنيسة الارثوذكسية .

كان هذا هو الموقف الصحيح والتقليدى والمتفق مع تراث الكنيسة .

وعندما غزا الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ . حاولوا شق الصف الوطنى . وجندوا لذلك عدداً من العملاء من الأقباط . بقيادة « يعقوب » الذى شكّل ما يعرف بالفيلق القبطى وتعاون مع الفرنسيين على حساب شعبه ، ولكن الخط الرئيسى والصحيح كان موجوداً ، فرفض هذا الموقف .

ويذكر كتاب « تاريخ الأمة القبطية » (١٨٩٨) أن رجال الدين المسيحى لم يكونوا راضين عن الجنرال يعقوب ، وأنه كانت بينه وبين البطريرك منازعات ومشاحنات بلغت حد دخول الجنرال الكنيسة وهو راكب جواده شاهراً سلاحه(١) .

ومع خروج الفرنسيين من مصر وَجّه البطريرك مرقص الثامن رسالة إلى الأقباط هاجم فيها بأسى ما ظهر فى الفترة الأخيرة من ظواهر تعلم عادات الغربيين(٢) .

---

(١) د . وليم سليمان – الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية .

(٢) كامل صالح نخلة – سلسلة تاريخ البابوات .

وهذه الرسالة تعكس مضموناً هاماً جداً فهى تعكس الإحساس بأن الفرنسيين حاولوا زرع نمط الثقافة والقيم الغربية فى المجتمع المصرى وخاصة بين الأقباط ، كما تعكس هذه الرسالة رفض البطريرك لهذا الأمر وإدانته ورفضه تعلم عادات الغربيين أى رفضه لقيم الحضارة الغربية والمشروع الحضارى والثقافى الغربى وتمسكه بالمشروع الحضارى الإسلامى . والبطريرك هنا يعكس التراث والموقف التقليدى للكنيسة المصرية .

يقول الأستاذ طارق البشرى « بهذه الروح النافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الأجنبى واجهت الكنيسة المصرية نشاط الإرساليات التبشيرية ، وقد ارتبط نشاط هذه الإرساليات فى آسيا وأفريقيا عامة بسعى الدول الأوروبية والغربية إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ، وإلى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها ، وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها وإنتاجها الاقتصادى »[1] .

ويقول الدكتور وليم سليمان « إن أهم إرساليتين بروتستانتيتين وفدتا إلى مصر فى القرن التاسع عشر جاءت إحداهما من إنجلترا والثانية من أمريكا عن طريق الشام ، وأن خطة الأمريكيين كانت هى القضاء على الكنيسة القبطية ، وضم أبنائها إلى كنيسة بروتستاتينية جديدة ، بينما كانت خطة الإنجليز الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل »[2] .

ويقول الدكتور جرجس سلامة :

« إن التعليم الأجنبى فى مصر انتشر على يد الإرساليات التبشيرية ، وقد حاول باباوات روما إخضاع الكنيسة القبطية وإجبارها على الاعتراف برياستهم ، وذلك بما أرسلوا من رهبان فرنسيسكان بلغ بهم الأمر أنهم كانوا يخطفون الأطفال ويرسلونهم إلى روما لتعلم الكاثوليكية إلا أن الأقباط قاوموا هذه الحركة إلى حد أنهم استولوا على كنائس الفرنسيسكان وطردوهم منها .

---

(١) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .

(٢) د . وليم سليمان – الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية .

وفى القرن التاسع عشر أضيف إلى نشاط الكاثوليك نشاط البروتستانت الإنجليز والأمريكان ، وأنشأ هؤلاء مدارس لهم جميعاً ، وكانوا يستهدفون بهذا النشاط التعليمى أغراضاً دينية خاصة بنشر الكاثوليكية والبروتستانتينية بين أقباط مصر خاصة .

واتخذوا التعليم المجانى وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط ، ولم تركز تلك الإرساليات نشاطها فى القاهرة والأسكندرية فقط إنما توغلت فى الصعيد والريف »[1] .

وقد عارضت الكنيسة القبطية هذا النشاط وسافر البطريرك المصرى إلى أسيوط ، وعمل على الوقوف فى وجه هذا النشاط ، وعلى منع القبط من إرسال أبنائهم إلى مدارس التبشير . وطاف الكهنة على البيوت يحرمون على كل أب أن يرسل أولاده إلى هذه المدارس .

وأعلنت الحروم الكنسية ضد من يرسل أولاده إلى هذه المدارس ، أو يزور مكتباتها أو يقرأ كتبها أو يصافى أو يصادق أحداً من المبشرين[2] .

ويذكر المبشر الاسكتلندى الدكتور هوج « أنه لما قويت هذه المقاومة ذهب مع القنصل الأمريكى لزيارة البطريرك لتخفيف هذه المقاومة إلا أن البطريرك لم يرتح لهذه الزيارة ، لأنه كان يعتبر القس الذى أمامه ليس قسا بل ذئباً يخطف الأولاد . ولذلك فمن حق الآباء أن يستردوا أبناءهم وأن يستعملوا كل واسطة فى المحافظة عليهم »[3] .

ويعلق الأستاذ طارق البشرى على ذلك بقوله « وتبدو هنا روح الكبرياء والمقاومة ضد الثقافة الغربية والنفوذ الغربى »[4] .

وفى أوائل عقد السبعينات ١٨٧٠ – نصبه الأنبا كيرلس الخامس بطريركاً

(١) أحمد عزت عبد الكريم – تاريخ التعليم فى مصر .
(٢) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .
(٣) دكتور هوج – الأستاذ الجليل – الترجمة العربية .
(٤) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .

للأقباط وواصل مقاومته للتيار التبشيرى وسافر البطريرك إلى أسيوط ونشط فى مقاومة الإرساليات وأمر بتجريد قسيس من رتبته لسماحه لأخيه المتخرج من مدرسة الإرسالية الأمريكية بالخدمة فى الكنيسة القبطية كما أصدر مطران أسيوط فرماناً كنسياً لثلاثة من تلاميذ الإرسالية ، وأمر البطريرك بإحراق كل الكتب البروتستانتينية فى أسيوط ، ثم سافر إلى أبو تيج وأخميم حيث أغلقت مدرسة الإرسالية هناك[1] .

وهكذا نرى كيف ظلت الكنيسة القبطية متمسكة دائماً بتراثها التقليدى فى الاستقلال عن الكنائس الأوروبية ، ورفضها لمحاولات التذويب والدمج برغم الاضطهاد وإرساليات التبشير ، واستخدام النفوذ الاستعمارى لتحقيق ذلك . وكذلك رفضها المستمر للمشروع الحضارى الغربى ، وتمسكها بالمشروع الحضارى الإسلامى والثقافة الحضارية الإسلامية للأمة .

نعم كان هذا هو الخط الذى يعكس تراث الكنيسة وعقائدها ومصالحها ، كان هذا هو الخط - الذى انحاز إلى الحركة الإسلامية الوطنية فى كفاحها ضد الاستعمار ، كان هذا الخط هو الذى أدان سلوك الجنرال يعقوب ورفضه .

وكان هذا الخط هو الذى انخرط فى الكفاح الإسلامى تحت قيادة الأفغانى والنديم وعرابى ، وكان البطريرك القبطى ينطلق من الموقف التقليدى للكنيسة فى انحيازها إلى الثقافة الإسلامية ورفضها المشروع الثقافى الغربى عندما هاجم المدارس التبشيرية وتصدى لإرساليات التبشير .

وهو الخط الذى جعل البطريرك القبطى ينحاز إلى عرابى فى مواجهة الإنجليز والخديوى ، بل ويوقع على قرارات المجلس العرفى بعزل الخديوى واستمرار مقاومة وقتال الإنجليز تحت قيادة عرابى .

وهو الخط الذى جعل الكثير من الأقباط ينخرطون فى الكفاح الإسلامى الوطنى تحت قيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ، وهو الخط الذى جعل البطريرك يرفض الموافقة على عقد المؤتمر القبطى الذى أوعز به الاستعمار الإنجليزى سنة ١٩١١ .

---

(١) طارق البشرى - المسلمون والأقباط - مرجع سابق .

وهو الخط أيضاً الذى شارك فى الكفاح الإسلامى الوطنى فى ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزى . وهو الخط الذى دافع عن حسن البنا وشهد معه فى الاسماعيلية . وهو الخط الذى جعل كثيراً من الأقباط يناضلون من خلال ضرب مصر الفتاة ذى التوجهات الإسلامية الواضحة .

كان هذا هو الخط الطبيعى والرئيسى فى الكنيسة المصرية – وهو الخط الذى مثّله دائماً الأكليروس القبطى ورجال الكنيسة ، ومثّله دائماً عموم الأقباط . وهو الخط الذى يعكس بأمانة تراث الكنيسة القبطية وتقاليدها الراسخة وعقائدها المتميزة .

هو خط يؤكد على :

– أن الكنيسة المصرية كنيسة مستقلة فى عقائدها عن الكنائس الأوروبية وأنها تعرضت للاضطهاد على يد الرومان والصليبيين والاستعمار ، وأنها مستهدفة للتذويب والدمج من قبل الكنائس الأوروبية فى الفترة الرومانية وأثناء الغزو الصليبى ، وفى مرحلة الاستعمار والإرساليات التبشيرية .

أن الكنيسة القبطية رفضت دائماً بإصرار محاولات الاتحاد والدمج أو الذوبان فى الكنائس الأوروبية .

أن الأقباط أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المشروع الحضارى الإسلامى ، وأنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن .

أن الأقباط والكنيسة القبطية رفضت وترفض المشروع الحضارى الغربى الأوروبى على مستوى الثقافة والسلوك والقيم والانتماء السياسى وعلى كل مستوى .

وبالإضافة إلى هذا الخط الرئيسى كان هناك خط هامشى يعكس الولاء للاستعمار والمشروع الحضارى الغربى .. ولكنه ظل دائماً خطاً هامشياً ولقيطاً وملفوظاً من الأقباط . وسوف نناقش هذا الخط وتطوراته فى الجزء الثانى إن شاء الله .

الخط الهامشى

فى إطار التكتيكات الاستعمارية للسيطرة على بلادنا حاولت قوى الاستعمار زرع مؤسسات وأحزاب وقوى ومثقفين تكون كلها فى خدمة المشروع الاستعمارى وتبرز له وتعمل كطابور خامس داخل بلادنا . وتبشر بالمشروع الثقافى والحضارى الغربى .

وبديهى أن عموم الأمة رفض هذا التوجه وظل متمسكاً بمشروعه الحضارى الإسلامى والكفاح ضد الاستعمار .

وبديهى أن هناك قطاعاً قد استجاب لهذا المخطط الاستعمارى وعمل من خلاله إما كعميل مأجور أو اقتناعاً بالمشروع الحضارى الغربى وكفراً بالمشروع الحضارى الإسلامى وظل هذا القطاع مجرد قطاع هامشى مرفوض من الأمة عموماً ومن الحركة الوطنية خصوصاً .

وكان هذا القطاع الهامشى موجوداً بين المسلمين والأقباط على حد سواء ، وهكذا فإن هذا الخط ليس خاصاً بالأقباط ولكنه كان حالة موجودة فى كل قطاعات الشعب بمسلميه وأقباطه .

ولكن المخطط الاستعمارى كان يركز على الأقباط فى هذا الصدد لعدة أسباب منها أنه يمكن إقناع الأقباط بالانحياز إلى المشروع الحضارى الأوروبى بدعوى اشتراكهم مع أوروبا فى الدين المسيحى . ومنها أن النجاح فى قطاع الأقباط يحقق

تمزقاً فى النسيج الوطنى ، ويجعل الحركة الوطنية الإسلامية المناهضة للاستعمار فى حالة دفاع عن النفس وعرضة للاتهام بالتعصب والطائفية .

وكان الاستعمار يدرك خصوصية وتميز التراث الكنسى من عدة جوانب ، أولاً أن للبابا بالتحديد وللاكليروس عموماً فى الكنيسة المصرية وضعاً متميزاً وخطيراً وشديد التأثير على الشعب القبطى ، بعكس المؤسسة الدينية الإسلامية التى لا تملك الادعاء باحتكار التفسير الدينى أو الخطاب الدينى الإسلامى ، ويمكن لأى مسلم رفض أقوالها واتخاذ الموقف الذى يراه متسقاً مع عقائده الدينية دون أن يترتب على ذلك كفر أو حرمان .

كان المخطط الاستعمارى يعمل من خلال هذه الحقيقة على السيطرة على الكنيسة القبطية فإذا ما تحقق له ذلك استطاع أن يسيطر على القرار القبطى عموماً ، وهكذا بدأت المحاولات الاستعمارية المستميتة لتحقيق هذا الأمر ولكن الوعى القبطى عموماً والموقف الصحيح والمتميز لرجال الدين القبطى فى مصر قد وقفا عائقاً أمام ذلك .

وبسبب ذلك ظل النفوذ الاستعمارى على الأقباط محصوراً فى قطاع هامشى مرفوض من الكنيسة ومن الشعب القبطى على السواء .

ويأتى الجنرال يعقوب كنموذج مبكر – لهذا الخط الهامشى وهو رجل مأجور يعمل فى خدمة أى سلطة فقد عمل مع المماليك ومع ظهور الحملة الفرنسية التحق الجنرال يعقوب بخدمتها وعمل فى التجسس على حركة الثورة والكفاح الشعبى وقام بأبشع عمليات القهر والتعذيب وجمع الضرائب لصالح الفرنسيين .

وتحقيقاً للهدف الاستعمارى الثابت فى محاولة استقطاب الأقباط لصالح المشروع الحضارى الغربى قام الجنرال يعقوب بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطى ووضعه فى خدمة جهاز القمع الفرنسى . وحاول أن يستدرج البطريرك القبطى لتأييد هذا المشروع .

إلا أن البطريرك القبطى ومعه عموم الأقباط رفض ذلك وأكد انحيازه إلى

المشروع الحضارى للأمة ورفض المشروع الحضارى الأوروبى ويحكى د . وليم سليمان عن مشاحنات ومنازعات حدثت بين البطريرك والجنرال يعقوب ، لدرجة أن الجنرال يعقوب اقتحم الكنيسة راكباً جواده شاهراً سلاحه »[1] .

على كل حال انتهى أمر الجنرال يعقوب وفيلقه القبطى ورحل مع الفرنسيين غير مأسوف عليه .

ومع دخول الاستعمار الإنجليزى مصر استطاع الإنجليز أن يجدوا يعقوباً آخر من الأقباط ليعمل معهم ، وفى خدمة مشروعهم الاستعمارى ألا وهو بطرس غالى .

وعن طريق بطرس غالى استطاع الإنجليز أن يحصلوا على إتفاقية ١٨٩٩ التى أطلقت أيديهم فى السودان على حساب مصر . وهو نفسه الذى رأس محكمة دنشواى وأنزل بها أشد العقاب والغذاب بأهالى دنشواى لإرضاء الإنجليز . كما أنه أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية . وعمل على تمرير مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاماً أخرى ، إلا أن الحركة الوطنية المصرية قررت اغتياله لوأد هذا المشروع المريب والضار بمصالح مصر – فقام إبراهيم الوردانى باغتيال بطرس غالى سنة ١٩١٠ ويصف د . عصام ضياء الدين بطرس غالى بأنه عمل كجاسوس لصالح الإنجليز أثناء الثورة العرابية[2] .

وفى إطار هذا الخط الهامشى أيضاً ظهر أمثال « فريد كامل » الذى حمل على التاريخ الإسلامى فى مصر والهجوم على الجامعة الإسلامية وكذلك فعل « أخنوخ فانوس »[3] الذى لم يكن قبطياً بل إنجيلياً ، وكانت صحيفتا « الوطن » و « مصر » هما الصحيفتان اللتان حملتا أفكار التيار الهامشى للأقباط والمرتبط مع الاحتلال فى تلك الفترة .

---

(١) د . وليم سليمان – الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية .

(٢) د . عصام ضياء الدين – الحزب الوطنى والكفاح السرى – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣) صحيفة « الوطن » من ٢٢ مايو إلى ١٥ يونيو ١٩٠٨ م .

ويعلق الأستاذ « طارق البشرى » على ذلك بقوله « إن صحيفة « الوطن » ساهمت فى استثارة الشقاق الطائفى فى مصر واصطناعه ، كما أنها كانت تطالب بنفى محمد فريد من مصر ، وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية والمعارضة للحركة الوطنية »[1] .

ويضيف الأستاذ طارق أن صحيفة « مصر » عكست نفس الروح الموالية للاحتلال والمناهضة للحركة الوطنية المصرية ، وأنها رحبت بتصريحات المستر « روزفلت » الذى اتهم فيها المصريين بالتوحش وبضرورة بقاء الاحتلال الإنجليزى لمصر »[2] .

بل ووصفته صحيفة « الوطن » بأنه منصف الأقلية من الأكثرية وكانت هذه الصحيفة تتعمد استفزاز الشعور الإسلامى دائماً . فهى تشيد مثلاً باللورد « كتشنر » واصفة إياه بأنه فاتح السودان ومذل المسلمين ، كما أن الصحيفة كانت تناشد الأقباط الاستعانة بالدول الأوروبية ناصرة الإنسانية وأولهم الدولة الإنجليزية[3] .

وتصاعدت تلك الحملة واشتد أوارها بعد أحداث ١٩١٠ واغتيال بطرس غالى ، وذلك بتشجيع من الإنجليز وبدعم كامل منهم . وانتهى الأمر إلى عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ الذى طالب بما يسمى بحقوق الأقليات .

ويجب أن نلاحظ أن البطريرك القبطى وعموم الأقباط قد رفضوا المؤتمر القبطى ، كما أدانوا السلوك الطائفى والمنحاز للإنجليز من قبل بعض الأقباط . بل وكتب الأقباط يصفون دعاة الفتنة بأنهم صنائع الاستعمار .

فقد كتب « سالم سيدهم » يتهم « أخنوخ فانوس » بالخيانة ويخاطبه قائلاً « هذا أحد صنائع الإنجليز فى مصر والآلة التى يحركها المقطم » ، وأضاف « إن

---

(١) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – دار الشروق .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) محمد سيد كيلانى – الأدب القبطى .

إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم ، لقتل الروح الوطنية وفى الهجوم على أقوى حزب مصرى قام إلى الآن وهو الحزب الوطنى »[1] .

وفى نفس الإطار وقف « ويصا واصف » و « مرقص حنا » من كبار أعلام القبط ضد هذا الشقاق ، وكانوا من خاصة أنصار الحزب الوطنى[2] .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن هذا الشقاق الطائفى الذى افتعله أعوان الاحتلال من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من ١٩٠٨ – ١٩١١ ، وهى الفترة التى كان الحزب الوطنى قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطراً على الوجود الإنجليزى فى مصر . وأن الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية عن طريق عملائها كنوع من تطويق الحزب الوطنى وجعله فى حالة دفاع ، وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز فى مصر .

ويستخلص الأستاذ « طارق البشرى » من أحداث ١٩١١ عدداً من الحقائق الخطيرة قائلاً « والذى يظهر جلياً أن صحيفتى « مصر » و « الوطن » كانتا من أهم منابر الدعوة للمؤتمر القبطى ، وأن « أخنوخ فانوس » كان من أهم زعماء هذه الدعوة . وأن دعاة المؤتمر من المسيحيين المصريين كانوا من وكلاء القنصليات الأجنبية وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات .

كما أن العائلات المرتبطة بالإرساليات البروتستانتينية مثل عائلتى ويصا وخياط كانوا من كبار دعاة هذا المؤتمر ، وأن إصرار دعاة المؤتمر على عقده بأسيوط لا يرجع إلى أن نسبة القبط فى أسيوط كبيرة ، ولكن لأن أسيوط كانت معقلاً لحركة التبشير البروتستانتى ومركزاً للإرساليات والمدارس البروتستانتينية فى مصر . وأنه عندما انعقد رحبت به كنائس الإرساليات وألقى تروتر القس

---

(١) التاريخ المصرى – سبتمبر ١٩٠٨ م .

(٢) الرافعى – محمد فريد – دار المعارف .

الكندى فى اجتماع أعضاء كنيسة نهضة القداسة خطبة دعا فيها إلى الصلاة من أجل نجاح مؤتمر الأقباط وأيد مطالب المسيحيين المصريين »[1] .

وفى إطار ذلك الخط الهامشى يأتى أيضاً « سلامة موسى » الذى دعا إلى إحلال العامية محل الفصحى . كما دعا إلى الفرعونية ، وكذلك دعا إلى الالحاد واعترف بأنه كافر بالشرق مؤمن بالغرب ، واعتبر الرابطة الإسلامية وقاحة ودعا إلى إلغاء الزواج الدينى وتغيير النظام الأسرى .

ومع كل هذا يعود فيتحدث عن مطالب الأقباط وينتصر لما يسمى باضطهاد الأقباط على يد المسلمين ، أى أن « سلامة موسى » هنا يدعو إلى التخلى عن المشروع الثقافى والحضارى للأمة – ويدعو إلى الأخذ بالمشروع الحضارى الغربى وذلك خدمة لأهداف الاستعمار .

ومما يؤكد ضلوعه فى خدمة الاستعمار أنه وهو الملحد يصبح فجأة مسيحياً متعصباً ليثير قضايا الاضطهاد وحقوق الأقليات ، وهو السلوك التقليدى للمدرسة الاستعمارية .

وفى نفس الإطار الهامشى أيضاً . وعلى نفس الخط والسلوك يأتى لويس عوض ليدعو إلى التخلى عن الثقافة الإسلامية ويدعو إلى الارتباط بثقافة الغرب ويدعو إلى إحلال العامية محل الفصحى ، بل أكثر من هذا نراه يثير الشكوك حول التاريخ الإسلامى عموماً وقيم الحضارة الإسلامية خصوصاً .

بل ويتعمد تشويه حركة الكفاح الشعبى المصرى ضد الاستعمار عن طريق إطلاق التهم والإساءة إلى سمعة الزعماء الوطنيين مثل الأفغانى والنديم وعرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد واتهام الحركة الوطنية المصرية بالتعصب الإسلامى والطائفية .

وأعجب من ذلك كله هو اعتباره للخائن العميل « الجنرال يعقوب » أنه رائد القومية المصرية !! وتبجحه بالقول بأن الحملة الفرنسية كانت حملة تنوير واستنارة وليست غزواً استعمارياً .

---

(١) طارق البشرى – المسلمون والأقباط – مرجع سابق .

القوة الثـالثة

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسى ويتمثل فى عموم الشعب القبطى . وفى الاكليروس والبطريرك ، وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدى فى الانحياز إلى المشروع الحضارى للأمة ، والانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ومناهضة المشروع الحضارى الغربى .

والخط الهامشى الذى يتبنى المشروع الحضارى الأوروبى ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضارى الوطنى .

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهاشمى فى ترويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطنى ، أو تطويق الحركة الوطنية المصرية . ولكن تلك المحاولات ظلت ضعيفة ، واستطاع المشروع الحضارى الوطنى أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية .

ووجد الاستعمار أن هناك عدداً من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشى داخل الأقباط ، منها الوعى القبطى العام – التراث القبطى التقليدى . انحياز الاكليروس والبطاركة إلى التراث القبطى التقليدى . وعى الحركة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفى .

وبالطبع اختار الاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشى وزيادة انتشاره داخل المجتمع القبطى ، وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى ، فبديهى أن تغيير

التراث القبطى أمر مستحيل ، وبديهى أن تزييف الوعى القبطى العام أمر صعب وبديهى أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفى أمر صعب جداً .

فلم يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الاكليروس والسيطرة على منصب البابوية ، ودفع بطريرك لا يؤمن بالمشروع الحضارى الوطنى ، بل مقتنع بالمشروع الحضارى الغربى إلى منصب البطريركية .

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسى البطريركية وهيئة الاكليروس ذات تأثير كبير جداً على المجتمع القبطى ويلزم من الناحية العقائدية الكنسية طاعة البطريرك أياً كان وأياً كان موقفه الفكرى والسلوكى .

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية ، ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية بالمشروع الاستعمارى الأوروبى . بدأ هؤلاء جميعاً محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطى . بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية ، أو قُلْ : ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لاستحداثها ، لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطى والكنيسة القبطية .

وسرعان ما دبَّ الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس . وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالى الذى كان يرأس تلك المجالس الملية . إلا أن الشعب القبطى وقف مع البابا فى هذا الصراع .

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة فى الوجهاء – المثقفين المغتربين – كبار الأغنياء الأقباط الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس . وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم .

واستعان بطرس غالى والمجلس الملى بالاحتلال وبالخديوى ونجح هؤلاء فى استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس .

إلا أن الاكليروس القبطى ومعه الشعب القبطى تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية ، وكانوا يهتفون ارجع يا محروم .

وانتصرت إرادة الشعب القبطى على إرادة القوة الثالثة . وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسى البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوى والمجلس الملى .

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادىء على الإكليروس وعلى كرسى البطريركية ، وليس بالانقلاب السافر عليها .

وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجى الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلباً للانخراط فى سلك الرهبنة ، وكان هؤلاء من المعروفين بعدم تمسكهم بالتراث القبطى التقليدى والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية ، كما تم فى نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التى أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتى للأقباط .

وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا ، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التى تعمل على ربط القوة الثالثة فى مصر بالكنائس الأوروبية ، وتحقق لها أيضاً من خلال العمل فى المهجر النفوذ السياسى والدعم المالى .

وفى سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة ، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركاً من داخلهم .

وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطى التقليدى ، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطى عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها .

وفى سنة ١٩٧١ . توفى البابا كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر فى الاكليروس القبطى ، كما أن الظروف المحلية والدولية فى ذلك الوقت كانت تسمح بذلك ، وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركاً للأقباط سنة ١٩٧١ .

فى كتاب « المسيحية السياسية فى مصر » للدكتور « رفيق حبيب » تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية فى مصر . وقد جعل البابا شنوده أحد هذه التيارات السياسية .

ومن حيث المبدأ فمن الطبيعى أن تموج الحياة فى المجتمع القبطى بالتيارات السياسية التى تموج فى المجتمع عموماً ، ومن الطبيعى أن يكون للأقباط الحق فى العمل السياسى مع أى من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة ، ومن حق البابا شنوده نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية .

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطى على السواء إلى المشروع الحضارى الإسلامى الوطنى ، ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضارى الغربى سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطى .

أى أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية فى مصر هو نفس موقفنا من التيارات السياسية السائدة فى المجتمع المصرى عموماً بمسلميه وأقباطه ، فما نقبله فى الوسط الإسلامى نقبله فى الوسط المسيحى والعكس بالعكس تماماً .

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جداً .. وهى أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شرط ، بل من حق أى مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام ، بل عليه أيضاً أن يجتهد هو فى الدين والسياسة وكل شىء إذا كان ممتلكاً لشروط الاجتهاد طبعاً .

وبالتالى فالموقف العقائدى أو السياسى لعلماء الدين الإسلامى لا يلزم المسلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرض للحرمان الدينى أو الاتهام بالكفر والمروق أو شىء من هذا القبيل .

أما فى الكيان القبطى المسيحى فإنه وفقاً للعقيدة القبطية فإن القبطى ملتزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان .

ومن الطبيعى والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسى التقليدى فى

الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفى التمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية ويدعم الانتماء القبطى إلى المشروع الحضارى الوطنى .

والمفروض أن البابا شنوده بمجرد أن أصبح بطريركاً أن يترك رؤيته السياسية جانباً وأن يتمسك ويتصرف وفقاً للتراث الكنسى القبطى الثابت ، لأنه هنا لو أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولاً خروجاً على التراث القبطى وثانياً جَرَّ الأقباط جميعاً الملزمين بطاعته باعتباره بطريركاً لدعم مشروعه السياسى حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية . وهنا مكمن الخطر .

فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنوده تعكس الرفض للمشروع الحضارى الوطنى ، وتتعاطف مع المشروع الحضارى الغربى ، وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عموماً ، وعلى المشروع الحضارى الوطنى عموماً . وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصاً .

* * *

يحكى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه « خريف الغضب » أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومى كانوا يفضلون انتخاب البابا شنوده كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس ، وأن هيكل قد عارض فى ذلك وطرح أسباباً لتلك المعارضة .

ولَمَّح الأستاذ هيكل فى نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسى البطريركى .

ونحن بالطبع لا ندرى إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة . إلا أن من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنوده ، وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفى أوائل تولى البابا شنوده كرسى البطريركية ، وهذا ما يؤكده البابا شنوده نفسه وما أكده أنور محمد على لسان البابا شنوده فى كتابه « السادات والبابا » .

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومى ترشيح البابا شنوده لكرسي البطريركية ؟ هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركاً يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها ؟ أم أن السادات كان يريد بطريركاً من الجيل الجديد ليدعم مشروع السادات التغريبى حيث إن الجيل القديم من الكهنة كان يرفض التغريب ويتمسك بالتراث القبطى التقليدى .

وأياً ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطى الثابتة ، وبالتالى فإن إقحام البابا نفسه فى المسائل السياسية أمر مرفوض .

وقد يقول البعض وكيف تحل المشاكل القبطية أو المشاكل فى المجتمع القبطى عموماً إذا لم يتدخل البابا والرد هنا بسيط ، لأن تلك المشاكل يمكن أن يحلها السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون .

ويبقى البابا مقتصراً على الجوانب الروحية ، لأن تدخل البابا فى الأمور السياسية يخلق بالتأكيد أزمة طائفية ، لأن البابا الذى من المفروض أن يتمتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأياً فى مسألة أو مشكلة أو قضية سياسية ، فهو يجبر الأقباط كلهم بالضرورة على هذا الرأى ، حتى لو كان منهم من لا يرى مثل رأيه فى القضايا السياسية .

* * *

التصرفات التى قام بها البابا شنودة خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصحفيين ومن لجان تقصى الحقائق بمجلس الشعب ، وأخيراً من المحكمة الإدارية العليا ، وكذلك من دفاع الحكومة أمام المحكمة الادراية ونحن هنا سنورد كل هذه التقييمات ثم نعتمد على الثابت منها .

السادات مثلا فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ اتهم البابا شنوده بما يلى : أن البابا شنوده يريد أن يجعل من الكنيسة سلطة سياسية ، وأن

الفتنة الطائفية من ٧٢ – ٧٨ سببها البابا شنودة ، وأن البابا شنودة يحرض أقباط المهجر على التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البيت الأبيض الأمريكى وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على لَىِّ ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه .

وأنه يقف وراء المنشورات التى توزع فى أمريكا عن الاضطهاد الذى يتعرض له المسيحيون فى مصر ، وكذلك المقالات والإعلانات المنشورة فى الصحف الأمريكية بهذا الصدد . أن البابا شنوده ألغى الاحتفالات بالأعياد القبطية احتجاجا على التفكير فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

أن البابا شنوده كان وراء دعوة المجمع المقدس للاحتجاج على إصدار مجلس الشعب للمادة الثانية من الدستور الخاصة بجعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للدستور ، ودعا الناخبين الأقباط إلى عدم التصويت بنعم على تعديل الدستور .

أن البابا شنوده يقف وراء مخطط ليس لاثارة الأقباط فقط ، ولكن لإثارة المسلمين واستفزازهم .

أن البابا شنوده هو أكبر من أضر بالأقباط ، وأنه لم يضر أحد بالأقباط مثلما فعل شنوده وأن هناك عدداً من الأقباط يحارب فى صفوف الموارنة فى لبنان .

فى تقرير لمجلس الشعب المصرى أعدته لجنة فرعية مكونة من محمد رشوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بدوى . محمد محجوب . كمال هنرى أبادير . كامل ليلة . ألبرت برسوم سلامة . مختار هانى . كمال الشاذلى . إبراهيم شكرى . ألفت كامل . إبراهيم عوارة . جاء فى التقرير :

« تأكد للجنة أن بعض المتطرفين من القيادات المسيحية وبعض المتعصبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الأحداث الفردية وتصويرها فى صورة صراع دينى وأنها اضطهاد للأقباط . بل ووصل الأمر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهمة بالمسلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخذ بعض القسس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التى يلقونها فى الكنائس ، فتحولت بعض

الكنائس إلى منابر لنشر الشائعات الكاذبة وبث روح الفرقة بين المسلمين والمسيحيين » .

وتسجل اللجنة أسفها مما لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك . وأنهم تمادوا فى مسلكهم وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دونما تمحيص وأوعزوا بنشرها فى المجلات القبطية التى تصدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومع بعض المغتربين المصريين فى الولايات المتحدة وزودوا المجلات والصحف القبطية التى تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة » .

ويضيف التقرير « وقد صور الطموح السياسى للقيادة العليا للكنيسة « البابا شنوده » أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة » .

فى مقال للأستاذ « طلعت يونان » . وهو قبطى . بتاريخ ١٦ - ٩ - ١٩٨١ - الأهرام ، اتهم الأستاذ يونان البابا شنوده اتهامات مباشرة قائلاً « الفتنة الطائفية ولدت على أرض وفرضت على شعبها يوم حاول البعض سامحه الله خلق الكيان الذاتى أو الاستقلالى للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية للأقباط » .

وأضاف الأستاذ يونان فى مقال آخر بتاريخ ٢٣ - ٩ - ١٩٨١ الأهرام قائلاً : « إن الحوادث الفردية التى تقع على مسيحيين يتم تجسيمها وتصويرها على أنها مخطط اضطهاد ، أما الحوادث التى تقع من مسيحيين على مسلمين بطريق الافتعال فلا يتم تداولها وتظل فى إطار الحوادث الفردية » .

* * *

وإذا حاولنا النظر فى التقارير والأقوال السابقة نجد أن السادات قد اتهم البابا شنوده باتهامات تصل إلى حد الخيانة العظمى وقد يقول البعض أن السادات

متحامل على البابا — حسناً — ليكن السادات متحاملاً على البابا . ولكن ماذا عن تقرير اللجنة البرلمانية وهى تضم فى عضويتها العديد من الأقباط كما تضم شخصيات محترمة وأمينة ، ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكرى وغيره .

وقد وجهت تلك اللجنة نفس التهم إلى البابا شنودة ، وهى تهم تصل إلى الخيانة العظمى كما قلنا — فهل كان أعضاء اللجنة الأقباط . والمهندس إبراهيم شكرى والدكتور إبراهيم عواره متحاملين أيضاً على البابا .

حسناً . فماذا عن كلام الأستاذ « طلعت يونان » وهو قبطى وغير مطعون فى قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات ، ألم يقل أن البابا شنوده يحاول خلق الكيان الذاتى الاستقلالى للأقباط والنظر إلى البطريركة على أنها رئاسة سياسية » أليس هذا بعينه اتهاماً بالخيانة العظمى للبابا شنوده ؟

حسناً . فلتكن كل هذه الشهادات مطعوناً فى صحتها . فماذا عن حكم محكمة القضاء الإدارى . التى رفضت التظلم الذى قدمه البابا شنوده وجاء فى حيثيات حكمها التاريخى بتاريخ ٣ — ١ — ١٩٨٢ :

« إن البابا شنودة خيَّب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذى تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستاراً يخفى أطماعاً سياسية ، كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعاً بديلاً لها على حد تعبيره بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده فى دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة ، وعلى غير هدى فى كل أرجاء البلاد غير عابىء بوطن يأويه ، ودولة تحميه ، وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذى خلعه عليه أقباط مصر » .

وفى الحقيقة فإن هذا الحكم الذى لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن فى نزاهته قد لخص المسألة كلها وحدد الموضوع تحديداً دقيقاً .

فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذى يسلكه البابا شنودة ، والبابا شنودة هنا خارج على التراث الكنسى التقليدى وهو الرأى الذى كررناه دائماً .

إن البابا شنودة يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة ، وهذه بالطبع جريمة كبرى .

إن البابا شنوده يريد إغراق البلاد فى بحر من الدماء وهذه تهمة تصل إلى الخيانة العظمى .

إن للبابا شنوده أطماعاً سياسية ، وهذا بالطبع مخالف للتراث الكنسى ، ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التى رسمتها لدور البطريرك .

* * *

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التى أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإدارى والتى أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التى نجحت بالوصول بممثليها ، وخاصة البابا شنوده إلى الاكليروس المسيحى القبطى . هى قوة تعادى المشروع الحضارى للأمة ، وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضارى الأوروبى ، ولا تحافظ على الاستقلال التقليدى للكنيسة القبطية فى مواجهة الكنائس الأوروبية ، وهى تسعى لإغراق البلاد فى الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا .

ومن الحقائق الثابتة التى لا يختلف عليها أحد :

أن البابا شنودة يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا ، وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكى ، وبالطبع هذا أمر خارج عن الحدود التى ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك ، وهذا تدخل فى السياسة مخالف للتراث القبطى .

أن البابا شنودة مفرط فى تصريحاته السياسية والصحفية . ولم يترك قضية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها ، ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنودة هو حضوره الصحفى المستمر وإكثاره من الأحاديث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم ١٩٩٠ .

وهذا أيضاً خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطى والمهمات الدينية للبطريرك .

أن البابا شنودة كان وراء عقد المؤتمر القبطى فى يناير ١٩٧٧ وقد طالب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية ، ومزيد من التمثيل القبطى فى هيكل النظام السياسى ، وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسلامية ، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذى يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطى ، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر .

أن البابا شنودة احتج بشدة على النية فى تطبيق الشريعة الإسلامية واعترض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للقانون بدلاً من مصدر أساسى . بل ووصل الأمر إلى حد تضمين قرارات المؤتمر القبطى سنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير فى تطبيق الشريعة الإسلامية ، بل إن البابا شنودة يصوم احتجاجاً على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجاً على ذلك .

وفى الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز ، وتمثل أيضاً قمة الخروج على التراث القبطى والوطنى ، فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهراً من مظاهر طاعة الله تعالى ، فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحى مظهر من مظاهر الاستقلال الوطنى والتميز فى الهوية والانتماء ، والتأكيد على المشروع الحضارى الوطنى ورفض المشروع الحضارى الأوروبى .

والبابا شنودة هنا يخطىء عدة أخطاء :

أولها : أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التى حددها التراث الكنسى ويتدخل فى أمور سياسية .

وثانيها : أنه يعادى المشروع الحضارى للأمة الذى يؤمن به الأقباط والمسلمون ، أى هو هنا خارج على الإجماع الوطنى ومنحاز إلى المشروع الحضارى الغربى .

وثالثها : أنه هنا خرج على الوجدان القبطى المنحاز عموماً إلى المشروع الحضارى الإسلامى ، باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافى والحضارى الإسلامى ، ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامى . وخرج على هذا

الوجدان القبطى خصوصاً فى مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .بالقاهرة تحت إشراف د . أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢ ٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية .

وهذه النسبة تعد إجماعاً قبطياً على هذا التطبيق ، لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصياً احتجاجاً على ذلك ، وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذى يديره من قضية الشريعة .

أى أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأى البطريركية ، وهذه نقطة هامة جداً إذا أدركنا طبيعة المجتمع القبطى وعلاقة الشعب القبطى بالبطريركية .

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية فى داخل مصر وخارجها وكذلك هناك تجمعات قبطية فى المهجر ، وخاصة فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات . وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين ، وأن على المسلمين أن يرحلوا منها !! أو ينادون بإقامة دولة قبطية ، أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف فى حق الإسلام والرسول ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عموما .

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها ، وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها . فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنوده لهذه التجمعات .

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنوده على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات ، ولا أظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسى لها .

وهذه التجمعات المشبوهة يقول عنها الأنبا غريغوريس « أن الجمعية القبطية التى تتبنى الفتنة الطائفية بين أقباط المهجر فى أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وضعت لها دستوراً فى عدم الولاء للسفارات المصرية بالخارج ، وهذا اعتداء على مبادىء الكنيسة وأن هذه الجمعيات على صلة مشبوهة مع دول وعناصر معادية

لمصر ، وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشورات ضد مصر » .

أن البابا شنودة يكثر من استقبال ودعم عناصر الإرساليات التبشيرية الأمريكية خصوصاً والأوروبية عموماً ، وهذا مخالف للتراث الكنسي المناهض للإرساليات التبشيرية ، كما أن البابا يتعاون سراً وعلناً مع مجلس الكنائس العالمى ، وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضا خروج على التراث الكنسى القبطى التقليدى فى الاستقلال عن الكنائس الأوروبية .

أن البابا شنوده يتحالف مع العلمانيين عموماً والشيوعيين خصوصاً ، وهذا بالطبع أمر يعاكس تماما عقائد المسيحية عموماً والقبطية خصوصاً ، وقد ظهر هذا واضحاً فى منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٩٠ . ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً .

* * *

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التى لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائى فإننا هنا سنورد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد فى كتابه « السادات والبابا » مع الأخذ فى الاعتبار أن رأينا فى تقرير المباحث هذا ، وتقارير المباحث عموماً هى مجرد محضر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء .

يقول الأستاذ أنور محمد « والاتهامات التى أوردها تقرير المباحث فى حق البابا شنوده أربعة هى :

أولاً : تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر وأن البابا شنوده كان يحث المسيحيين على إثبات الوجود المسيحى المتميز .

ثانياً : الحض على كراهية النظام القائم . وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأى العام المسيحى فى الخارج ضد النظام والسلطات فى مصر .

ثالثاً : إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية .

رابعاً : إثارة الأقباط .

* * *

فى حديث البابا شنودة إلى الأستاذ أنور محمد فى كتابه . يقول البابا شنودة « أن رئيس مجلس الكنائس العالمى . ووفداً من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته فى الدير » ولا ندرى إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً فى شئون مصر الداخلية ؟ ولماذا لم يرفض البابا شنودة هذه الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمى بالمخابرات الأمريكية أمر معروف .

وفى نفس الحديث يحكى البابا شنودة لأنور محمد فى كتاب « السادات والبابا » أن كثيراً من الجامعات والمعاهد ، وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا فى استقبال البابا وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات ، وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة . كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكى كارتر .

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات وعمد المدن بشخصية دينية قبطية من المفروض أنه وفقاً للعقيدة الكنسية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياسة ؟!

* * *

التحالف المشبوه

من المسئول عن أحداث الفتنة الطائفية ؟! . الكُتّاب المحترمون من المسلمين والأقباط على السواء . يقولون أنها زراعة استعمارية وأن الأصابع الإنجليزية كانت من ورائها بالأمس : والأصابع الصهيونية والأمريكية تقف اليوم من وراء تلك الأحداث .

الدكتور « وليم سليمان » قال هذا – ونقله عنه أيضاً « أبو سيف موسى » فى كتابه « الأقباط والقومية العربية » ، وجريدة « الشعب » فى عدد ٤٠١٨ – ١٩٩٠ أشارت إلى مخطط أجنبى لإثارة الفتنة الطائفية .

والجاسوس الأمريكى التى حكمت المحكمة بإدانته وحبسه عشر سنوات وهو « سامى يوسف » كان قد كُلفً ببحث إمكانية عمل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ، وهو بالمناسبة قبطى وأبوه يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك شقيقه وأسرته وهم أقباط مصريون أصلاً .

البابا شنودة اتهم السادات بأنه افتعل حوادث الفتنة وقال البابا شنودة باللفظ الواحد فى حواره مع أنور محمد « السادات والبابا » أن السادات هو السبب الرئيسى للفتنة .

السادات اتهم البابا شنوده بإثارة الفتنة . وكذلك تضمن تقرير لجنة مجلس الشعب نفس الاتهام . وكذلك تضمن تقرير المباحث المشار إليه سابقاً . بل أشار

حكم القضاء المصرى إلى ذلك أيضاً .

ولكن الحقيقة أننا نرى أنه لم ولن تحدث فتنة طائفية فى مصر بإذن الله تعالى .

وإذا كنا قد أوضحنا فى بداية هذا البحث أن الحوادث التى شهدتها مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى ١٩٧١ لم تكن حوادث طائفية ، أو أنها حوادث افتعلها الفرنسيون والإنجليز ودوائر الاستعمار عموماً . وأن مسلمى مصر وأقباطها أبرياء من الفتنة الطائفية فإننا هنا سنناقش أحداث ما بعد ١٩٧١ .

فمن خلال الرجوع إلى تقرير اللجنة البرلمانية التى تضم أقباطاً ومسلمين وتضم المهندس إبراهيم شكرى والدكتور عواره والأستاذة ألفت كامل . ومن خلال شهادة الأستاذ طلعت يونان ومن خلال الرجوع إلى تحقيقات النيابة نجد أنه :

لم يحدث أى اعتداء إسلامى على أى كنيسة فى مصر فمثلاً حريق كنيسة الريحان الأثرية سنة ١٩٧٢ أثبت تقرير المعمل الجنائى « وكان خبير المعمل الجنائى الذى كتب التقرير مسيحياً » ، أن سبب الحريق شمعة تركت سهواً على مكونات خشبية وحريق دير الفاخورى فى جبل إسنا عام ١٩٧٧ كان بسبب سرقة عادية ، ولا توجد أى أسباب طائفية وراء الحادث ، وسرقة متعلقات كنيسة دير الرسل المرقسية بقرية أطفيح مركز الصف ثبت من التحقيق القضائى أن كاهن الكنيسة أرسلها بنفسه لبعض المسيحيين لإثارة نعرات طائفية .

لم تشهد مصر أى حوادث طائفية فقضية التوفيقية مركز سمالوط جنايات ٩٣ لسنة ١٩٧٨ كانت مجرد قضية ثأر شخصى ، وقد تدخل الأنبا إيفانتوس أسقف سمالوط ، وتم الصلح بين العائلتين المتخاصمتين إلا أنه من العجيب أن رئاسة الكنيسة القبطية وجهت اللوم للأسقف القبطى ورفضت هذا الصلح !! .

حوادث ما يسمى باختطاف الفتيات القبطيات ثبت من التحقيق القضائى والبرلمانى أنها جميعاً حالات حب تنتهى بالزواج بين قبطية ومسلم ، ولم يحدث فيها إكراه أو اغتصاب ، وذلك بشهادة المجلس الملى القبطى .

يقول الأستاذ « طلعت يونان » فى مقال بالأهرام ٢٣ - ٩ - ١٩٨١ أن

الحوادث التى تقع للمسيحيين يتم تجسيمها والمبالغة فيها ، وأنها مجرد حوادث فردية وليست طائفية . ويضيف الأستاذ طلعت يونان أن رئاسة الكنيسة تفتعل الحوادث بهدف الزعم باضطهاد الأقباط ، مثل حادث حريق أحد المنازل بالخانكة عام ١٩٧٨ التى ثبت من التحقيق القضائى فيها أن الرئاسة الدينية القبطية افتعلتها . وأنه وصل الأمر بالقيادة الدينية القبطية أنها أبلغت رسمياً عن حادث مفتعل لعريف قبطى بالقوات المسلحة زعمت أنه سُجِنَ فى غرفة مظلمة ويتم تعذيبه لاعتناق الإسلام ، ثم أثبت التحقيق أن المذكور مسجون ، ومن ذوى السوابق فى القوات المسلحة .

ويستمر الأستاذ طلعت يونان فى شهادته وهو قبطى بأن التقارير تشير أيضاً إلى عشرات الحوادث التى ثبت فيها اعتداء المسيحيين على المسلمين ، وهى قضايا قتل وضرب وقضايا أخلاقية ، ولم يزعم المسلمون أنها طائفية ولم يتحدث عنها أحد .

يقول تقرير لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب أن حادثة الخانكة سنة ١٩٧٢ كان مفتعلاً من البطريرك الجديد شنوده كنوع من اختبار صلابة النظام لفرض بعض المطالب عليه ، وأن الكنيسة المزعومة التى حدث الخلاف حولها لم تكن كنيسة أصلاً .

اتهم نقيب الصحفيين الأسبق الأستاذ « عبد العزيز الشوربجى » أن السادات ووزير الداخلية افتعلوا أحداث الزاوية الحمراء سنة ١٩٨١ ، وأن الحادثة لم تكن لها علاقة بالطائفية .

فى حوادث أبى قرقاص والمنيا الأخيرة وغيرها نجد أن المشكلة تبدأ وتثور من خلال اتهامات أخلاقية معينة وبسبب التركيبة النفسية والاجتماعية للصعيد والأرياف عموماً ، فإن الناس تستثار من الجرائم الأخلاقية ، وتصب غضبها على مرتكب هذه الجرائم سواء كان مسلماً أو مسيحياً .

وإذا كانت هذه الحوادث قد وقعت على مسيحيين فإن غيرها قد وقع على مسلمين مثل حرائق أندية الفيديو مثلاً ، وبصرف النظر عن رأينا فى مثل هذه الأحداث إلا أنها أحداث غير طائفية .

إذاً فليس هناك أحداث طائفية بل حوادث أخلاقية تقع على مسلمين أو على مسيحيين ، أو أنها أحداث شخصية وعائلية أو أنها حوادث مفتعلة فى إطار الصراع السياسى بين البابا والسادات أو بين السادات والمعارضة أو حوادث يتم تضخيمها لأسباب معينة .

* * *

وتضخيم الأحداث وصبغها بالصبغة الطائفية هدف استعمارى قديم . ومصر البريئة من الطائفية والتعصب تتربص بها القوى الاستعمارية وهؤلاء يستخدمون أدواتهم المحلية من العلمانيين والشيوعيين فنجد الصحافة والإعلام العلمانى عموماً والشيوعى خصوصاً يلتقط حادثة فردية هنا أو هناك ويحاولون تجسيمها وتضخيمها ، وإخراج حوادثها عن إطارها الطبيعى وصبغها بالطائفية ، وذلك لتحقيق عدة أهداف .

أولاً : تمزيق النسيج الوطنى خدمة للاستعمار والصهيونية ومن المعروف أن العلمانيين والشيوعيين ذوى صلات مشبوهة بهذه الدوائر ، فمثلاً « فرج على فوده » هو زبون دائم على موائد السفير الإسرائيلى ولا يخفى فرج فوده إعجابه بالحضارة الغربية والسياسة الأمريكية بالتحديد .

والشيوعيون من ناحيتهم معروفون بصلاتهم بإسرائيل وإنجلترا وأمريكا ، وقد كشف هذه الصلة وتحدث عنها كل من المستشار « طارق البشرى » فى كتابه « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » - دار الشروق - والأستاذ الدكتور « رؤوف عباس » أستاذ التاريخ فى جامعة القاهرة فى كتابه « أوراق هنرى كورييل » .

بل من المعروف أن الحركة الشيوعية فى مصر نشأت أصلاً على يد المخابرات الإنجليزية واليهود فى مصر .

ثانياً : تحقيق نوع من التخويف ، وبالتالى العزلة فى قطاع الأقباط ليسهل بعد

ذلك استخدامهم لصالح السياسة الاستعمارية وهو ما لن يحدث بإذن الله .

ثالثاً : أن العلمانيين والشيوعيين يريدون بتضخيم هذه الحوادث وافتعالها اتخاذها ذريعة للهجوم على المشروع الحضارى الإسلامى والحركة الإسلامية ، وتحريض النظام على ضربها . وإيجاد المبرر لحرمانها من التواجد القانونى والسياسى الرسمى على أساس أن السماح لها بالتواجد القانونى يثير الحساسية القبطية .

وهذا طبعاً غير صحيح فالأقباط فى عمومهم هم أحرص الناس على المشروع الحضارى الإسلامى .

وفى الحقيقة فإن هذا سلوك علمانى وشيوعى تقليدى ، بل إن الشيوعيين كانوا وراء المنشور المزعوم والمنسوب للبابا شنوده ، والذى ظهر سنة ١٩٧٢ ، وكان بالمنشور كلام خطير كفيل بإغراق البلاد فى بحر من الدم لولا الوعى الإسلامى الفذ .

* * *

المشروع العلمانى والشيوعى بطبيعته مشروع يعادى الدين الإسلامى والمسيحى معاً ، وهو مشروع يعادى المشروع الوطنى وينحاز للمشروع الحضارى الأوروبى ، ومن الطبيعى أن المسلم المتدين والقبطى المتدين يرفضان المشروع العلمانى . والمفروض أن الكنيسة ضد الإلحاد بالطبع .

ولكن العجيب أن يحدث التحالف بين البابا شنوده وبين العلمانيين عموماً والشيوعيين خصوصاً ، بل وأصبح البابا شنوده نجماً ساطعاً فى صحف اليسار ، وأصبحت الكتابة عنه والإشادة به والتغزل فى شخصيته أمراً معلوماً .

وقد يقول قائل أن هذا ليس ذنب البابا شنوده وأن هذا التحالف من جانب واحد أى من جانب الشيوعيين والعلمانيين فقط . أو أن هؤلاء يحاولون استخدام الورقة القبطية فى صراعهم السياسى .

ولكن الوقائع تؤكد أن التحالف قائم بين الطرفين بل إن البابا شنودة مثلاً ينشر بياناً رسمياً فى جريدة « وطنى » يناشد فيه الأطباء الأقباط بإعطاء أصواتهم فى انتخابات نقابة الأطباء لصالح القائمة الشيوعية (إبريل ١٩٩٠) .

وبديهى أن هذا التحالف مشبوه - وهو أمر يخرج بالبابا عن نطاق دوره الدينى وهو أيضاً أمر مخالف للعقيدة القبطية ومخالف للتراث الكنسى القبطى ومخالف أيضاً للمشروع الحضارى للأمة بمسلميها وأقباطها..

ويبقى التفسير الوحيد لهذا التحالف المريب والمشبوه ، أن البابا شنودة أصلاً منحاز إلى المشروع الحضارى الغربى ومعادٍ للمشروع الحضارى الوطنى ، وأنه يتفق مع العلمانيين والشيوعيين فى ذلك .

وهذا سبب التحالف وينسى البابا شنوده أنه الآن ليس ممثلاً لشخصه ولا لرؤيته السياسية الخاصة وأن عليه ألا يضحى بالتراث الكنسى وبعقائد الكنيسة ومصالحها وبوجدان الأقباط فى سبيل رؤيته السياسية الشخصية .

* * *

تاسعا : ــ

مجلس الدولة
هيئة مفوضى الدولة
محكمة القضاء الادارى
الدائرة الاولى

تقرير مفوض الدولة
فى الدعوة رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ ق
المقامة من : الأنبا شنوده الثالث
ضد : ١ ــ رئيس الجمهورية بصفته
٢ ــ رئيس الوزراء بصفته

الوقائع :

بصحيفه مودعه قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٢ / ١ / ١٩٨٢ اقام المدعى هذه الدعوى طالبا فى ختامها الحكم اولا ــ و بصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بالغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الانبا شنوده الثالث بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسية ، والقاضى بتشكيل لجنه للقيام بالمهام البابوية من خمسة اعضاء من الاساقفة الوارده اسماؤهم به ، وثانيا فى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من اثار مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات .

وشرحا للدعوى يقول المدعى انه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٨١ وتظلم منه امام المدعى الاشتراكى بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ ، ثم اقام الدعوى الحالية ، فضلا عن انه لا يزال معتقلا بدير الانبا بيشوى بصحراء وادى النطرون .

و ينعى المدعى على القرار المطعون فيه انعدامه ومخالفته لاحكام القانون للاسباب التالية :ــ .

اولا ــ ان القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسيه قد تم بناء على الاجراءات المنصوص عليها فى لائحة انتخاب البطريرك الصادر بها القرار الجمهورى بتاريخ ٢ / ١١ / ١٩٥٧ المنشور بالعدد ٨٥ مكررا من الوقائع المصرية فى ٣ / ١١ / ٥٧ .

وانه طبقا لاحكام تلك اللائحه تم انتخاب خمسة من الاساقفة والرهبان بمعرفة لجنه مشكلة من ثمان من المطارنه والاساقفة من اعضاء المجلس الملى العام برئاسة قداسة البطريرك . وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ، واجريت القرعه الهيكلية ، وانتخب قدأسته بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسيه ، وتم اعتماد هذا التعيين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

و يضيف المدعى بانه يبين مما سبق ان اجراءات تعيينه قد تمت سليمة وفقا لاحكام القانون ومضى على هذا التعيين ما يقرب من ١١ سنة كاملة يمثل الطائفة خلالها احسن تمثيل سواء فى اوربا وامريكا وافريقيا ، وذلك بشهادة سفارات مصر فى تلك الدول ، حيث كان يعمل على رفع اسم مصر عاليا ، الامر الذى يستخلص منه ان القرار المطعون فيه قد خالف ابسط قواعد القانون الادارى .

ثانيا : ان القرار المطعون فيه لم يتضمن الاسباب التى استند اليها ، ولكن هذه الاسباب ظهرت فى الاحاديث والخطب التى صدرت من رئيس الجمهورية وانها اسباب لا ظل لها من الحقيقة ، وان السيد رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم معدومى الضمير ، وقد اظهرت الاحداث الاخيرة انه لا صلة بما سمى بالفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء ، بل ان كان يعمل دائما على الوحدة الوطنية وصالح مصر قبل كل شيء .

وخلص المدعى من ذلك الى طلب الحكم بالطلبات الموضحه فى ختام صحيفه دعواه .

وتحدد لنظر الشق العاجل من الدعوى ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ ، وجرى تداول الدعوى على النحو الموضح بمحاضر الجلسات ، وقدم المدعى مذكرة بجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ قال فيها ان هذه المحكمة قضت فى الدعوى المقامة من الاستاذ عبد الحليم رمضان برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعون الموجهه الى قرارات رئيس الجمهورية الصادر فى ٢ / ٩ / ١٩٨١ واستند فيها الى المادة ٧٤ من الدستور ، كما قضت برفض الدفع بوقف السير فى الدعوى واحالتها الى المحكمة

الدستورية العليا تاسيسا على ان التظلم المقدم الى محكمة القيم يعتبر من قبيل التظلم الولائى وليس من قبيل الدعاوى ، وقضت كذلك بانه لم يكن من حق رئيس الجمهورية اصدار تلك القرارات لعدم توافر احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من الدستور ، و بذلك يكون القرار المطعون فيه وهو احد تلك القرارات قرارا باطلا ومعدوما وصادرا من غير مختص . وقال المدعى بان ما ورد بتقارير المباحث العامة لا اساس له من الحقيقه ، وانه كان من الوطنيين الاوائل الذين تطوعوا كضباط احتياط لخدمة الوطن ابان دراسته الجامعيه . كما قدم المدعى اربع حوافظ بالمستندات حوت بعض مضابط مجلس الشعب والاوراق التى تفيد ما ورد بتقارير المباحث العامة و بعض الخطابات والمقالات والخطب التى القاها فى المناسبات المختلفة ، والتى كان حاضرا فى بعضها السيد رئيس الجمهورية وكلها توضح كذب الادعاءات الموجهه اليه ، كما حوت احدى هذه الحوافظ مذكرة بدفاعه كان قد اعدها لجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة حافظة بالمستندات فى ذات الجلسة المنوه عنها حوت صورة من القرار المطعون فيه ، وشهادة من المحكمة الدستورية العليا تفيد اقامة الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع اختصاص تطلب الحكومه فيها تعيين محكمة القيم جهه مختصة بنظر الدعوى فى الدعويين رقمى ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضاء ادارى ٢٣ لسنه ١ قيم ، وصورة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ المشار اليها والمقامة من المدعى للطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ .

ونظرا لان وكيل المدعى قد قرر فى جلسة المحكمة المؤرخة ٢٣ / ٣ / ١٩٨٢ بترك الخصومة فى الطلب المستعجل مع تحمله بمصروفاته ، وصمم على الطلب الموضوعى ، و وافق الحاضر عن الحكومة على ذلك ، فقد قضت المحكمة بجلسة ١ / ٦ / ١٩٨٢ باثبات ترك المدعى للخصومة فى طلب وقف التنفيذ والزمته بالمصروفات ، واحيلت الدعوى الى هيئة المفوضين لاعداد تقرير بالراى القانونى فى الشق الموضوعى .

« الرأى القانونى »

حيث ان المدعى يستهدف من هذه الدعوى الحكم له بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٢ / ٩ / ١٩٨١ الذى نص فى المادة الاولى منه على انه :ـ « يلغى قرر رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الانبا شنوده بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسية » ، ونص فى المادة الثانية على تشكيل لجنة للمهام البابوية من

الاساقفة المبينه اسماؤهم بالمادة المذكورة ونص فى المادة الثالثة على نشره فى الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ صدوره.

وحيث انه يبين من اوراق هذه الدعوى و وقائعها ان القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية اعمالا للسلطة المخولة بموجب المادة ٧٤ من الدستور، وان مبررات اصدار هذا القرار ومسوغاته مستثناه من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير ١٩٨١، فى التظلم المقدم من المدعى من القرار المطعون فيه والمقيد بجدول المحكمة المذكورة برقم ٢٣ لسنه ١ ق قيم، قد وردت فى مذكرتين لمباحث امن الدولة، قدمهما مساعد المدعى الاشتراكى لتلك المحكمة بجلسة المرافعة، اثناء نظر ذلك التظلم، و يستفاد مما ورد بهاتين المذكرتين ان المدعى منذ ان تقلد الكرسى البابوى عام ١٩٧١ عمد الى الاتى :ـ

اولا : تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر :ـ

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف الى أحياء النعرة الطائفية التى تنادى بان مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون. ففى خلال شهر اغسطس سنة ١٩٧٣ التقى فى دير السريان باسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها وطالبهم بان يكون الهدف من المجلة احياء الكيان الطائفى واللغه القبطية واثاره مشاكل الاقباط على صفحاتها بجراة وصراحه، وفى خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ انشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسيه، واصدر تعليماته الى الكنائس بانشاء هذه الفصول بهدف احياء النعزة القديمة بان مصر قبطية وان المسلمين دخلاء عليها، وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ اصدر تعليماته للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٢ / ٩ / ٧٥، والقى كلمه فى موعظته الاسبوعية تضمنت ان الكنيسة حزينه جدا ولم يفسر سبب ذلك، وعلى اثر ذلك رددت قيادات مدارس الاحد ان السبب فى ذلك هو مرور الاقباط بمحنه نتيجه اضطهادهم من المسلمين بالاضافة الى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا اكثر من مرة، وبتاريخ ١١ يناير سنة ٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعيه ابناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج، انطلاقا من ان مصر اساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه ان دين الدولة الرسمى اصبح الاسلام وانه كان يجب النص فى الدستور على الدين المسيحى ايضا، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحى والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك فى المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيرية لاثبات الوجود المسيحى، كما القى محاضرة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان : « انجيل برنابا وتعارضه مع القران »، استشهد فيها بأيات قرأنية واراء لبعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم، مما يشجع باقى

الكتاب المسيحيين على اتباع هذا المنهج ، والقى محاضرة اخرى بذات الكاتدرائية بعنوان : « التثليث والتوحيد » ، تضمنت بعض الايات القرانية المبتورة والمحرفة ، للرد على النقد الذى يوجه الى الديانة المسيحية .

ثانيا : الحض على كراهية النظام القائم :ـ

ذلك انه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعا برئاسته واصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الاسلامية وقانون الرده وضرورة حل مشاكل الطائفة ، واقترح قيام اعضاء المجمع بمسيرة تضم ابناء الطائفة وتتوجه الى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الانباء ، للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين الا انه أرجئ البت فى هذا الاقتراح انتظارا لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت ، كما انه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلى كاهن كنيسة التوفيقيه بالمنيا يوم ١٩٧٨/٩/٢ ، وذلك بايعاز القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبيه مطالب الاقباط والتشكيك فى حيدة الشرطة والنيابة لاثارة وتعبئة مشاعر ابناء الطائفة ، ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد ، بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الاقباط . وقام فى خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٧٩ بايفاد الانبا تادرس اسقف بورسعيد الى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الراى العام المسيحى فى الخارج ضد السلطات والنظام فى مصر ومناشده تجمعات الاقباط والهيئات القبطية الخارجية للتدخل والضغط على المسئولين المصريين لمنع تطبيق الشريعة الاسلامية ، كما انه استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبه المسيحيين بالمدينه الجامعيه بالاسكندرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٨ ، واوعز الى القمص انطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبه المسيحيين لتعبئة مشاعرهم واثارتهم ، وقيامه بدعوة المجمع المقدس واصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهانى من المسئولين ، مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الاخيرة للولايات المتحدة ، وحث تجمعات الاقباط فى الخارج والهيئات القبطية على اتخاذ مواقف معادية اثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الاقباط .

ثالثا : اضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق اهداف سياسية :ـ

ذلك انه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤ راس المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس واصدر قرارا بان تجتمع اللجنه القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى للمطالبة بتمثيل الاقباط فى

المجالس المحلية ودراسة قانون الاحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعه العقد وعدم تطبيق الشريعة الاسلامية فى حالة اختلاف الملة ، واتفق على ارسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الاقباط بالاتحاد الاشتراكى تمثيلا صحيحا ، وفى ١٩ / ٧ / ١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الاسكندرية بالكنيسة المرقسيه وطالبهم باجراء تعداد للمسيحيين فى الاسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية ، وقام بتكليف الانبا بيمن — الاسقف العام وقتئذ بالمرور على ابراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الاحد وتكليفهم بسرعة الانتهاء من اجراء الاحصاء العددى للمسيحيين ، كما انه بتاريخ ٥ / ١ / ١٩٧٧ عقد اجتماعا لكهنه القاهرة ببطريركية الاقباط بالعباسية ، والقى كلمة ناشدهم فيها سرعة اعداد مشروع قانون الاحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من اجل المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من اعداد قانون الاحوال الشخصية للمسلمين ، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطى السائد فى التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الاحوال الشخصية للمسيحيين . وفى خلال شهر اغسطس سنة ١٩٧٧ ، وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة ، اجتماعات لكهنه القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس الكنسية لدراسة اثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسئولين بصورة جماهيرية رسمية بان هذا القانون مرفوض ، وعقد اجتماعا بتاريخ ١ / ٩ / ١٩٧٧ باعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنه بمقر الكاتدرائية واتخذ قرارا باعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ٥ / ٩ / ١٩٧٧ تعبيرا عن رفض ابناء الطائفة لمشروع قانون الرده . وبتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٧٩ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشه قانون الاحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحيه واشار الى انه حصل على موافقة الاقباط الكاثوليك والانجيليين على القانون ، وان ذلك قد حقق نصرا له وللطائفة ، وأكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحيه المختلفة ، وطالب بتشكيل لجنه للرد على نشاط لجنه المطبوعات الاسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحيه ، كما اوعز بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٩ الى القمص انطونيوس ثابت بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالاسكندرية يوم ١ / ١١ / ١٩٧٩ لمناقشه موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور ، وذلك للضغط على المسئولين واشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك ، كما عقد بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٧٩ اجتماعا بدير الانبا بيشوى بوادى النطرون مع عدد من المطارنه ورجال الدين المسيحى لاعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعه الاسلامية ، وتوجيه اللوم الى وكيل بطريركية الاسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى ١ / ١١ / ١٩٧٩ لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب ، وتكليف وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع اعضاء المجالس الملية الفرعية لاعلان راى الاقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب . وفى ٢ / ١١ / ١٩٧٩ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنه وعدد من

اعضاء المجلس الملى العام ومائة عضو من اعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع ادخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الاقباط ووقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الاضافه المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهى عبارة : « بما لا يتعارض مع شرائع الاقباط » ، كما عقد اجتماعا بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٧٩ بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الاجنبيه لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، واصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من ابناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور، والتقى فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ببعض المطارنة بدير الانبا بيشوى ، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة المذكورة ، وعلق على ذلك بأنه ينتظر نتيجه لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التى طلب ادخالها على تعديل تلك المادة لحماية الاقباط ، وانه فى حالة عدم تلبيتها ردد عبارة «حنخليها دم للركب من الاسكندرية الى اسوان» .

رابعا : الاثارة :

اذ أنه فى ١٠ / ٧ / ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الاسكندرية وطالبهم بالتحرك واشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم ومداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الاخرى بالاسكندرية واحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد ، لضمانة تعاطفهم معهم وتاييدهم لهم ، وبتاريخ ١٧ / ٧ / ٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الاسكندرية ايضا لدراسة مشاكل الطائفة ووجه بعض الكهنه للاعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيله لدواعى الامن ، مدعيا أن ائمة المساجد بالاسكندرية يهاجمون القس ابشواى كامل ويهددون بقتله ، كما عقد اجتماعا بتاريخ ٧٢/١١/١١ لكهنة القاهرة على اثر وقوع حريق بجمعية اصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة ، واصدر تعليماته لهم بالتوجه الى مقر الجمعية وتاديه الصلاة وافتراش الارض باجسادهم حتى الاستشهاد وفى حالة التعرض لهم ، وغادر القاهرة الى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الاحداث ، وقام بدعوة المجمع المقدس واعلن الصوم الانقطاعى والحداد بالكنيسة احتجاجا على ذلك . وبتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٧٢ القى كلمة بالكاتدرائية بالعباسية ، بمناسبة مرور عام على تقلده للكرسى البابوى ، تناول خلالها التنديد باحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الاقباط وخلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الاحد ، وحثهم على نشر شائعه وسط الاقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها رفله غرباوى وصادق غبور واخرين ، القصد منها الاضرار بسمعة المسيحيين ، كما انه قام بالاعتكاف بدير الانبا بيشوى وقرر عدم الاحتفال بذكر تقلده الكرسى البابوى الذى كان مقررا عقده بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٧٩ .

وحيث ان الدفاع عن المدعى اودع بجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ حافظة مستندات حوت مذكرة دفاع مقدمه لجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ فند فيها المزاعم والادعاءات المنسوبه الى المدعى فى مذكرتى المباحث سالفتى الاشارة ذكر فيها ، أن تقرير المباحث يدعى ان قداسة البابا قال « انه سيجعلها دماء الى الركب » وهذه واقعة مكذوبه لأن مركزه وتقديره للمسئولية ووظيفته وخلقه لا تسمح له بأن يقول ذلك ، كما ان ما ورد بشأن المنشور المزور سنة ١٩٧٢ لا صلة له بالحقيقة كما يتضح من تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادثة الخانكه ، والتى كان يرأسها الدكتور جمال العطيفى والمنشور بمضبطة مجلس الشعب بالفصل التشريعى الاول ـ الانعقاد والثانى فى ١٩٧٢/١١/٢٨ وجاء به ص ٩ بأنه

« بعدما تناقل الناس اخبار تقرير آخر عن تقرير الشيخ ابراهيم اللبان وصف بأنه تقرير لجهات الامن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنوده فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية ، وقد اخذ هذا التقرير طريقة الى التوزيع وقد صيغ على نحو يومىء بصحته كتقرير رسمى ، وتضمن اقوالا نسبت الى بطريرك الاقباط فى هذا الاجتماع ورغم ان هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناقله بعض الناس على انه حقيقة ، وولد أعتقاداً خاطئا لدى البعض بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية مما جاء بهذا المنشور تهدف به الى ان يتساوى المسيحيين مع المسلمين والسعى الى إفقار المسلمين واثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد الى اصحابها المسيحيين من ايدى الغزاة المسلمين كما عاشت اسبانيا النصرانية بعد استعمار اسلامى دام ثمانية قرون . ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين يطلعون عليه أو يتناقلون مضمونه ، فلم يتخذ اجراء حاسم لتنبيه الناس الى أفكه ـ واذا كان الاتحاد الاشتراكى قد اصدر اخيرا بيانا بتكذيب ما تتضمنه هذه النشرة ، فقد كان من المأمول الا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكى ، وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه اثاره وحض على الكراهية . »

واستطردت المذكرة قائلة بأنه فيما ورد بالتقرير الصادر من المباحث بشأن قانون الاحوال الشخصية الموحدة فالحقيقة ان المسئولين بالدولة هم الذين طلبوا من المدعى تشكيل لجنه لاصدار قانون احوال شخصية موحد للطوائف المسيحية ، وشكلت هذه اللجنة من كل الطوائف ، وقدم المشروع الى وزارة العدل والى رئيس الجمهورية ، كما أصدر وزير العدل القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل لجنه من بعض رجال القضاء والشريعة لدراسة المشروع ، على ان يكون تحت نظرها المشروع الذى سبق ان اعدته وزارة العدل ، وأتمت اللجنة أعمالها وأرسله وزير العدل الى المدعى ورؤساء الطوائف الدينية الاخرى فوافقوا عليه الا انه لم يقدم الى مجلس الشعب حتى اليوم .

كذلك فأنه فيما يختص بتعديل المادة الثانية من الدستور ، فان الطوائف المسيحية كلها تقدمت بطلبها ان يضاف الى التعديل ما يتضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين ولكن اللجنه التى كانت مكلفة بدراسة التعديل رأت ان ينص على ذلك فى المذكرة الايضاحية و وافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت هذه المذكرة وثيقة ملحقة بالدستور.

أما عن حادث قتل القمص غبريال عبد المتجلى وقول المباحث بأن المدعى استثمر هذا الحادث فقد شكلت لجنة لتقصى الحقائق ثبت منها تلاعب المباحث والنيابة ، وقدمت اللجنه تقريرا بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ ، أرسل الى الحكومة والى رئيس الجمهورية ، واثبت وزير العدل كتابة « صحة ما جاء بهذا التقرير ، وتقرر على اثر هذا التقرير عدم تعيين أى موظف فى بلده سواء كان فى القضاء أو النيابة أو الشرطة .

و يدلل الدفاع عن المدعى فى مذكرته المشار اليها بانتفاء الاتهامات المنسوبة اليه من واقع المقالات والمحاضرات والخطب التى القاها فى المناسبات المختلفة وضمن منها حافظة مستنداته وأن منها قوله فى كلمة له امام رئيس الجمهورية رقم ٨ / ٢ / ١٩٧٧ ما نصه « نريد ان نعلم اولادنا حب بلادهم . يحبون كل شارع من شوارعها وكل مرفق من مرافقها وكل مؤسسة من مؤسساتها . ونريد أن نعلم الناس احترام الغير حتى الذى يخالفنا فى الرأى . وأسهل أن يختلف معك انسان فى الرأى و يعلمك بأسلوب هادىء رقيق مؤدب محترم رأيه المخالف ... » وقوله بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٧٧ أمام الرئيس ايضا أثناء وضع حجر الاساس لمستشفى مارمرقس « مصر هذه اغنيتنا الحلوة مصر هى وطننا المبارك الذى قال الكتاب فى وقت من الاوقات عن بعض البلاد كجنة الله فى أرض مصر .. ونحن نصرح بأن مصر الجميلة هذه على رأسها زعيم عظيم وقائد محبوب هو الرئيس أنور السادات — أننا نصلى من أجله باستمرار فى صلواتنا الخاصة وايضا فى صلواتنا الكنسية لان الكنيسة تعلمنا باستمرار ان نذكر رئيس الدولة فى كل قداس ونذكر أيضا صحبه العاملين معه فمحبة الرئيس والصلاة من أجله بالنسبة لنا عقيدة وأيضا علاقة شخصية . » .

وخلص الدفاع مما سبق بأن أتهام المباحث العامة للمدعى باثارة الفتنة الطائفية فى غير محله ...

وحيث انه لما كان القرار المطعون فيه ، قد صدر بموجب السلطة المخولة لرئيس الجمهورية فى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه : « لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحده الوطنيه او سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات

السريعة لمواجهة هذا الخطر، و يوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » .

ولما كان القضاء الادارى ، قد استقر على أن الضرورة كسبب للقرار الادارى ، لا تقوم الا بتوافر اركان ثلاثة :

١ ــ أن يكون هناك خطر جسيم مفاجىء يهدد النظام والامن .
٢ ــ أن يكون القرار الصادر هو الوسيله الوحيدة لدفع هذا الخطر .
٣ ــ أن يكون القرار لازما حتما فلا يز يد على ما تقضى به الضرورة .

وهذه الاركان الثلاثة ترجع الى أصلين مسلم بهما من القواعد الاصولية ، يقضيان بأن الضرورات تبيح المحظورات ، وان الضرورة تقدر بقدرها ، وهما مستندتان من قول الحق سبحانه وتعالى ــ فى سورة البقرة ــ الجزء الثاني ــ الآية ١٧٣ « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ان الله غفور رحيم » بمعنى أن الخروج عن الاحكام المقررة عند الضرورة يحد و يقيد بعدم البغى او العدوان ، وانما يكون ذلك بقدر الضرورة الملجئة دون شطط أو شطاط .

وحيث أنه عن مدى توافر حالة الضرورة التى استند اليها رئيس الجمهورية فى اصداره للقرار المطعون فيه وغيره من القرارات التى صدرت معه ، فانه يتضح من البيان الذى اذاعه رئيس الجمهورية الى الشعب مساء يوم ٥ / ٩ / ١٩٨١ عن الاسباب الدافعة للاجراءات المتخذه فى هذا التاريخ ، أنه أورد فيه بأنه « منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة احداث فتنه طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة فى سبيل تحقيق اغراضها بعض الشعارات المضلله والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب فى طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته ، وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالاجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى و بالتوجيه والترشيد مرات ، وفى الأونه الاخيره بصفة خاصة وقعت احداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم ، الا ان هذه الفئة الباغية قد استرسلت فى غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوى وسلكت سبيل العنف والارهاب وسفك الدماء وتهديد الامنين ، كما ان بعض الافراد قد استغلوا هذه الاحداث وعمدوا الى تصعيدها الامر الذى وجب معه اتخاذ اجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذى هدد الوطن والوحده الوطنية انطلاقا من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من أحكام المادة ٧٣ من الدستور . وشرح رئيس الجمهورية اسباب ما جاء فى البيان المذكور فى خطابه مساء يوم ٥ / ٩ / ١٩٨١ فى اجتماع غير عادى لمجلس الشعب والشورى ، والمنشور فى مضبطة مجلس الشعب قائلا . « ان مشكلتين فرديتين بين المسلمين

والمسيحين حدثتا يومى ١٢ ، ١٧ / ٦ / ١٩٨١ فى الزاوية الحمراء ، الا ان بعض مثيرى الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما فى اطار طائفى بعيد عن الحقيقة وبالغوا فى تصويرهما واشاعوا ان وفيات واصابات حدثت . فاندفع البعض دون ترو لارتكاب الحوادث المؤسفة التى نتج عنها ١٧ قتيلا ١١٢ مصابا ، وقد تولت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع ، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم فى هذه الاحداث والبالغ عددهم ٢٢٦ شخصاً حتى ٢٦ / ٦ / ١٩٨١ ، أفرج عن ١١١ منهم حتى ٢٧ / ٦ / ١٩٨١ وبقى ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد ان وجهت اليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والاصابة واتلاف الممتلكات والسرقة واخفاء الاشياء المسروقة ، وانخفض هذ العدد الى ٢٧ فى شهر سبتمبر ، ومازالت التحقيقات باقية على ورود تقارير المعمل الجنائى والطب الشرعى عن تشريح الجثث وبيان الاصابات وكذا فحص الاسلحة المضبوطه .

واستطرد رئيس الجمهورية « بأن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التى كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت بأستنكار هذه الاحداث واعلان خروج المشاركين فيها عن احكام الاديان السماوية التى تحض على الاخاء والمحبة والسلام ، كما تنوه، النيابة بالجهود التى بذلها رجال الشرطة فى السيطرة على الموقف بحكمة مما كان له أثره فى تقليل عدد الاصابات وتلافى المزيد من اتلاف الممتلكات ، كما كان لضبط الاسلحة والذخائر أثره فى ضبط الامن العام وهو اجراء ضرورى فى مثل هذه الظروف ، وكان لما اتخذته النيابة العامة من اجراءات سريعة فور اخطارها بالحادث فى ظل سيادة القانون أثر حاسم فى وضع الامور فى نصابها وكشف النقاب عن مثيرى الشغب واظهار الحقائق كاملة ، حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذى وقع من قلة ضئيلة فى الاساءة الى وحدتنا الوطنية التى نحرص عليها جميعا — تساءل رئيس الجمهورية قائلا . « اذا كان امر الشرابية اخذ الصورة دى آثار لازم نخلها ، يبقى لو جرى فى مرحلة جايه نعمل أيه ؟ نوصل البلد لايه ؟ أدى السبب اللى خلانى ندهت لكم ، عشان أقول لكم ، واضع الامور قدامكم من خلالكم لشعبنا » .

وحيث أنه يبين من بيان رئيس الجمهورية وخطابه سالفى الذكر ، أن الخطر الجسيم . المفاجىء الذى يكمن وراء اصدار القرار المطعون فيه هو احداث الزاوية الحمراء وما تهدد به الوحده الوطنية ، أو تنذر بوجود فتنه طائفية ، تحوط لها رئيس الجمهورية فأصدر عده قرارات من بينها القرار المطعون فيه .

ولما كان يتضح مما سلف أنه لم يكن هناك خطر حال فى الوقت الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ، بعد ان سيطرت الشرطة على الموقف بحكمة واقتدار مما كان له اثره فى صون الامن العام ، وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع وكشف النقاب عن مثيرى الشغب

الذين كانوا وراء الحادث وانهم قله ضئيله لا يجوز ان يؤخذ مسلكها دليلا على الاساءة الى الوحده الوطنية ، وتم وضع الامور فى نصابها تماما وكان ذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٨١ ، الامر الذى يستفاد منه عدم توافر الضرورة الملجئة لاتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة خطر زال ، اذ انه يشترط لأعمال رئيس الجمهورية سلطاته المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من الدستور ان يكون هناك خطر حال مفاجىء يهدد الوحده الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى ، والواضح من الاجراءات التى اتخذتها النيابة والشرطة طبقا لاحكام القوانين المعمول بها وفى ظل سيادة القانون ، وانها كانت كافية لوضع الامور فى نصابها .

ومتى كان ذلك ، فأن القرار المطعون فيه يكون قد افتقر ركن السبب ، بوصفه الحالة القانونية او الواقعية ، التى يقوم عليها ، الامر الذى يترتب عليه انعدام القرار فى حد ذاته ، فضلا عما يترتب على ذلك من وصم القرار بعيب غصب السلطة ، اذ انه بمراجعة الاحكام المنظمة لتعيين البابا فأنها لا تعطى رئيس الجمهورية الاختصاص بعزلة من منصبه ، وذلك على التفصيل التالى :

تنص المادة (٣) من القانون (٢٠) لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازة المرقسية على انه : تتم تزكية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازه المرقسية للاقباط الارثوذكس المشار اليها فى المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة أو الاساقفة أو رؤساء الاديرة او من اثنى عشر عضوا من أعضاء مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس واعضاء لجنة ادارة الاوقاف الخيرية لبطريركية الاقباط الارثوذكس المذكورتين »

كما تنص المادة (٤) من هذا القانون على انه « تبدأ اجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازه المرقسية للاقباط الارثوذكس طبقا لاحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الارثوذكس ولاحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالى لتالى لنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية » .

وتنص المادة (٥) على أنه يكون تنظيم قواعد واجراءات ترشيح وانتخاب بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة ٢٦ على انه : « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ وعلى وزير الداخلية اصدار القرارات المنفذة له » .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية المنشور فى العدد ٨٥ مكررا من

الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٧ أنه قد تضمن الاجراءات الخاصة بترشيح وانتخاب البطريرك ونصت المادة (١) منه على انه : « اذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله ، أو لاى سبب من الاسباب فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى العام ، بناء على دعوة اقدم المطارنة رسامة و برياسته ، فى ميعاد لا يجاوز سبعة ايام من تاريخ خلو الكرسى ، لاختيار أحد المطارنه قائما مقام البطريرك .

و يصدر قرار جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك ، ليتولى ادارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقا للوائح المعمول بها ، وذلك الى ان يتم تعيين البطريرك .

وتضمن الباب الثانى من اللائحة المذكورة فى المواد من ٢ ـــ ٧ القواعد والاحكام الخاصة بالترشيح للكرسى البابوى ، كما تضمن الباب الثالث من المواد من ٨ ـــ ١٨ القواعد المتعلقة بانتخاب البطريرك ، حيث نصت المادة ١٨ على انه : « يعلن القائم مقام البطريرك عن موعد اجراء القرعه الهيكلية ومكانة وتتم القرعه وفقا للقواعد والتقاليد الكنسية .

و يعلن القائم مقام البطريرك ، اسم من اختارته القرعه ، و يعمل عن ذلك محضر يحرر من نسختين و يوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية فى اليوم التالى .

و يصدر قرار جمهورى بتعين البطريرك و يقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا للتقاليد الكنسيه .

وحيث ان القواعد والاحكام التى تضمنها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازة المرقسية ، واللائحة الصادرة من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ بالقواعد والاجراءات الخاصة بالترشيح والانتخاب لهذا المنصب الدينى لطائفة الاقباط الارثوذكس لا تخول لرئيس الجمهورية الاختصاص باصدار قرار ينطوى على عزل البابا وتعيين خلفا له ، لادارة شئون الكرسى البابوى ، اذ يبين من المادة (١) من اللائحة سالفة الذكر ، ان المشرع اوضح كيفية شغل هذا المنصب فى حال خلوه لاى سبب من الاسباب ، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية ، بالغاء قراره رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين المدعى بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازه المرقسية ، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية ، قد انطوى على مخالفة صارخة لاحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ، واللائحة الصادرة سنة ١٩٥٧ بشأن ترشيح وانتخاب البابا ، و ينطوى على الغصب الجسيم للسلطة ، مما يجعله من القرارات المعدومه بما يترتب على ذلك من اثار.

وفى ضوء ما سلف فان دعوى المطالبة بالغاء القرار المطعون فيه تكون مقبوله شكلا ، فضلا عن قيامها على اساس سليم من الناحية القانونية ، الامر الذى يتعين معه الحكم بالغاء القرار المطعون فيه .

كما انه اذا قيل جدلا بقيام حالة الضرورة ، وهى جد غير قائمة ، كما سلف بيانه فأن الثابت من الاوراق ، ان المدعى اقام دعواه ، خلال المواعيد القانونية ، بعد انقطاعها بتظلمه المقدم امام المدعى الاشتراكى ، واستوفت الدعوى سائر الاوضاع المقررة لقبولها شكلا .

كما أنه فيما يختص بتقارير المباحث العامة ، فقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا ، على أن هذه التقارير لا تزيد فى قيمتها على محضر تحريات او جمع استدلالات ، ويخضع تقدير ما جاء فيها لرقابة المحكمة ، فلها ان تناقشه وتأخذ به اذا ما اطمأنت اليه واقتنعت به ، كما أن لها ان تطرحه من ادلة الثبوت اذا ما استبان لها عدم صحة ما جاء فيه او عدم ارتكازة على وقائع محددة او غير مجهلة .

وحيث انه يبين من الاطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة انها نسبت الى المدعى بعض الوقائع نفاها الدفاع عنه مستندا الى تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى حوته مضبطة مجلس الشعب المرفقة بحافظة المستندات المقدمه بجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ ، والى القرارات الصادرة من الجهات المختصة لدراسة مشروع قانون الاحوال الشخصية لغير المسلمين ، كما أن بعضها لا يعدو أن يكون من قبيل المطالب التى يجوز لكل طائفة او جماعة ان تطالب بها او تناقشها مادام انها تمس مصالح هذه الجماعة او الطائفة ، وانها لا تخرج على حدود الدستور او القانون فى المطالبة بها ومثال ذلك مطلب الطائفة ، التى يقوم على رئاستها المدعى وغير ذلك من الطوائف المسيحية ، عند مناقضته تعديل الماده الثانية من الدستور ، بأن يراعى فى هذا التعديل ، عدم المساس بالحقوق او المصالح الخاصة بالطوائف المسيحية ، ودليل ذلك أن هذا الطلب قد تمت مناقشته بواسطة ممثلى الشعب فى البرلمان ، أى من خلال المؤسسات الدستورية للدولة ، الامر الذى يبين منه أن الأعم الاغلب من الاتهامات المنسوبة الى المدعى فى تقريرى مباحث أمن الدولة قد اضفت عليها المباحث أوصافا بعيدة كل البعد عن الحقيقة ، ولا تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، كما أن بقية الاتهامات الاخرى جاءت مرسله بغير دليل ، مما يجعل القرار المطعون فيه غير مستخلص استخلاصا سائغا من الواقع او الاوراق والتحقيقات .

وحيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

« لهذه الاسباب »

نرى الحكم بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار ، والزام الحكومة لمصروفات .

المقرر

« مفوض الدولة »

المستشار / جوده فرحات

بسم الله الرحمن الرحيم

عاشراً : ـ

مجلس الدولة

محكمة القضاء الادارى

دائرة منازعات الافراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٢ / ٤ / ١٩٨٣

برئاسة السيد الاستاذ المستشار محمد جلال الدين عبد الحميد نائب رئيس المجلس

وعضوية السيدين الاستاذين ، عبد اللطيف احمد ابو الخير وكيل المجلس المستشارين

وحضور السيد الاستاذ المستشار جودة عبد المقصود فرحات مفوض الدولة

والسيد / عبد العزيز السيد عامر امين السر

اصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية

المقامة من :

السيد / الانبا شنودة الثالث

ضد :

كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

الوقائع

اقيمت هذه الدعوى بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٢ / ١ / ١٩٨٢ طلب المدعى فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨١ بالغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازه المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة اساقفه ، وفى الموضوع بالغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات والاتعاب .

وقال المدعى شرحا لدعواه انه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٨١ وتظلم منه في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ وان هذا القرار معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات والتقاليد المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الاسلام اليها ، فالقرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصا باعتماد اجراءات تمت طبقا للائحة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية في ٢ / ١١ / ١٩٥٧ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكررا ١١ بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٧ وقد تم انتخاب خمسة من الاساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والاساقفة وثمان من اعضاء المجلس الملى العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم اجريت القرعة الهيكلية فاسفرت عن انتخاب المدعى بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على ان يصدر قرار جمهوري باعتماد هذه الاجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ذلك يتضح ان كافة الاجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هي ان القرار الاداري يتحصن بمضي ستين يوما ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت على قرار تعيين البطريرك مدة تقارب احد عشر سنة قام فيها المدعى بمسئوليات منصبه داخل مصر وخارجها ومثل مصر في اوربا وامريكا وافريقيا احسن تمثيل ولذلك كان القرار المطعون فيه مخالفا لابسط قاعدة في القانون الاداري ورئيس الجمهورية لم يفصح في قراره المطعون فيه عن سبب القرار ولكن افصح عنه في خطبه واحاديثه وكل ما قيل لا ظل له من الحقيقة وانما كان رئيس الجمهورية الراحل ضحية بعض للمتسلقين من المسيحيين وغيرهم ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الاخيرة عدم وجود صلة للمدعى او احد من الاقباط بما سمى الفتنة الطائفية بل كان الاقباط ضحية اعتداءات جسيمة وخطيرة آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعى او احد من الاقباط باى عمل وذلك حفاظا على مصر وعلى وحدتها بل كان المدعى يعمل دائما وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شيىء . واضاف المدعى انه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها اذ مس القرار حرية المدعى في مباشرة مهام منصبه بل وصل الامر بالجهة الادارية الى تحديد اقامته بدير بوادي النطرون ومنع الاتصال به .

وقدم المدعى تأييداً لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٢ تضمنت صورة تظلم المدعى الى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ ومضبطة مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادي الاول يوم ٣٠ / ٤ / ١٩٨٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر في تعديل الدستور انتهت بعد دراستها

للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور انه لا توجد ثمة شبهة فى ان حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التى يتمتعون بها فى ظل الدستور وطبقا لاحكام القانون دون اى تمييز او تفرقة بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة وطالبت الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور واحداها موقعة من المدعى وصورة مضبطة مجلس الشعب فى ٢٨ / ١١ / ١٩٧٢ المحتوية على تقرير لجنة تقصى الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به ان الناس تناقلت اخبار تقرير لجهات الامن الرسمية عن اجتماع عقده الانبا شنودة فى ١٥ / ٣ / ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى وتضمن اقوالا نسبت الى البطريرك فى هذا الاجتماع ورغم ان هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض الناس على انه حقيقة ومذكرة للاستاذ مريت بطرس غالى عن الاقباط فى مصر وصورة مذكرة محامى المدعى عن الحوادث التى اضطرت المجمع المقدس لاستصدار قرار ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التى قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها مايلى (اننا امام ضمائرنا لن نستطيع ان نقبل مشروع هذا القانون ــ يقصد قانون الردة ــ ولن تخضع له اذا نفذ وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحى ترك مسيحيته لكى نرده اليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون ان ندخل فى عصر استشهاد جديد من اجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا احد لان هذا هو عملنا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا ان تركنا انسانا يرتد عن مسيحيته دون ان نحاول ارجاعه) وصورة قرار المجلس الملى العام بجلسته ٧ / ٢ / ١٩٧٥ بضرورة تمثيل الاقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكى .

وقدم المدعى حافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ تضمنت مذكرة بدفاعة جاء بها ان الدعوى مقبولة شكلا لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١ / ١١ / ١٩٨١ وتظلم منه الى محكمة القيم فى ذات التاريخ كما تظلم منه الى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ وبذلك تكون الدعوى رفعت فى الميعاد وفضلا عن ذلك فان الميعاد ممتد بالنسبة للمدعى لانه معتقل فى دير انبا بيشوى وجاء بها عن موضوع الدعوى ان المدعى كان ضحية لتقارير لا اساس لها من الصحة وانه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوما فى ان يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد فى تحقيق حوادث الاعتداء على الكنائس والمسيحيين ولم يفكر يوما فى الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه واتهامه بامور لا اساس لها من الصحة وان القرار المطعون فيه معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص و بعيب الانحراف ، فالثابت من الخط الهمايونى ان البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله او تعيين غيره مادام على قيد الحياة وان عزل المدعى معقود للمجمع المقدس الذى له ان ينحيه لاسباب صحية او غيرها وان الرئيس السابق لم يلحظ ان المدعى بطريركا

للاقباط ليس فى مصر وحدها بل فى الحبشة والسودان واوربا وامريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الاقباط فى الخارج اضعاف عددهم فى مصر والقرار المطعون فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف الى الانتقام من المدعى ، فالرئيس السابق فى سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعى امرا شخصيا فهو الذى خلق الفتنة وشجع الجماعات الاسلامية على الاعتداء على المسيحيين واملاكهم وكنائسهم رغم ان الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعى بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لان معنى الاشتغال بالسياسة هو ان ينضم الشخص الى احد الاحزاب السياسية ، والمدعي لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية فى مساندة الدولة معروفة للكافة وان المدعى العام الاشتراكى استند الى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الاخذ بها لانهما اصطعنا لارضاء الرئيس السابق وهناك حقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريرين ، الحقيقة الاولى عن المنشور الذى نسب الى المدعى سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة ١٩٨١ مع انه ثبت كذبه فى تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادث الخانكة ، والحقيقة الثانية عن تكتل الطوائف المسيحية لاصدار قانون موحد للاحوال الشخصية ، فالدولة هى التى طلبت من المدعى تشكيل لجنة لاعداد هذا القانون وتم تقديمه الى الرئيس والى وزارة العدل التى شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع على المدعى ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمذكرة ايضا ان الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعى حتى آخر سنة ١٩٧٩ وعندما تصاعدت الحوادث ضد الاقباط بشكل مثير اجتمع المجلس المقدس فى ٢٦/٣/١٩٨٠ وفيه تكتل المطارنة والاساقفة واستصدروا قرارا بعدم اقامة مراسيم واستقبالات فى العيد وهو امر خاص بالكنيسة ، ومنذ ١٤/٥/١٩٨٠ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعوره ضد المدعى التزم ازاءها بالصمت خوفا على الوحدة الوطنية وتقدم المدعى بمذكرة اخرى بدفاعه بجلسة ٢٣/٢/١٩٨٢ اشار فيها الى ان المحكمة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى القرارات التى اصدرها الرئيس الراحل فى ٢/٩/١٩٨١ استناد الى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الدفع بوقف الدعوى وأحالتها الى المحكمة الدستورية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر لدعوى وبانه لم يكن من حق الرئيس ان يلجأ الى المادة ٧٤ من الدستور لاصدار القرارات الصادرة فى ٢/٩/١٩٨٢.

وردت ادارة قضايا الحكومة على الدعوى بايداع حافظة مستندات بجلسة ٢٣/٣/٨٢ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٢/١/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ ق برفض تظلم المدعى.

وبجلسة ١/٦/١٩٨٢ قضت هذه المحكمة باثبات ترك المدعى للخصومة فى طلب وقف

التنفيذ واحيلت الدعوى بعدئذ الى هيئة مفوضى الدولة التى قدمت تقريرا برأيها فى طلب الالغاء انتهت فيه للاسباب التى أرتأتها الى الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار.

وحدد لنظر الدعوى بطلب الغاء القرار المطعون فيه جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٨٢ وتدوول نظرها بعد ذلك فى الجلسات على النحو المبين فى المحاضر.

وبجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٣ قدم المدعى حافظة مستندات تضم تقرير مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع والذى انتهى الى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم الى محكمة القيم يوم ٣١ / ١٠ / ١٩٨١ كما قدم المدعى مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ ق بأن تقرير المستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم فى الطلب المشار اليه انتهى الى عدم قبوله وبأن المحكمة سبق ان ردت على هذا الدفع فى الحكم الصادر بجلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٨١ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق وتضمنت المذكرة ردا على الدفع بعدم الاختصاص لان القرار المطعون فيه من اعمال السيادة وبان المحكمة استقرت فى قضايا مماثلة على ان هذا القرار قرار ادارى، وردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ٣ / ١ / ١٩٨٣ بان الذى نظرته محكمة القيم تظلما وليس دعوى، وردا على طلب الحكومة اعادة الدعوى لهيئة مفوضى الدولة لاعادة تحضيرها بان هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل فى الدعوى، وعن الموضوع جاء بالمذكرة ان الحكومة تقدم تقارير المباحث العامة وكلها اقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها.

وبجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٣ ايضا قدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى الى ان يتم الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ عليا عملا بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا واسست الادارة هذا الطلب على ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه امام محكمة القيم ثم اقام الدعوى الماثلة امام محكمة القضاء الادارى وهذا الامر يشكل تنازعا فى الاختصاص بين هاتين المحكمتين، ثم دفعت ادارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لان القرار المطعون فيه ليس قرارا اداريا وانما هو عمل من اعمال السيادة لانه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقه الدستورى والفقه الادارى، واضافت المذكرة انه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة ان محكمة القيم اصبحت هى المختصة وحدها دون غيرها بنظر التظلمات من الاجراءات التى اتخذها رئيس الجمهورية استناد الى المادة ٧٤ من الدستور ومن بينها القرار المطعون فيه وذلك عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

بشأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وان قرار تعيين البطر يرك حسبما اقر المدعى في صحيفة الدعوى ليس قرارا اداريا لانه لايعبر عن ارادة جهة الادارة بل هو من اعمال التوثيق صدر اعتمادا لاجراءات انتخاب البطريرك طبقا لاحكام القرار الجمهوري الصادر في ٢ / ١١ / ١٩٥٧ فهو عمل مادي يكشف عن مركز قانوني نشأ من الانتخاب والغاءه يعتبر عملا ماديا كذلك ودفعت ادارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية في ٣ / ٩ / ١٩٨١ وميعاد الطعن يبدا من هذا التاريخ و ينتهي في ٢ / ١١ / ١٩٨١ طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعى رفع الدعوى الماثلة في ١٢ / ١ / ١٩٨٢ والتظلم الذي قدمه لرئيس الجمهورية في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ لا يقطع الميعاد الذي انتهى في ٢ / ١١ / ١٩٨١ اما التظلم الذي قدمه الى محكمة القيم في ١ / ١١ / ١٩٨١ فهو لا يقطع الميعاد ايضا لان هذا الاثر مقصور على التظلم الذي يقدم الى الجهة الادارية مصدرة القرار والهيئات الرئاسية عملا بنص المادة ٢٤ المشار اليها ، ثم دفعت ادارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لان المدعى تظلم من القرار الى محكمة القيم واصدرت هذه المحكمة حكمها في التظلم بجلسة ٣ / ١ / ١٩٨٢ و يقضي بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، وهذا الحكم حجة بما فصل فيه ولا يجوز اعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء عملا بنص ١٠٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعن موضوع الدعوى طلبت ادارة قضايا الحكومة رفضها لان القرار المطعون فيه صدر في ظروف استثنائية لا تقاس فيها تصرفات الادارة بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وانما يحكم على مشروعيتها على اساس توافر ضوابط نظرية الضرورة ، والقرار المطعون فيه قد توافرت فيه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو الى التدخل اعلنها رئيس الجمهورية في بيانه الى الشعب في ٥ / ٩ / ١٩٨١ وهي حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على القرار في الاستفتاء اما عن دور المدعى في احداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلا في مذكرة مباحث امن الدولة المقدمة بجلسة ٤ / ١ / ١٩٨٣ وابدت ادارة قضايا الحكومة ان المحاور العامة التي ارتكزت عليها سياسة المدعى توجز في عدد من النقاط ابرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والسعي نحو اضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك ومحاولة تحدى القوانين القائمة في مجال بناء الكنائس واقامة الكليات الاكليريكية وتوسيع الاديرة واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على انه صراع طائفي والمطالبة ببعض المطالب الطائفية واعلان الصوم للضغط على المسئولين واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الاقباط في الخارج كقوة ضاغطة على الرأى العام العالمي لتحقيق المطالب المذكورة وانتهاج اساليب الاثارة فيما اصدره من اوامر للكهنة من تأدية الصلاة بجمعية اصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وافتراش الارض باجسادهم عند التعرض لهم وقرر ارسال خطابات للمسؤولين في الدولة لتمثيل الاقباط في الاتحاد الاشتراكي بنسبة عددية كبيرة

ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة المدعى وعقد اجتماعات اسفرت عن رفض قانون الردة واعلان الصوم الانقطاعي تعبيرا عن هذا الرفض والتشكيك فى حيده رجال الشرطة وسلطات التحقيق فى وقت معاصراً لمباحثات كامب ديفيد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الاسلامية وكوسيلة للضغط ايضا رفض المدعى الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى يوم ١٤ / ١١ / ١٩٧٩ واعتكافه بدير الانبا بيشوى وفى ١٨ / ٣ / ١٩٨٠ استغل حادث اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين فى المدينة الجامعية بالاسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمع المقدس الى الاجتماع واصدر قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهانى المسئولين وذلك فى وقت معاصر لزيارة رئيس الجمهورية لامريكا وايعاز تجمعات، الاقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة فى استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التى دعى اليها بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر اعمال التعدى على المسيحيين فى مصر للتشكيك فى استقرار البلاد واثاره الرأى العام العالمى لتشويه سمعه مصر فى الخارج وحرض ابناء الطائفة على تخزين الاسلحة والاستعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من ابرز اسباب حادث الزاوية الحمراء فى يونيه ١٩٨١ والذى راح المدعى يبث الشائعات بان الحكومة هى التى دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين وهذا الذى صدر عن المدعى يعد خروجا منه على مقتضيات منصبه وعلى واجباته الاساسية و يعتبر اثارة للفتنة الطائفية لم يكن امام رئيس الجمهورية لتجنيب البلاد و يلات الفتنه سوى اصدار القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة ادارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما اثاره تقرير هيئة مفوضى الدولة قائلة ان رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هو الذى يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به ان من يملك اصدار القرار يملك الغاءه ولذا فان رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة احد ولرئيس الجمهورية ايضا طبقا اللائحة المشار اليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فان القرار المطعون فيه فى شقه الثانى الخاص بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية والذى اقره المجمع المقدس فى بيانه المؤرخ ١٢ / ٩ / ١٩٨١ صحيح قانونا وان تقرير لجنة تقصى الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير مباحث امن الدولة فقد اجرى التحقيق فيما اسماه المدعى حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس الجمهورية هذه الواقعة فى خطاب امام مجلس الشعب فى ١٤ / ٥ / ١٩٨٠ وكشف فيه ما نسب الى المدعى من وقائع محددة فى تواريخ محددة مؤيده بمستندات بعضها صادر من المدعى شخصيا مثل المقالات والاخبار التى تنشرها مجله الكرازة والرسالة التى وجهتها البطريركية بالاسكندرية الى طلبة الجامعة المسيحيين بها وغيرها وما ورد فى حافظة المستندات الثانية وجاء بالمذكرة ايضا انه اذا كان المدعى يقول ان قرار تعيين المدعى الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضى ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما ابداه المدعى من ان

قرار تعيينه ليس الا عملا ماديا كاشفا لمركزه ـ القانونى المستمد من عملية الانتخاب واجراء القرعة ومن المعلوم ان العمل المادى لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه او الغاءه فى اى وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة كما يقول المدعى فالمادة الاولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك تنص انه اذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله او لاى سبب آخر ولا يوجد فى اللائحة المذكورة ما يفيد صراحة او ضمنا ان المجمع المقدس هو الذى يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فأن المجمع المقدس قد اقرا القرار المطعون فيه وذلك فى بيانه المعلن فى ٢٣ / ٩ / ١٩٨١ (المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة) والاجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات فى ٤ و٢٥ / ١ / ١٩٨٣ وفى ٢٢ / ٢ / ١٩٨٣ تضمنت مذكرتين لاجهزة الامن عن مخطط المدعى لاذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيذا لهذا المخطط و بعض اعداد من مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى و بيان صادر عن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعه مصر و بيان المجمع المقدس الصادر فى ٢٢ / ٩ / ١٩٨١ بتأييد القرار المطعون فيه ومحاضرة للمدعى عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الاسلامى والمستندين اللذين اودعهما رئيس الجمهورية مكتب مجلس الشعب تأييدا لخطابة المؤرخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٠ وهما بيان من البطريركية وقرار المجمع المقدس بجلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ والتعميمين السريين الموزعين على اعضاء المكتب السياسى للحزب الوطنى الديموقراطى والنواب الاقباط الموضعين مكتب مجلس الشعب ومستندات اخرى :

و بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣ تقدم المدعى بحافظة مستندات سادسة كما قدم المدعى مذكرتين اخيرتين بدفاعة بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٨٣ جاء بهما ان البطريرك لا يتولى سلطاته الا بعد الخطوات الاتيه :ـ

١ ـ بمجرد خلو الكرسى البابوى بوفاة شاغله يجرى اختيار المرشحين بمعرفة لجنة تؤلف خصيصا من بعض اعضاء المجمع المقدس وكبار الشخصيات القبطية .

٢ ـ يقوم الاقباط ممن تتوافر فيهم شروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين .

٣ ـ يتم اجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الاول المنتخبين لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهورى بنتيجة القرعة توثيقا لها .

٤ ـ تنصيبه كبطريرك بواسطة اعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة

وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية واجلاسه كرسي مارمرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطر يركا ، فالانتخاب والتعيين لا يمثلون شيئا بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطر يرك وعزله والاسباب التي تستدعى عزل البطر يرك كنسيا هي الهرطقة اى البدء في الدين والسيمونية اى بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وماورد بشأن خلو كرسي البطر يرك بسبب الوفاة او اى سبب آخر فلا لائحة الترشيح والانتخاب لا تمس حق اخلاء الكرسي وهو المجمع المقدس واسباب اخلاء الكرسي نادرة ولذا اعتبر تعيين البطر يرك دائما مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لانه لم يحدث اعلان عن خلو الكرسي والخطاب الذى ارسله المجمع المقدس الى الرئيس الحالى جاء به ان القرار المطعون فيه لا يعتبر شيئا من الوضع الكنسى والكهنوتى للبطر يرك ومن هنا فان القرار يعتبر غصبا للسلطة ومن جهة اخرى فانه حتى في حالة خلو الكرسي يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطر يرك الى ان يتم انتخاب بطر يرك جديد وليس لرئيس الجمهور ية اختيار قائمقام البطر يرك والذى حدث ان القرار المطعون فيه اوجد جوا متناقضا فهو عزل البطر يرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسى البابوى في حالة شلل وردت المذكرة على ما جاء بدفاع الحكومة من ان القرار صدر من رئيس الجمهور ية بصفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية فقالت ان التنظيم الدستورى لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشر يعية والقضائية واضاف اليها الدستور المصري سلطة رابعة هي الصحافة واعطاء رئيس الجمهور ية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفردا لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملا من اعمال السيادة حتى ولو قام به رئيس الجمهور ية فالبطر يرك شأن المحافظ موظف عام له مركز متميز ولذا يعين و يعزل بقرار من رئيس الجمهور ية وهو قرار ادارى يختص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار في الاستفتاء لا يعنى اكثر من ان القرار يحظى بتأييد من الرأى العام ولا يضفى عليه صفة اعمال السيادة او يلغى اختصاص السلطة القضائية في مراقبة مشروعيته والقانون اجاز التظلم من القرار امام محكمة القيم وهذا تسليم بانه ليس من اعمال السيادة واعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل في التظلم من القرار امام محكمة القيم وهذا تسليم بانه ليس من اعمال السيادة واعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل في التظلم من القرار لا يحجب اختصاص محكمة القضاء الادارى لان التظلم خطوة قبل الطعن القضائى والقوانين بصفة عامة تعطى الاختصاص بالفصل في التظلمات الادار ية الى لجان ادار ية ذات اختصاص قضائى واحيانا يرأسها قاض او يدخل في تشكيلها عنصر قضائى وليس من قيد على المشرع ان يعطى التظلم لمحكمة القيم دون ان يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وان فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الاصيل لمحكمة القيم بل يشبه السلطة الولائية للقاضى المدنى الذى يصدر اوامر الحجز الى جانب سلطته القضائية في الفصل في الدعاوى ولاوجه للقول بأن الفصل في التظلم اعطى لمحكمة القيم الفصل في مشروعية القرار بحكم حائز لقوة الشيىء المقضى لان القانون اجاز اعادة

التظلم بعد ستة اشهر من رفض التظلم الاول ومعنى ذلك ان محكمة القيم لا تصدر فى التظلم حكما يحسم خصومة ويحوز قوة الشيىء المقضى وعلى ذلك فلا يسوغ القول بان اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا باعطاء الفصل فى التظلم الى محكمة القيم وجاء بالمذكرة ايضا ان الرئيس السابق اتهم المدعى بتحرير منشور باللغة الانجليزية وارساله للاقباط فى امريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الاقباط بامريكا وهى على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر و وطنية البابا لا يمكن ان تكون محل نقاش وان بيان المجمع المقدس فى ١٩٨٠/٣/٢٦ صدر من اكثر من ستين مطرانا واسقفا بعد ان توالت الاعتداءات على المسيحيين بتشجيع من الحكومة دون ان تقدم اية قضية الى المحاكم واما بيان المجمع الصادر في ١٩٨١/٩/٢٢ فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومة بان الجماعات الاسلامية ستستولى على الحكم وتطيح بالجميع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨ تضمنت شرحا للمستندات المقدمة منها التى تؤكد دور المدعى فى اشعال الفتنة الطائفية منها الدعوة التى وجهها المدعى الى اعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع ١٩٨٠/٣/٢٦ والقرار الصادر عن هذا الاجتماع ونصه الاتى : « بعد ان درس المجمع المقدس حالة الاقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التى وجهت منهم فى كل المحافظات بمصر ومن الطلبة فى المدن الجامعية وخارجها وما يتعرض له الاقباط من اهانات وشتائم واتهام بالكفر والوان من الاثارات واعتداءات على ارواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قرر المجمع المقدس الغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس مع عدم تقبل التهانى بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التى يعانيها الاقباط كما قرر اعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الاديرة خلال العيد » وقام الاقباط المصريون فى الولايات المتحدة بمظاهرات امام مقر الرئيس بواشنطن ومقر الامم المتحدة مطالبين التدخل لحماية اقباط مصر من المذابح ونشرت صور المظاهرات بمجلة الاقباط فى امريكا ونشرت هذه المجلة ايضا العديد من المقالات التى تتهم السلطات بالتواطؤ فى تنفيذ مخطط اسلامى للقضاء على المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى العديد من المقالات التى تنطوى على تجريح الدين الأسلامى وتصويز بعض الحوادث الفردية على انها حوادث طائفية واشارت المذكرة الى تقرير اللجنة العامة بمجلس الشعب فى ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ١٩٨١/٩/٥ وقد جاء به ان اللجنة تسجل آسفها عما تجمع لديها من قرائن ودلائل على ان بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبو على التشكيك فى كل تصرف يصدر من العقلاء من القيادات الدينية والمدنية يهدف الى تهدئة الخواطر واطفاء نار الفتنة بل انهم تمادوا فى مسلكهم واوغروا بطبع منشورات وتسجيلات عن الاحداث دون تمحيص واوعزوا بنشرها فى المجالات القبطية التى تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسى لقيادة الكنيسة ان تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل

الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامى الذى حدده لها المسيح عليه السلام فى قوله ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله .

وبجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٣ قررت المحكمة اصدار الحكم فى الدعوى بجلسة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق و بعد المداولة .

من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء قرار تعيينه بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار .

ومن حيث ان ادارة قضايا الحكومة ابدت الطلبات والدفوع الاتية :

اولا — وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

ثانيا : عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة اسباب هى :

(١) ان القرار المطعون فيه من اعمال السيادة .

(٢) ان القرار المذكور يعتبر عملا ماديا وليس قرارا اداريا .

(٣) ان القرار المطعون فيه يدخل فى اختصاص محكمة القيم وحدها طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

ثالثا — عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى .

رابعا — عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

ومن حيث أن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم التى قررت رفض التظلم بجلسة ٢ / ١ / ١٩٨٢ وفى نفس الوقت أقام المدعى دعواه الماثلة بطلب الغاء القرار المطعون فيه وهو أمر يشكل تنازعاً فى الأختصاص بين محكمة القيم ومحكمة القضاء الأدارى مما حدا بأدارة قضايا الحكومة الى أن تتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هذا الطلب بجدول المحكمة المذكورة برقم ٣ لسنة ٤ ق تناع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على

تقديم الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه . وهذا الطلب فى غير محله قانونا ذلك أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يلى : أولا ـــ .... ثانياً ـــ الفصل فى تنازع الأختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الأختصاص القضائى وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها . ثالثا ـــ ... » وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن (لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار إليها فى البند ثانيا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرته وما أتخذته كل منها فى شأنه و يترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه) ـــ والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقاً لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر أن يصدر حكمان من جهتى قضاء بالاختصاص أو بعدم الأختصاص فى موضوع واحد بأعتبار ذلك مظهراً للتخلى أو عدم التخلى عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها أصدار الحكم بأختصاصها بنظر الدعوى الماثلة ، يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف (الدعاوى القائمة) والتظلم الذى قدمه المدعى إلى محكمة القيم لا يعتبر دعوى بل يظل محتفظاً بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبر حكماً يحوز حجيه الشيىء المقضى بل هو مجرد امر ولائى ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ـــ بشأن حماية القيم من العيب معدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتى : أولا ـــ الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الأشتراكى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون . ثانيا ـــ كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور . ثالثا ـــ الفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون . خامسا ـــ الفصل فى التظلم من الاجراءات التى تتخذ طبقا للمادة ٧٤ من الدستور) فهذا النص أستخدم كلمة الدعاوى فى البند أولا وكلمة التظلمات فى البندين ثالثا وخامسا وليس من شك فى أن المشرع قصد المغايره بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالات معينة وجهة تظلم فى حالات أخرى ولما كان التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقاً للبند خامساً من المادة ٣٤ المشار إليها هو فى حقيقة الأمر تظلم ولائى شأنه شأن التظلم الذى يقدم لجهة الأدارة ذاتها قبل الطعن القضائى خوله المشرع لمحكمة القيم بدلا من جهة الادارة ابتغاء الحيدة والموضوعية فى التظلم من قرارات معينة على جانب كبير من الأهمية فأن هذا التظلم لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائى أمام محكمة الألغاء ولا يعتبر دعوى فى مفهوم المادة ٣١ من

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا و بالتالى فأن طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى طلب التنازع رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث أن الدفع بعدم أختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثة أوجه هى أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وأن القرار ليس أداريا بل هو عمل مادى وأن الطعن فى القرار يدخل فى أختصاص محكمة القيم وحدها .

ومن حيث أن الوجه الأول للدفع بعدم الأختصاص يقوم على أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة وليس رئيسا للسلطة التنفيذية ولذا فهو من أعمال السيادة فقد أستند القرار فى ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التى وردت فى الفصل الأول من الباب الخامس منه المعنون رئيس الدولة فى حين أن الفصل الخامس من الباب ذاته المعنون رئيس الجمهورية يتضمن اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية و يستفاد من ذلك أن ما يصدره رئيس الجمهورية أستناداً إلى صفته كرئيس للدولة يعتبر من أعمال السيادة كما ذهب إلى ذلك بعض رجال الفقه الدستورى والأدارى فى مصر وما يصدره رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية يعتبر من أعمال الأدارة التى تدخل فى أختصاص القضاء وهذا الوجه مردود بأن النظام الدستورى المصرى يقوم على أساس وجود أربعة سلطات هى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجمهورية يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية وبمجرد صدور القرار المطعون فيه من رئيس الجمهورية أستناداً إلى اختصاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملا من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة ما يصدر من رئيس الحكومة فالمناط فى التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الادارة هو بطبيعته العمل فى ذاته أيا كانت جهة أصداره أو سند أصداره حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء وترى المحكمة أن القرار المطعون فيه ذو طبيعة أدارية فهو من جنس قرار التعيين الذى صدر من رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس الصادر فى ١٩٥٧/١١/٣ حتى لو كان الباعث عليه سياسيا لأن نظرية الباعث السياسى كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه فى الأستفتاء الذى أجرى عليه لا تغير هى الأخرى من طبيعته كقرار أدارى فهذه الموافقة لا تعنى أكثر من تأييد القرار سياسياً فيبقى القرار على طبيعته وعلى حاله من المشروعية أو عدم المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدفه نظرية أعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أيا كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول

القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الأختصاص بالفصل فى التظلم من القرار المطعون فيه و يقتضى هذا نفى شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الوجه الثانى من الدفع بعدم الأختصاص يقوم على أن قرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ يتعيين المدعى ليس قراراً أداريا حسبما يقول المدعى نفسه فى دفاعه وأنما هو عمل مادى كشف عن مركز قانونى أستمده المدعى من عمليتى الأنتخاب والقرعة طبقاً لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فأن قرار تنحيته يعتبر هو الأخر عملا مادياً يخرج عن اختصاص القضاء الأدارى وهذا الوجه مردود بأن القرار المطعون فيه ليس عملاً ماديا بل هو قرار أدارى تكاملت فيه مقومات القرار الأدارى حسبما أستقر عليه القضاء الأدارى وهو أفصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونى لتحقيق مصلحة عامة ولذا فأن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص القضاء الأدارى طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينما يدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى حسبما سيجىء بعد .

ومن حيث أن الوجه الثالث للدفع بعدم الأختصاص يقوم على أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ أعطت محكمة القيم دون غيرها الأختصاص بالفصل فى القرار المطعون فيه وهذا الوجه مردود بما سبق أيضاحه فى الرد على طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار اليها أستخدمت كلمة الدعاوى فى بعض البنود وكلمة التظلمات فى بنود أخرى وأن المشرع قصد من المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالات وجهة تظلم فى حالات أخرى وأن التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقاً للمادة المشار إليها لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائى ومن ثم فأن التظلم الى محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الالغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنه لا يحقق مزايا قضاء الالغاء وضماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو اجراءات معينة لتقديم التظلم والفصل فيه واعطاء الأختصاص ، بالفصل فى التظلم من بعض القرارات الأدارية الى جهات قضائية أو جهات إدارية ذات اختصاص قضائى ليس أمراً جديداً على التشريع المصرى فالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقارى تخول صاحب الشأن حق الألتجاء الى قاضى الأمور الوقتية ليأمر بابقاء الرقم الوقتى للشهر بصفة دائمة أو بالغائه وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الالغاء ولا يحجب أختصاص القضاء الادارى . والمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارىء كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة إلى

محكمة أمن الدولة العليا تشكل وفق أحكام القانون المذكور وقضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسة ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٩ بأن هذا التظلم لا يستقيم إختصاصا مانعا من ولاية القضاء الادارى لأنه محض تظلم ادارى لا يغنى عن حق المواطن فى الالتجاء الى قاضية الطبيعى .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يوماً يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية فى ٣/ ٩/ ١٩٨١ وأن التظلم الذى قدمه المدعى من هذا القرار الى رئيس الجمهورية فى ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ فقدم بعد الميعاد القانونى ولذا فلا ينتج أثره فى قطع الميعاد أما التظلم الذى قدمه المدعى الى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لان هذا الأثر قصره القانون على التظلم الأدارى الذى يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له وهذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التى يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقينى بفحوى القرار واسبابه علما يقينيا سواء بطريق النشر أو بطريق الابلاغ أو بأى طريقة أخرى حسبما أستقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم اى دليل على علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ معين وكان النشر فى الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعى هذا العلم اليقينى فلا مناص من أعتبار المدعى عالماً بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ تظلمه الى المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم فى ٣١/ ١٠/ ١٩٨١ وهذا التظلم من شأنه قطع ميعاد رفع الدعوى لان المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحدها الأختصاص بالفصل فى هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الأدارية مصدرة القرار فى الفصل فى التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى من ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمنى للتظلم المستفادة من مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وإذا اقيمت الدعوى الماثلة فى ١٢/ ١/ ١٩٨٢ فأنها تكون مقامة فى الميعاد القانونى وجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة لا تتغير بأقتراض علم المدعى بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية حسبما جاء فى دفاع الحكومة .

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقوم على أن محكمة القيم بجلسة ٣/ ١/ ١٩٨٢ فى التظلم المقدم اليها من المدعى برقم ٢٣ لسنة ١١ ق فى القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما فصل فيه فلا يجوز اعادة عرض النزاع بشأنه على

القضاء مرة أخرى عملا بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الأثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل فى التظلم المشار إليه بوصفها جهة قضاء وانما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الأدارية فى هذا الشأن بموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين فى الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولذا فأن الحكم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يحوز الحجية طبقاً للمادة ١١ من قانون الأثبات المشار إليه وإنما هو أمر ولائى واجب التنفيذ كالاحكام طبقا للمادة ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب التى تنص فى فقرتها الأولى على أن (يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او أمر صادر من محكمة القيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ أنذاره على يد محضر إذا كان بتنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاصه) ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى غير محله جديرا بالرفض .

ومن حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ولذا فهى مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعون فيه فى ديباجته الى المادة ٧٤ من الدستور التى تتضمن حالة من حالات الضرورة ولما كان القضاء الأدارى مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الأدارى لا تتحقق الا بتوافر أركان ثلاثة هى قيام خطر جسيم مفاجىء يهدد النظام والأمن . ٢ ــ وأن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر . ٣ ــ وأن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضيه الضرورة وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح فى بيانه وخطاب الموجهين إلى الشعب مساء يوم ٥ / ٩ / ١٩٨١ الأسباب التى دفعته الى أصدار القرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجسيم المفاجىء الذى دفعه إلى اصدار القرار هو احداث الزاوية الحمراء وأن الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الأمن العام فى حينه وأن النيابة العامة وضعت الأمر فى نصابها وكان ذلك فى شهر يونيه سنة ١٩٨١ فأن القرار المطعون فيه وقد صدر فى ٢ / ٩ / ١٩٨١ فى تاريخ لاحق على وقوع الأحداث المشار اليها والسيطرة عليها يكون قد صدرت فى وقت لم تكن فيه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحداث خطيرة وجسيمة فى المستقبل حسبما جاء فى طلبه المنوه عنه لأن أتخاذ القرار منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال أو خطر قد يحدث فى المستقبل وبذلك ينتفى الركن الأول لقيام حالة الضرورة المبررة لأصدار القرار المطعون فيه كما أن القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطراً جسيما مفاجئا وقت اصدار القرار كانت هناك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ومن ثم ينتفى أيضا الركن الثانى لقيام حالة الضرورة الملجئة لاصدار القرار المطعون فيه و بناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذى استند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور.

ومن حيث أنه عن مدى حمل القرار المطعون فيه على أسباب صحيحة تبرره وفقا لأحكام الدستور الاخرى وأحكام القوانين واللوائح النافذة وقت صدوره فيلاحظ بادىء الامر أن القرار المطعون فيه يتضمن فى مادته الأولى تنحية المدعى عن منصبه كبطر يرك للأقباط والذى سبق لرئيس الجمهور ية تعيينه فيه بالقرار الجمهورى برقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملا بحكم المادة ١٨ من لآئحة ترشيح وأنتخاب بطر يرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهور ية الصادر بتاريخ ٧/١١/١٩٥٧. والتى تنص الفقرة الأخيرة منها على الأتى: (و يصدر قرار جمهورى بتعيين البطر يرك و يقوم القائم مقام البطر يرك برسامته وفقا لتقاليد الكنيسة) و يتضمن القرار المطعون فيه أيضا فى مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابو ية.

ومن حيث أنه يبين من استقراء المبادىء التى قام عليها الفرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم امور الطوائف غير الاسلامية فى الدولة العلية والأحكام التى — نص عليها الأمر العالى رقم ٣ الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين و بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الأسكندر ية و بطر يرك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطر يرك الأقباط الارثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهور ية المؤرخ ٢/١١/١٩٥٧ أن عمل البطر يركية بهيئاتها المتفرعة عنها، هى رعاية مرافق الأقباط الأرثوذكس وهذا العمل أصلا من مهام الحكومة و يقع على عاتقها القيام به لو لم يستند الى البطر يركية بأعتبار أنه من فروع الخدمات التى تؤديها السلطة العامة وفى سبيل نهوض البطر يركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيبا من السلطة و وضع القواعد المنظمة لها و بين الهيئات التى تتفرع منها وكيفية تكو ين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطر يقة التى تمارس بها هذه الهيئات وظائفها و بين كيفية محاكمة الاكليروس وجعل الرئاسة للبطر يرك على البطر يركية وفروعها المختلفة ورسم طر يق ترشيحه وانتخابه و بناء على ذلك تكون قد توافرت لبطر يركية الأقباط الارثوذكس مقومات أشخاص القانون العام وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الادار ية العليا.

ومن حيث أن الرسالة الدينية المنوطة بالبطر يركية وهو تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق الذى تقوم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ فى تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب فى شاغليها شروطا خاصة يستقيم معها حسن أداء هذه الخدمة العامة وتحقيقا لذلك عنى القانون بوضع القواعد التى تكفل تنظيم شئون الكهنة فى تعيينهم وترقيتهم ومراقبة سيرهم ومحاكمتهم ، وخصص القانون تعيين البطر يرك وهو رأس البطر يركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء و بين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ اجراءات ترشيحه وانتخابه واحال فى تنظيم هذه الاجراءات الى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب البطر يرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢ / ١١ / ١٩٥٧ طريقة أختيار البطر يرك واداة تعيينه فى منصبه وهى قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه يبين من جماع ما تقدم أن بطر يركية الأقباط الارثوذكس هى شخص من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينا فى ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة و يقوم الكهنة فيه والبطر يرك على رأسهم بخدمة عامة اساسية تتمثل فى أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية فى نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطر يركية بالأضافة الى الروابط الدينية روابط تدخل فى نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة فى هذا الشأن ولذا فأنهم يعتبرون من الموظفين العموميين واذا كان البطر يرك لا يشغل ايا من المستويات الوظيفية التى اخذ بها قانون مجلس الدولة معياراً لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الأدارى والمحاكم الادارية فأن وظيفته كرئيس للبطر يركية ورئيس دينى منظورا فى ذلك الى مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر من المناصب الرئيسية التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة النظر فيما يصور بشأنها من منازعات .

ومن حيث أنه يبين من الأطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين و بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الأسكندرية و بطر يرك الكرازة المرقسية للأقباط الارثوذكس ولائحة ترشيح وانتخابها البطر يرك الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٧ / ١١ / ١٩٥٧ أن البطر يرك يعين بقرار من رئيس الجمهورية و يستمد مركزه القانونى وصنعته من هذا القرار مباشرة اما ما يسبق قرار تعيينه من اجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهى مجرد اجراءات لاختيار من يعين فى المنصب المذكور وما يلى قرار تعيينه من ترشيح أو تنصيب فهو مجرد اجراء لمباشرة عمله كرئيس دينى يماثل فى

طبيعته اجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشرتهم لولايهم القضائية وقد أشار الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ إلى هذا الأجراء بنصه على أنه (وحين نصب البطر يك أو المطران والمرخص والابيسكبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً الى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين) ولذلك يكون غير صحيح ما أبداه المدعي من أن قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ليس الا عملا توثيقياً من طبيعة عمل الموثق وأنه لا يمثل شيئاً بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطر يرك وعزله هي المجمع المقدس فرسامة البطر يرك أو تنصيبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه اجراء يقوم به القائم مقام البطر يرك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة المشار اليها وليس المجمع المقدس كما ابدى المدعي وهو اجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان .

ومن حيث أن الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه (ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك اجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا إلى أحكام براءة البطر يركية العلية) ولما كانت القوانين واللوائح الأخرى المنظمة لتعيين البطر يرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته في سن معينة كما خلت من النص على نظام لانهاء ولايته بالطريق التأديبي أو غير التأديبي فأنه يعتبر والحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء ولكن ليس معنى ذلك أن يبقى البطر يرك في منصبه مهما حدثت له من عوارض الحياة كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه من خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطر يركية بالمهام الموكولة اليها أو خروج على مقتضيات منصبة مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطر يرك عن منصبه إذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الأدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقا لذلك نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطر يرك الصادرة في ٢ / ١١ / ١٩٥٧ على أنه (إذا خلا كرسي البطر يرك بسبب وفاة شاغله أو لاى سبب آخر.....) فهذا النص يدل على أن هناك أسبابا لخلو منصب البطر يرك غير الوفاة بعضها قد يكون بارادة البطر يرك نفسه مثل التنحي و بعضها قد يكون بارادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية . ولما كان البطر يرك على رأس العاملين بمرفق عام هو بطر يركية الأقباط الأرثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة اقصائه عن منصبه إذا أرتآت أنه أصبح غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر على حسن قيام البطر يركية بالمهام الموكولة اليها بانتظام واضطراد وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها مادامت لم تستهدف سوى المصلحة العامة وكان تقديرها قائما على أسباب صحية يستخلص منها عدم الصلاحية استخلاصا سائغا وقرارها بالتنحية يعتبر من التدابير أو الأجراءات الداخلية في مجال الأشراف على المرافق العامة

،واختيار القائمين عليها وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤذى أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الايذاء فى ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام .

ومن حيث أنه لما كان تعيين المدعى فى منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية على النحو السابق بيانه فأن، السلطة التى تملك الغاء هذا القرار بما ينطوى عليه من تنحيه هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية مادام القانون لم يعهد بها الى سلطه أخرى وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانونى الذى ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز الغاؤه الا بأداة من ذات الدرجة مالم يوجد نص على خلاف ذلك وقد أخذ القضاء الأدارى بهذا النظر فى كل من مصر وفرنسا ولذا فإن قرار تنحية المدعى يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما ابداه المدعى من أن السلطة الوحيدة التى تملك تنحيته عن منصبه هى المجمع المقدس لان هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذى يملك تعيين المدعى وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور فى تنحية البطريرك فأنه لا يتعدى حدود الأقتراح للسلطة المختصة قانوناً بالتنحية وهى رئيس الجمهورية الذى يملك مباشرة اختصاصه فى هذا الشأن بالتصدى له مباشرة او بناء على اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعنية وللاسباب الثلاثة التى أشار اليها المدعى أو لغيرها من الاسباب .

ومن حيث أنه ولئن كان المدعى بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل المجمع المقدس والمجلس الملى العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التى تمس مصالحهم كأقباط وأبداء رأيه ومقترحاته وطلباته فى ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات الا أن المدعى وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فى الرقابة والتوجيه والأشراف والمشاركة فى القرارات والتصرفات التى تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير على أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدى آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم فى مسلكه بطريقة بعيده عن الهجوم أو الأثارة أو قصد التشهير مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعاة التدرج الهرمى فى نظام الدولة الذى يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر فى تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبة بحيث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الأنسجام والتوافق بين جميع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها فى خدمة الصالح العام على أحسن وجه .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ، أن المدعى سواء بنفسه أو بأيعازمنه ، أمر بالتغاضى عن تصرفات أعوانه ومرؤسيه داخل مصر وخارجها وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها اساء تقدير بعض الحوادث الفردية التى وقعت على بعض الاقباط فى مصر وتورط فى مهاجمة السلطات العامة وأتهامها بالتقصير فى مواجهة هذه الحوادث و بالتواطؤ فى تدبير حدوثها والتشكيك فى حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجه حق حسبا يبين من رد وزارة العدل على مذكرة المستشار القانونى للبطر يركية التى تقدم بها الى رئيس مجلس الوزراء فى أبريل سنة ١٩٨٠ فقد أوضح هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابة العامة و بعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون أما بطلب الأحالة الى محكمة أمن الدولة العليا وأما بالحفظ لعدم وجود جريمة وأما بالحفظ لعدم معرفة الفاعل وأما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وأما بصدور قرار بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية وذلك أعمالا لسلطة النيابة العامة وفقا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجنى عليهم وللمضرورين مدنيا حق الطعن فى قرارات النيابة العامة أمام القضاء والدولة لم تقصر فى أداء واجبها إزاء هذه الحوادث سواء من ناحية إتخاذ الاجراءات الأمنية لحراسة الكنائس أو من ناحية الاجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيه ومساءلة جنائية أما اتهام الدولة بالتواطوء فى تدبير الحوادث المشار إليها فضلا عن أنه لم يتم بدليل فى أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لأثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعاً بما تنطوى عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته والحاق الضرر بمصالحها او سلطاتها ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصرى تنفر بطبيعتها من التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الأرهاب والعنف أيا كان مصدره وقد سعى المدعى الى أثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك فى الضغط على سلطات الدولة لأجابة بعض المطالب القبطية فى مسائل عامة تهم الشعب المصرى كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود وتمثيل الأقباط فى المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤساء المدن ـــ ووظائف مجالس ادارة شركات القطاع العام وما إطلق عليه اسم عدم الاستيلاء على الاوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين فى الأسلام وغير ذلك من المطالب التى وردت بمذكرة المستشار القانونى للبطريركية السالف الأشارة إليها وغيرها وهى مطالب طائفية تقتضى طبيعتها دراسات وابحاث واسعة عميقة متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية لتقدير ملائمتها ومعرفة أثارها ـــ وانعكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والأدارة فيها فى ضوء أحكام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط على سلطات الدولة لاجابة هذه المطالب صوراً شتى فقد انتهز المدعى فرصة سفر رئيس الجمهورية الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتى ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لاجراء مباحثات السلام و بعث الى الكنائس القبطية فى الخارج بأخبار مبالغ فيها عن حوادث الاعتداءات على

بعض الكنائس و بعض المواطنين من الأقباط مصوراً الأمر على أنه أضطهاد وأبادة للأقباط فى مصر وهذه الكنائس وكهنتها يعينهم البطريرك و يعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يستفاد من الأقرار الصادر من المدعى فى ٢ / ٦ / ١٩٨٢ بالنسبة للأب مرقس الاسقيطى راعى كنيسة هيوستن بأمر يكا الواردة صورته فى حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٣ بتنظيم مسيرات أحتجاج أمام المقر الذى يقيم فيه الرئيس وأمام مقر الرئاسة الأمريكى تشجب أضطهاد الأقباط فى مصر وتطالب بتقرير حقوق الأنسان للأقباط المصريين وارسال منشورات إلى أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس والمجلس العالمى للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط فى مصر وذلك تشهيرا بالحكومة المصرية أمام الرأى العام العالمى واستعدائه عليها وكان المدعى قبل ذلك قد أعلن الصوم الانقطاعى فى ١ / ١ / ١٩٧٧ تعبيرا عن رفض قانون الردة كما أوعز إلى جميع الأقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لارسال برقيات الى رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة بأضافة فقرة جديدة إلى مشروع تعديل المادة ٢ من الدستور تفيد تطبيق شريعة أهل الكتاب عليهم ومالا يتعارض معها من مبادىء التشريع الأسلامى مع أن المسئولين أوضحوا أن هذه الفقرة لا تضيف جديداً لان الشريعة الأسلامية تقضى بتطبيق شريعة الأقباط على أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الأيضاحية ستتضمن ما يفيد ذلك ورغم ذلك فأن مجلة الكرازة التى تولى المدعى رئاسة تحريرها وهى خاصة بشئون الطائفة تضمنت فى عددها الصادر بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٧٩ مقالا يقول أن الكل مجمع على رأى واحد هو وجوب أن يشمل النص الفقرة المطلوبة لأننا (لا نضمن اطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله وتأثيره فى نفوس الناس وتأثيره فى تعديل كثير من القوانين ولا نضمن هل تعود مشكلة الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن الى شروحات فى مذكرة أيضاحية فقد لا يقرأها أحد وقد ينساها الناس بمضى الزمن) وعندما وقع حادث أعتداء على بعض الطلبة الأقباط فى المدينة الجامعية بالأسكندرية فى ١٨ / ٣ / ١٩٨٠ فأن المدعى بدلا من تهدئة المشاعر وترك الموضوع للسلطات المختصة لمعالجته فى أطار القوانين واللوائح تغاضى عن قيام بطريركية الأقباط بالأسكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة الأسكندرية أسفر عنه صدور منشور الى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية التى لا صلة لها بحادث الأعتداء وكانت قمة التصعيد فى الضغوط على سلطات الدولة قيام المدعى بدعوة المجمع المقدس إلى الأجتماع برئاسته يوم ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ واستصدار قرار منه بالغاء الأحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبل التهانى بهذا العيد وقيام أعضاء المجمع المقدس بالأعتكاف فى الأديرة خلال العيد وذلك تعبيراً عما أسموه الالام التى يعانيها الأقباط وقد ترتبت على هذا القرار اصداء واسعة وخطيرة على المستوى المحلى والعالمى فالغاء الأحتفال بعيد دينى كبير والأعتكاف فى الدير أثار مشاعر الأقباط فى مصر والخارج واستعدى الرأى العام العالمى على الحكومة المصرية وأضر بسمعة البلاد فى وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية

إلى أمريكا لاتمام مباحثات السلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجاً على ما أسموه أضطهاد الأقباط فى مصر ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجال الدين المسيحى ومجلس الكنائس العالمى تناشدهم التدخل لدى الرئيس لرفع الظلم عنهم وأعطائهم حقوق الأنسان التى أقرتها الأمم المتحدة وفي تقرير لوزارة الخارجية عن صدى هذا القرار فى استراليا مودع بحافظة مستندات ـ الحكومة المقدمة بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٨٣ ورد أن قرار المجمع المقدس المشار إليه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسيدنى أذيع فى أذاعة شئون الجاليات قررت فيه الكنيسة المذكورة أيضا الغاء الاحتفالات بالعيد وعدم تقبل الزيارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصرى أتصل بسكرتير مجلس الكنينسة فى هذا الشأن فأخبره أن أحدا لا يستطيع تدارك الموقف او التخفيف منه لأنها أوامر وتعليمات تأتيهم من القاهرة و يسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطاً آخر حدث هوأصدارنشرة توزع على الكنائس تسرد الحوادث التى وقعت فى مصر ومطالبة الأذاعة بعدم إذاعة تهنئته بالعيد والتوجه إلى أجهزة الأعلام الأسترالية لنشر قضيتهم والأستعداد لأصدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيرة شعبية للتعبير عن مشاعرهم إزاء اضطهاد أقباط مصر وليس من شك فى أن هذه التصرفات كلها تنطوى على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لاداء الشعائر الدينية القبطية وإمتناع من المدعى عن تأدية مهام منصبه مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بعملها كمرفق عام من مرافق الدولة بل أنها تخرب العلاقات الأخوية الودية الأبدية بين أفراد الشعب المصرى مسلمين وأقباط بما يهدد الأمن والنظام العام فى البلاد ولما كان الباعث على أصدار القرار المطعون فيه هو أخماد الفتنة وتحقيق الصالح العام بتأمين قيام البطريركية بالمهام الموكولة اليها بانتظام واضطراد وضمان أستمرارها فى تأدية هذه المهام بالتعاون مع باقى مرافق الدولة وسلطاتها فى أطار السياسة العامة للبلاد ونظامها العام ولم يقدم المدعى أى دليل كما خلت أوراق الدعوى من أى دليل على أنحراف رئيس الجمهورية بسلطته لتحقيق مآرب أخرى بعيدة عن الصالح العام أو لمجازاة المدعى أو الانتقام منه فأن القرار المذكور وقد صدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صحيحة تؤدى إلى تبرير النتيجة الى أنتهى اليها باستخلاص سائغ مقبول يكون قراراً سليما قانونا و يكون طلب الغائه فيما تضمنه من تنحية المدعى عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديرا بالرفض .

ولا يغير مما تقدم البيان الذى وردت صورته بحافظة مستندات المدعى المقدمة بجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ والصادر من أعضاء المجمع المقدس واعضاء المجلس الملى العام والمجلس الملى السكندرى وهيئة الأوقاف القبطية و بعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعى بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون يوم ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ والذى يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج و يذكرون فيه أنهم لا يقبلون أطلاقاً أن يسيء أحد الى سمعة مصر وخاصة خارج الوطن وأنهم

يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الأعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط و يعلنون ثقتهم بالرئيس فى أن يتدارك الموقف بحكمته المعهوده ذلك أن المدعى أستمر بعد هذا البيان فى أنتهاج الطريق الذى يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وأثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن أعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة فى عددها الصادر بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨٠ عقب البيان المذكور نشرت أخبارا عن قرار المدعى الغاء سفره الى لندن لاجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير لا يقابل أحد وعن أعتذاره عن السفر الى استراليا لحضور أجتماع مجلس الكنائس العالمى الذى سينعقد بملبورن فى أوائل مايو والذى كان سيلقى فيه الكلمة الأفتتاحية الأمر الذى ينم عن أنه استهدف البيان تهدئة مشاعر الأقباط التى أثارتها تصرفاته وانما تهدئة سلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد أن لمس النتائج الخطيرة التى ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الضارة بالبلاد والصالح العام .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه تضمن فى مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنه (إذ خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لاى سبب آخر فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة و برئاسته فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسى لاختيار أحد المطارنة قائماً مقام البطريرك و يصدر أمر جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى ادارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقاً للوائح المعمول بها وذلك الى أن يتم تعيين البطريرك) والمستفاد من هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يملك تعيين أكثر من مطران واحد ليقم مقام البطريرك اذا خلا منصبه وهذا المطران الواحد يختاره المجمع المقدس والمجلس الملى العام فى أجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة و برئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلى الاجتماع خلال السبعة أيام التالية لخلو منصب البطريرك لأنه ليس الا ميعاداً تنظيمياً لم ترتب اللائحة أى جزاء على مخالفته ولما كان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه قد نص فى مادته الاولى على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الانبا شنودة بابا للاسكندرية و بطريركا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من اسباب الى صحة هذا القرار قانونا فان الغاء تعيين المدعى يترتب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية يوم ٣ / ٩ / ١٩٨١ واتخاذ الاجراءات المحددة فى اللائحة لاختيار وتعيين بطريرك جديد و بناء على ذلك فانه وقد خالف القرار المطعون فيه احكام اللائحة المشار اليها والخاصة بتعيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة انه لا يجوز الخروج على قاعدة بقرار فردى فان القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالالغاء .

ومن حيث أن كلا من المدعى والحكومة قد خسر شقا من الدعوة و يتبين لذلك الزامها بالمصروفات مناصفة بينها طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

اولا — برفض طلب وقف الدعوى و برفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى و بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى و بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

ثانيا — بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تشكيل لجنه خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزمت طرفى الدعوى بالمصروفات مناصفة بينهما .

سكرتير المحكمة

رئيس المحكمة

خاتمة

إذا كنا قد أثبتنا من خلال الواقع والتاريخ والحقائق أن المسلمين والأقباط ينحازون إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والمشروع الحضارى الوطنى للأمة .

وأن الإسلام بالنسبة للمسلم دين وثقافة وحضارة ووطن ، وأنه بالنسبة للقبطى هو ثقافة وحضارة ووطن ، وأن الأقباط يطالبون أيضاً بالشريعة الإسلامية .

فإننا نسأل البابا شنوده عدداً من الأسئلة المحددة هى :

هل ينحاز البابا شنوده إلى عموم الأقباط . وإلى التراث الكنسى فى اعتبار الإسلام هو ثقافة وحضارة ووطن هذا الشعب بمسلميه وأقباطه ؟ أم تراه ينحاز إلى المشروع الحضارى التغريبى على عكس إرادة الأقباط وعلى عكس التراث الكنسى ؟

هل يوافق البابا شنوده على تطبيق الشريعة ؟ وهو المطلب الثابت للمسلمين والأقباط والذى أكده البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة سنة ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب ، حيث ثبت أن ٧٢ ٪ من المسيحيين يؤيدون ويطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية ؟

الفهرس

رقم الإيداع : ٥٤٧٩ / ١٩٩٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N
977 - 262 - 007 -3

دار البشير - القاهـرة
للطباعة والنشر والتوزيع

١٤٥ طريق المعادى الزراعى ص . ب ١٦٩ المعادى . ت : ٣١٨٧٣٦٨

هذا الكتاب

* لقد تعايش المسلمون والأقباط على أرض مصر قروناً طويلة من عمر الزمن ، ومازال هذا التعايش يحفظ هذا النسيج دون أن يتمزق أو تظهر به خروق يصعب على الراتق رتقها

* وما هذا إلا لأنه كان من الطرفين عقلاء بعدوا بأتباعهم أن يضمروا فى أنفسهم العداء والفرقة للآخرين

* وقد عمل المسلمون على تعاقب الأزمان على العمل بوصية رسول الله ﷺ الذى أوصى بقبط مصر خيراً ، فبقيت كنائس ومعابد الأقباط حتى الآن ، وبقوا هم أنفسهم ينعمون بالأمن مع المسلمين على هذه الأرض

* ولم يحفظ هذا النسيج على هذه الأرض عبر الزمن غير الأرضية العربية الإسلامية التى ينضوى تحتها الجميع ، لأن الثقافة العربية صنعها الإسلام وأعلى لغتها الإسلام .

* لذلك فالخطر كل الخطر فى شق وحدة هذا النسيج وتمزيقه يأتى ممن يتجهون شرقاً أو غرباً من المسلمين أو من الأقباط ويختاروا لأنفسهم ثقافة وأرضية أخرى غير أرضية العروبة الإسلامية .

دار البشير



دار البشير - القاهرة
للطباعة والنشر والتوزيع
١٤٥ طريق المعادى الزراعى ص . ب ١٦٩ المعادى . ت : ٣١٨٧٣٦٨